قضايا الشيوعية المصرية

وثائق الحزب الشيوعي المصري (الراية)

(١٩٥٥-١٩٥٧)

الوحدة والتعددية في الحركة نحو الاشتراكية

سمير أمين

دار العين للنشر

دار الكتب والوثائق القومية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

أمين، سمير.

قضايا الشيوعية المصرية: وثائق الحزب الشيوعي المصري (الراية): (١٩٥٥ ١٩٥٧) الوحدة والتعددية في الحركة نحو الاشتراكية/ سمير أمين.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١٤

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ٢٦٦ ٦

١- الشيوعية – مصر.

أ- العنوان

٣٣٥,٤٢٢

رقم الإيداع / ٢٠٩٣/ ٢٠١٤

المحتويات

توطئة
هذا الكتاب

ما المقصود من نشر هذا الكتاب؟

لعل القارئ يتساءل عن الهدف من نشر كتاب تعود مادته إلى نصوص كُتبت في خمسينيات القرن الماضي، وتخص السجال الذي انخرط فيه طرفان هما جمال عبد الناصر ونظامه من جانب، والشيوعيون المصريون من الجانب الآخر، فهل هو كتاب لن يهتم بقراءته سوى دارسي التاريخ؟

كلا. إنني لم أجمع هذه الوثائق من أجل كشف بعض الأرشيف. وإنما أعتقد أن مراجعة مادته تفيد اليوم –وبشكل مباشر– النضال من أجل الديمقراطية والتقدم ونهضة مصر.

فالمرحلة الراهنة تتسم –مصريًا وعربيًا وعالميًا– بما سميَّته "الفيروس الليبرالي" الذي تفشَّى كالوباء بفعل ما تكرره وسائل الإعلام ليلًا ونهارًا. وتتمثل المقولات المكوِّنة لهذا الخطاب فيما يلي:

– إن مفاهيم وطموحات "الوطنية" (الناصرية في ظروف مصر) تنتمي إلى ماضٍ طُويت صفحته نهائيًا مع انتهاء عصر الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق وبين الغرب.

– إن مواجهة جوهر تحدي اليوم تقتضي قبول العولمة والانخراط في إطارها، كما تقتضي إعطاء الأولوية في الممارسة السياسية للاعتماد على مبدأ الديمقراطية الانتخابية متعددة الأحزاب. ويمثل هذان المبدآن الهدفين المطلوبين والممكنين الوحيدين، واللذين يفيدان المجتمع.

– إن الشعوب كرَّست تمسكها بالعقائد الدينية بدرجة أقوى مما كان يتصور في الماضي، بل أضفت على هذه العقائد أولوية أولى بصفتها أهم مكوِّنات هويتها. وبناءً على هذا؛ فإن الحركة الجماهيرية الوحيدة الفاعلة في الساحة تتجلى في "الإسلام السياسي المعاصر". (في مصر: الإخوان المسلمون).

– إن الديكتاتورية العسكرية قد حكمت مصر منذ عام 1952، أي منذ 60 عامًا دون انقطاع. وأن أول انتخابات صحيحة سلمت السلطة إلى مدنيين كانت تلك التي جاءت بالرئيس محمد مرسي والإخوان.

– إن قيادة القوات المسلحة قد أطاحت بالرئيس المنتخب عن طريق القيام بانقلاب عسكري، غير شرعي، في 3 يوليو 2013.

– إن الخروج من المأزق (الفوضى وانهيار الاقتصاد وخطر الحرب الأهلية) يفترض استتباب السلطة للإخوان ومرسي.

إن مجرد النظرة البسيطة والباردة للأمور لتدحض كل فقرة من الفقرات سابقة الذكر. فهذه المقولات لا تسعى إلا إلى تكريس هيمنة القوى المسيطرة عالميًا (الاستعمار الليبرالي) وحلفائها المحليين (الحكومات في دول الجنوب التي تقبل هذه الأوضاع)، ولا غير.

في هذه الظروف، أرى أن تحري ما حدث في الماضي يفيد جدًا لإدراك مغزى التحدي الحقيقي الذي تواجهه الشعوب في المرحلة الراهنة. (هنا الشعب المصري في نضاله الراهن).

تمحورت سجالات الماضي المكشوفة في هذا الكتاب حول هذا التحدي بالذات. فتَعارض خلالها طرفان (الناصرية والشيوعية) بصفتهما "أخوين/ عدوين".

نعم. فمن جانب كانت للطرفين صفة الأخوية لأنهما كانا يسعيان إلى تحقيق نفس الهدف، نهضة مصر المستقلة وإنجاز إصلاحات اجتماعية تقدمية.

ولكنهما أصبحا في الوقت نفسه "عدوَّين" بمعنى أن كلًا منهما قدم طرحًا مختلفًا لأسلوب تحقيق الهدف. فقد كان هناك تحليلان مختلفان للتحدي، ومن ثم طرحان مختلفان.

فمن ناحية، قامت الناصرية على فكرة قدرة "مشروع برجوازي وطني" -تديره الدولة وتسانده البرجوازية الوطنية- على تحقيق الهدف. أما الشيوعيون (أو بعضهم على الأقل ولفترات من هذا التاريخ) فقالوا

إن البرجوازية الوطنية لا تستطيع أن تدفع إلى الأمام مثل هذه الحركة، فهي طبقة ضعيفة تبحث دائمًا عن التوافق مع الاستعمار و"الإقطاعية". ومن ثَم فإن تحقيق الهدف يفترض إقامة جبهة شعبية واسعة تقودها طليعة يمثلها "حزب شيوعي". بيد أن هذا الطرح الحاسم ظل في الواقع ضبابيًا ومتحولًا من فترة لأخرى، حتى تنازل عنه الشيوعيون في خاتمة المطاف.

كما أن الإسلام –في تلك الأيام وعندما كان هذا السجال يحتل مقدمة المسرح– لم يتخذ طابعًا سياسيًا، وظل وراء الستار. فلم تؤثر القناعات الدينية في المجال السياسي رغم أنها لم تقل حدة عما هي عليه حاليًا.

إذن لا تنتمي هذه السجالات إلى تاريخ فقط، بل تخاطب مناضلي الحركة المصرية اليوم منذ عام 2011. فنفس الأسئلة التي طرحت في الماضي، ونفس الإجابات، أخذت تظهر في الساحة مرة أخرى.

فالحركة الشعبية التي أسقطت مبارك (مظاهرة 15 مليونًا) ثم مرسي (مظاهرة 30 مليونًا) ظلت منقسمة على بعضها من أول يوم إلى يومنا هذا. ظلت عاجزة عن إدراك مغزى التحدي الحقيقي.ظلت عاجزة عن تحديد أهداف إستراتيجية مشتركة تتجاوز تعددية المصالح في الثورة. فظل ينقصها الوعي المطلوب والوسائل السياسية المطلوبة بإيقاف تدخل القوات المسلحة وضمان عدم تحكمها في الأمور.

تعتمد سلطة السيسي اليوم على إنعاش نوع من الحنين الضبابي إلى "الناصرية". ويستخدم من أجل ذلك وسائل منهجية تتجلى في "تحركات" (وإشارات) توحي بأنه يميل إلى "الناصرية"، ولا أكثر.

وفي مواجهة هذه الممارسات تظهر من جديد ردود فعل للجمهور تذكِّرنا تمامًا بما حدث أيام الناصرية.

لا شك أن ضبابية مواقف السيسي تمثل الخيار الوحيد المتاح له، وهو خيار ذكي، إذ يؤدي إلى انقسام الرأي العام إلى ثلاثة تيارات رئيسية:

– فهناك من يساند السيسي دون تحفظ. وهو الموقف الذي تتخذه الفئات التي استفادت من النظام السابق ولا تزال تستفيد منه. كما أنه يجذب أيضًا تلك الفئات الواسعة (الموجودة في كل مجتمع) التي تخشى "التغيير" والمجهول، وتفضل التمسك بالحاضر المعروف.

– وهناك من يقول بأن "السيسي عنصر طيب، وقادر على التطور في سبيل إنعاش ناصرية جديدة، فلنساند مجهوده بدلًا من أن نحاربه. علمًا بأن هذا الموقف يذكرنا تمامًا بموقف العديد من التقدميين والاشتراكيين والشيوعيين خلال السنوات (1955 – 1957) التي يكشف هذا الكتيب أسرارها.

– وهناك أيضًا من يعادي السيسي من حيث المبدأ لأنه "عسكري"، ولا يمكن إطلاق الثقة في العسكريين. فالمطلوب إذن هو حكم مدني فورًا، والمقصود إجراء انتخابات فورية.

ينقل الوضع الموصوف هنا مركز ثقل الحوار. فيدعو إلى أن نتنازل عن فرض شروطنا في الحوار، ومحورها هو: كيف يتحقق التوافق بين تعددية مصالح الأطراف المكونة للحركة من جانب، وبين الحاجة التي لا مندوحة

عنها إلى توحيد العمل حول أهداف مشتركة من جانب آخر.

هكذا لا نخرج من موقعٍ دفاعي يترك زمام المبادرة للسلطة، فنكتفي برد الفعل على قراراتها، بدلًا من أن نفرض على السلطة الاستجابة إلى مبادرتنا.

إن الفيروس الليبرالي يعيش على قاعدة سحب تسييس الجمهور، ويبذل مجهودًا منهجيًا لتحقيق هذا الهدف. وقد أنتج سحب التسييس- في تخوم النظام العالمي (ومصر تنتمي إلى هذه المناطق)- فراغًا احتلته قوى خرجت من وراء الكواليس لتحتل مقدمة المسرح. وتجلت هذه القوى تارة في تيارات تزعم أنها انبعثت من "مبادئ دينية أصيلة" (الإسلام السياسي، وكذلك الهندوسية السياسية والبوذية السياسية... إلخ)، وتارة أخرى كتيارات تزعم أنها قامت على أساس دعوة للعودة إلى "الأصل الإثني" (وهو ما جرى في يوغسلافيا، وما يجري مع الأمازيغ في المغرب).

بيد أن الإسلام السياسي المعنيّ يقبل دون تحفظ الوصفة الاقتصادية والاجتماعية الرجعية لليبرالية ("السوق"، حرية التجارة، قداسسة الملكية الخاصة... إلخ). إلى جانب الزعم بأن موقع التحدي لا يكمن في هذه المجالات وإنما في التفسير الصحيح للمعتقدات الدينية. وبذلك يشترك في نقل مركز ثقل الحوار بعيدًا عن اهتمامات الجماهير الكادحة.

ولكن الحركة الديمقراطية الواسعة التي أدانت بقوة حكم الإخوان، وعلى الرغم من ذلك، تقبل هي الأخرى -إلى حد كبير- مقولات الليبرالية. وبذلك تشترك أيضًا في نقل مركز الثقل من مجال التحدي

الحقيقي (الذي يتجلى عبر الصراع الطبقي) إلى مجال حوار سياسي مجرد يُختصر في نهاية المطاف في الدفاع عن إجراء انتخابات فورية.

ولا يطلب معسكر الاستعمار والرجعية المصرية من التيار الإسلامي ومن التيار الديمقراطي أكثر من ذلك: قبول الوصفة الليبرالية!

ولا شك أن مدّ حركة الجماهير انطلاقًا من 25 يناير قد أنتج عودة إلى صعود تسييس الشعب، وهو ما يعد إشارة طيبة للمستقبل. ولكن هذا الوعي السياسي ظل ناقصًا في إدراكه لمغزى التحدي الذي يمثله الفيروس الليبرالي.

لقد نَشرت حديثًا ثلاثة كتب تسعى إلى دفْع هذا الوعي إلى الأمام، قامت بنشرها دار العين، وهي: "ثورة مصر" (2011)، "ثورة مصر بعد 30 يوليو" (2013)، "الناصرية والشيوعية المصرية" (2012). وأعتبر هذا الكتاب الرابع مساهمة أيضًا في إلقاء مزيد من الضوء في حوارنا.

وفي الخاتمة أعيد طرح القضية وتنظير إشكالية الوحدة والتعددية في الحركة نحو الاشتراكية، فلا تخص هذه القضية مصر فقط بل الحركة الاشتراكية على صعيد عالمي.

تقديم الوثائق

(1)

إن وثائق الحزب الشيوعي المصري (الراية) المجمعة في هذا الكتاب قد كُتبت بين ديسمبر 1955 (أي بعد مؤتمر باندونج - أبريل لهذا العام) وستمبر 1956 (أي بعد تأميم قناة السويس وقبل العدوان الثلاثي في شهر أكتوبر من العام نفسه).

فوقع إذن تحرير هذه الوثائق في مرحلة حاسمة من تاريخ مصر الناصرية، في لحظة اتخذ النظام الناصري موقفًا واضحًا معاديًا للاستعمار، ذلك الموقف الذي أثار غضب الدول الثلاث التي قامت بعدوان أكتوبر.

إلا أن الولايات المتحدة قد امتنعت عن المشاركة في تلك المؤامرة، ثم -وبعد أن هدد الاتحاد السوفيتي الثلاثية المعتدية برد الفعل بقوة- أسهمت في تخطيط انسحاب القوات المعتدية من سيناء وبورسعيد المحتلة.

لهذه الوثائق تاريخ من واجبي أن أذكره قبل أن أتناول تقديمها وأضيف إليها ها تعليقا يضعها في زمنها.

لقد قمت شخصيًا بتحريرها، بالعربية للبعض (بمشاركة الزميل رضا فرج) وبالفرنسية للبعض الآخر. ولم أقم بالمبادرة عن قرار شخصي، بل بعد أن طلب الرفيق فؤاد مرسي (خالد) -السكرتير العام للحزب- ذلك مني. وكان فؤاد قد سلمني ملفًا ضخمًا يشمل من جانب وثائق الحزب الشيوعي (الراية)- بالعربية طبعًا ومن جانب آخر وثائق حدتو (بالعربية فيما عدا ما كتبه هنري كورييل، وهي وثائق بالفرنسية، اللغة الوحيدة التي كان يستخدمها).

وطلب فؤاد مني قراءة الوثائق ثم تحرير دراسة تشمل من جانب ملخص وجهات نظر الحزب (الراية) ومن الجانب الآخر ملخص نقدنا لمواقف حدتو. وقمت بالواجب فكتبت الوثائق الثلاث المعنونة:

- تحليلان.
- بعد تأميم قناة السويس.
- ثلاثة أعوام من نضال الفلاحين.

ثم مر فؤاد بباريس، فقرأ الوثائق واعتمدها -بعد أن أدخل عليها تصحيحات خفيفة- وطلب مني تحريرها بالفرنسية وإرسالها لموسكو وبيجين من خلال الحزبين الأجنبيين الفرنسي والإيطالي. فأديت هذا العمل. وتسلمنا اعترافًا بالتسلم من الصين، ولا شيء من الاتحاد السوفيتي، كالمعتاد.

كنت قد حفظت الوثائق بالفرنسية، التي قامت إيزابيل بكتابتها على الآلة الكاتبة، ولكن الأصول العربية ضاعت.

أما بالنسبة إلى الوثيقة الرابعة– المعنونة "أمة عربية أم أمم عربية؟" فأنا الذي قمت بكتابتها بالفرنسية، بناء أيضًا على طلب من فؤاد، الذي اعتمدها وطلب مني إرسالها لزملائنا في الخارج. بيد أن هذه الوثيقة لا تعتبر وثيقة رسمية للحزب بل فقط "رأى" الرفيق سمير أمين. هنا أيضًا قام سعد الطويل بالترجمة إلى العربية (أكتوبر 2013).

يقع نشر هذه الوثائق تكميلا لكتابي الحديث "الناصرية والشيوعية المصرية" (دار العين 2012)، وهو كتاب يضم:

أولًا: الترجمة العربية للجزء الأول من كتابي المنشور بالفرنسية عام 1963 والمعنوَن "مصر الناصرية"، باسم حسن رياض.

ثانيًا: نصوص مستخرجة من مذكراتي المنشورة بالعربية عند دار الساقي، وهي نصوص تخص المؤسسة الاقتصادية خلال السنوات 1957 – 1959، والتخطيط الاقتصادي في هذه السنوات، ولبعض الأفكار حول الشيوعية المصرية. ويضم الكتاب أيضًا نقدين حديثين أحدهما معنون "فى أصول مشروع باندونج"، والثاني "أسباب فشل الموجة الأولى من الثورات الاشتراكية".

(2)

أرجو من القارئ، عندما يكوّن رأيه النقدي في مواقف الحزب (الراية) وحدتو تلك الأيام، أن يتذكر كتاباتي المختلفة القديمة والحديثة حول الناصرية والشيوعية المصرية المذكورة أعلاه.

فالتحليلات المقدمة، في الدفاع عن مواقف الحزب (الراية) ونقد حدتو، تمس مجالات عديدة من النشاط السياسي. ولغتها هي لغة سجالية لأقصى الحدود، كما كانت العادة في تلك الأيام عند جميع المنظمات الشيوعية، المصرية والدولية. ولكن –مع بعد الزمن– يمكننا الآن أن نستخرج بدم بارد أهم استنتجاتها.

بيد أن قراءة هذا التقديم لا تلغي ضرورة قراءة الوثائق نفسها! علمًا بأنني لن أعود هنا إلى تفاصيل الحجج المطروحة فيها، سواء أكانت عن قوة أم ضعف. وسوف أكتفي إذن بعرض ما يبدو لي جوهر الكلام.

1 – اتهم الحزب (الراية (حدتو بغياب تقديمها لبرنامج. وكان المقصود بـ "برنامج" نصًا يتجاوز ما يمكن تسميته "برنامجًا مرحليًا" فوريًا) يسعى إلى عرض مواقف المنظمة في بعض المسائل المطروحة في اللحظة المعنية ولا غير. وهي بطبيعة الحالة مسائل تتغير في الأجل القصير، من مرحلة لأخرى.

وأعتقد أن هذا الاتهام صحيح، وسببه أن الزعيم كوربيل كان شخصية أنانية لأقصى الحدود، بل كان يحتقر آراء الآخرين، وكان يسعى لأن يحتفظ لنفسه باحتكار القرار في جميع المسائل. فكان من شأن نص برنامج عام -في فرضية وجوده- أن يلجأ الآخرون إليه في حالة رفضهم مصادفات انقلاب رأي الزعيم. وهو الاحتمال الذي يشكل خطرًا على ضمان تواصل ديكتاتورية كوربيل.

ويختفي من وراء غياب برنامج لحدتو عدد من الأسئلة المهمة التي لم تجد إجابات عنها في منشورات هذه المنظمة ومنها:

أولًا: حول طابع الثورة المطلوبة في جدول العمل. أهي ثورة معادية للإقطاع (طبقًا للغة تلك الأيام، التي لن أناقش صحتها هنا) ومعادية للاستعمار وبرجوازية ديمقراطية؟ أم هي ثورة معادية للإقطاع والاستعمار ذات طابع شعبي ديمقراطي تفتح على تطور محتمل نحو الاشتراكية؟ (والصفة "شعبي" تقع هنا في تضاد مع الصفة "برجوازي").

ثانيًا: مَن سيقوم بقيادة هذه الثورة؟ أهو تحالف سياسي واسع تقوده برجوازية وطنية؟ أم هو تحالف يجب أن يقوده حزب شيوعي يمثل طبقة البروليتاريا (لغة تلك الأيام)؟

ثالثًا: تقدم حدتو نفسها على أنها تمثل هذا التحالف كما يوحي اسمها (حركة وطنية). أم تقدم نفسها على أنها الحزب الطليعي المطلوب لإقامة ذلك التحالف الواسع؟

لقد قدم ماو تسي تونغ إجابات عن هذه الأسئلة في كتابه "الديمقراطية الجديدة" المشهور. فقال إن حزب البروليتاريا هو الوحيد الذي يمكنه أن يقود جبهة معادية للإقطاع والاستعمار. وبالتالي طرح المقولة التي تقول: إن الثورة الشعبية الديمقراطية (ولم يقل البرجوازية الديمقراطية) تفتح الطريق لمسيرة طويلة نحو الاشتراكية. وذلك لأن عصر الثورات البرجوازية قد انتهى نهائيًا. فالثورة المطلوبة والممكنة هي ثورة شعبية ديمقراطية ولا يمكن أن تكون برجوازية وطنية.

وكذلك قدم الحزب (الراية)، على خلاف حدتو، إجابته عن السؤال. فأعلن الحزب نفسه حزبا شيوعيًا للبروليتاريا، أو على الأقل أعلن رغبته في أن يصبح ذلك. ثم أعلن طموحه في أن يقيم ويقود ذلك التحالف المطلوب المعادي للإقطاع والاستعمار. أما كون الحزب (الراية) لم يحقق أيًا من هذين الهدفين، بمعنى أنه لم يصبح حزب البروليتاريا ولم يفلح في إقامة تحالف منتصر يقوده هو، فهو موضوع آخر سوف أعود إليه.

عمومًا يظهر بجلاء التعارض بين موقفي الراية وحدتو من أول صفحة في الوثيقة المعنونة "تحليلان".

2 – التعارض بين التحليلين تعارض واضح (ومن هنا اختيارنا لعنوانه: " تحليلان").

فقد كانت حدتو تعتبر أن ناصر يمثل سلطة البرجوازية الوطنية، أما الحزب (الراية) فكان يعتبره ممثلًا للبرجوازية الكومبرادورية.

وانبعث كلا التحليلين من تقدير مختلف لمغزى الإصلاح الزراعي الذي قام به ناصر، ومغزى السياسة الاقتصادية المتبعة في تلك الأيام. ولكن كلا التحليلين لم ينظر -عند هذه اللحظة- إلى المواقف في المجالات الدولية التي اتخذها ناصر بعد باندونج (وليس قبل عقد المؤتمر)، خاصة التقارب بين مصر والاتحاد السوفيتي والصين.

تأتي الصفحة الأولى من الوثيقة بتوضيح لهذا التعارض. فقال الحزب (الراية) إن انقلاب 1952 للضباط الأحرار قد جاء لإيقاف تجذر الحركة الشعبية المصرية، التي دخلت مرحلة النمو منذ 1946، وخاصة انطلاقًا من العام 1950/ 1951. ورأى الحزب أن الاستعمار قد رحب بالانقلاب لهذا السبب بالذات. وقد بدا لي هذا التحليل صحيحًا في وقته، ولا يزال. وبالتالي فقد قمت بتعميق هذا التحليل ووضعه في إطار الأجل التاريخي الطويل، وذلك في الفصل الأول من كتابي الحديث "ثورة مصر" (دار العين) 2011. وفيه طرحت منهجًا لقراءة تاريخ مصر المعاصرة يقوم على تبويب فصولها الطويلة (كل واحد منها يمتد على نصف القرن أو ما يقرب منه) إلى حقب متتالية من مد ثم جزر لحركة نهضة المجتمع.

وقد بدأت أول حقبة مد مع محمد عليّ، وامتدت إلى منتصف عصر الخديو إسماعيل (أي من عام 1805 إلى عام 1875)، كما نشأت حقبة المد الثانية بثورة 1919 وامتدت إلى وفاة ناصر (أي من عام 1919 إلى عام 1970).

أما حقبتا الجزر، فأولاهما هي عصر الاحتلال البريطاني من 1882

إلى 1919، ثم عصر العودة إلى الكومبرادورية التي أنشأها السادات عام 1970، والتي امتدت إلى ثورة 2011. أعتبر إذن أن المرحلة الطويلة (1920/ 1970) تُكوّن حقبة مد واحدة ولو أنها تجلًت في فصلين، فصل الوفد (1920/ 1952) ثم فصل الناصرية (1952/ 1970).

بيد أن تطور الأمور خلال كل من مرحلتي المد لم يتجل في شكل خطي متواصل. فهناك فترات تحقيق انتصارات وفترات تراجع. بيد أن تلك الردات المعنية حدثت في إطار استمرار من الحركة وبالتالي ظلت جزئية ومؤقتة.

ووضعتُ انقلاب الضباط عام 1952 في هذا الإطار الأوسع. وذهبت إلى أنه مثًل فعلًا محاولة لإيقاف الحركة الثورية بعد قيام حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة المصرية البريطانية، وصعود حرب العصابات في منطقة القناة (1950/ 1951). فلم يكن طابع هذا الانقلاب يستحق أن يعتبر "ثوريًا". فأعتقد أن تقدير الحزب (الراية) لطابع هذا الانقلاب، المختلف تمامًا عن تقدير حدتو له، هو الصحيح.

فقدِ قدم الحزب (الراية) بهذا الشأن حججًا تبدو لي مقنعة وهي:

– السياسة الاقتصادية الليبرالية للضباط الأحرار من 1952 – 1955، وخاصة اعتمادها على دعوة رؤوس الأموال الأجنبية للقيام بالتنمية في مصر.

– المغزى المحدود للإصلاح الزراعي (وسوف نتناول هذا الموضوع فيما بعد).

- الاتفاقية بين نظام الضباط وبريطانيا حول السودان (1953) فقد سهلت نصوص الاتفاقية تسليم السلطة في السودان للمهدي الرجعي، وحليف بريطانيا) وساعدت جهود بريطانيا في عزل الحركة الشعبية التي كانت تسعى إلى إضفاء مضمون آخر لاستقلال السودان، يتجاوز آفاق النيوكولنيالية.

- الاتفاقية التي أدت إلى "نصف انسحاب" للقوات المسلحة البريطانية في منطقة القناة، والذي وصفه الحزب (الراية) بأنه "جلاء مزيف"، وهو توصيف صحيح في زمنه.

- اشتداد إجراءات قمع الحركة الشيوعية التي أصبحت أسوأ مما كان الأمر عليه في ظل النظام الملكي.

ويمكننا أن ندرك في هذا الإطار أسباب الاختلاف الخفيف بين إستراتيجية لندن وإستراتيجية واشنطن. فظل البريطانيون يعتمدون على حلفائهم التقليديين الذين اعتمدوا عليهم خلال عصر الاحتلال، أقصد الملك والأحزاب اليمينية الرجعية والإخوان المسلمين، وذلك في مواجهة الوفد والشيوعيين. فظلت لندن مترددة أمام الانقلاب، واستمر هذا الموقف حتى إبرام اتفاقية "الجلاء المزيف".

وهكذا -بعد باندونغ (إبريل 1955) - عندما توجه ناصر إلى اتخاذ مواقف معادية للاستعمار (تأميم القناة)، قرر البريطانيون العدوان العسكري ضد مصر والذي حدث في أكتوبر 1956.

هذا من جانب بريطانيا، ولكن من جانب الولايات المتحدة ظهرت الأمور مختلفة. فالوجود الأمريكي في مصر لم يكن قد أصبح كثيفًا بعد مقارنة بالوجود البريطاني. وكانت واشنطن تسعى لأن تحل محل لندن، لا غير.

لذلك رحبت أمريكا بانقلاب 1952، ثم امتنعت عن الاشتراك في مؤامرة أكتوبر 1956. وظل وجودها في الساحة المصرية قائمًا بعد اختفاء البريطانيين والفرنسيين.

إن توصيف خيارات الضباط الأحرار من 1952 إلى 1955 بأنها ظلت ذات طابع كومبرادوري يبدو لي إذن صحيحًا.

فلنتذكر ممن تكونت "مجالس الثورة" الأولى: من ضباط رجعيين تمامًا مثل الأخ المسلم راشد مهنا، الذي أمر بشنق العمال المضربين عام 1952، السادات (نعم السادات!) والعديد من غيرهما الذين لم يتخلص ناصر منهم إلا بعد باندوج.

3 – اختلف الحزب (الراية) وحدتو في تقديرهما لمغزى الإصلاح الزراعي الناصري اختلافًا حاسمًا. ويظهر هذا الاختلاف في الوثيقة الثالثة (ثلاثة أعوام من نضال الفلاحين).

فزعمت حدتو أن الإصلاح الزراعي "قد قضى على هيمنة الإقطاع على الريف المصري"؛ وأن هذا الأمر يقوم دليلًا على أن البرجوازية الوطنية هي الطبقة التي قادت "ثورة يوليو".

اختلف تقدير الحزب في هذا المجال، فانطلق من مقولة تزعم أن إصلاحًا زراعيًا صحيحًا يفترض توزيع أراضي كبار الملاك المصادرة على فقراء الفلاحين (وربما أيضًا على متوسطيهم) بالمجان.

لم يكن الأمر على هذا النمط. فالإصلاح أولًا لم يصادر أراضي كبار الملاك، إذ دفعت الحكومة ثمنها. ثانيًا لم توزع تلك الأراضي المصادرة بالمجان بل تم عرض بيعها بثمن الشراء مضافًا إليه تكاليف المصادرة.

فلم يكن عدا أغنياء الفلاحين (وربما البعض من متوسطيهم) قادرين على شرائها. وهكذا كرس الإصلاح موقع أغنياء الفلاحين. أضيف أن هذه الطبقة مثلت –ولا تزال تمثل– في ظروف مصر محورًا من محاور التحالف الاجتماعي الرجعي على صعيد الوطن. فهذه الطبقة هي التي استولت على زمام الحكم في الجمعيات التعاونية التي أنشأها النظام، علمًا بأن هذه التعاونيات لم تقم بتنظيم الإنتاج، واكتفت بالتحكم في الشراء المشترك للمدخلات (البذور، الأسمدة... إلخ) وبيع المنتجات.

أضيف أن نص قانون الإصلاح لعام 1952 أعلن هدفه بوضوح، فدعا كبار الملاك العقاريين إلى أن يستثمروا أموالهم في الصناعة! وقد أوضحت (فى كتابي "مصر الناصرية") أن كبار الملاك العقاريين في مصر قد خرجوا عن إطار العلاقات الإقطاعية منذ زمن بعيد، فأصبحوا ملاكًا رأسماليين. بل أن هذه الطبقة أسهمت بالفعل مع رأس المال الصناعي المصري، وإن هذا الأخير قد دخل بدوره في المشاركة مع الرأسمال الأجنبي الاستعماري!

ثم لاحظتْ كتابات الحزب (الراية) أن إجراءات عرض الأراضي

المصادرة (المشتراه في الواقع) من قبل الدولة للبيع قد تأخرت، بحيث إن الدولة –خلال هذه الفترة "الانتقالية" الطويلة – أصبحت هي المحصلة لريع تأجير الأرض للفلاحين. وقد وصف الحزب (الراية) هذا النظام بنعت "إقطاعية الدولة".

4 – حدث انقلاب ثانٍ (انقلاب داخل الانقلاب) عام 1954 بقيادة ناصر الذي تخلص من نجيب ومسانديه من الضباط الأحرار. فكرس هذا الانقلاب نظامًا يضمن لناصر الانفراد في ممارسة السلطة.

وصف الحزب (الراية) هذا الانقلاب بأنه "انقلاب معادٍ للديمقراطية"، بل وصفه "بالفاشية "فى معظم كتاباته. كانت الأمور تؤكِّد فعلًا سلامة معاداة الحزب للانقلاب، إذ إنه حدث لمواجهة موجة شعبية واسعة قامت لتطالب بالعودة إلى نظام برلماني قائم على أساس دستور 1923 (الدستور الصحيح الوحيد الذي عرفه تاريخ مصر المعاصرة، مهما كانت حدود مفاهيم الديمقراطية في نصوصه) وعودة الجيش إلى ثكناته. وكان نجيب قد تحيز لتلك الحركة، بينما اعتمد ناصر على الضباط الذين لم يرض التنازل عنهم –لصالح مدنيين– في ممارسة سلطتهم المطلقة.

هل أنشأ الانقلاب الثاني تغييرًا –غير تكريس حكم ناصر المطلق – في اتجاه معادٍ للاستعمار والكومبرادور؟ الإجابة بالنفي.

إذ إن نظام ناصر المجدد لم يغير شيئًا فيما يخص السياسة المحلية والدولية العامة. فاستمر قمع الشيوعيين، بل صار أكثر عنفًا. واستمرت السياسات الاقتصادية في سبيل الليبرالية.

بيد أن النظام الجديد غيَّر فعلًا موقفه إزاء الإخوان المسلمين، الذين كانوا قد اصطفوا -متأخرًا كالعادة- مع المطالب الديمقراطية. فاعتبر ناصر الإخوان من الأعداء الذين يجب تصفية تنظيمهم. علمًا بأن الإخوان كانوا قد تمتعوا في نظام 1952 بالاستفادة من مواقع قوية داخل النظام نفسه.

5 - أثر مؤتمر باندونج (أبريل 1955) تأثيرًا فعليًا ملحوظًا، أدى فيما بعد إلى تحول كيفي في المواقف العامة، وذلك ليس فقط بالنسبة إلى مصر ولكن أساسًا بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث.

فالتوجه المعادي للاستعمار نشأ بعد باندونج، لا قبله. ولكن هذا التحول حدث في مجالات السياسة الخارجية فقط (صفقة الأسلحة التشيكية، ثم تأميم قناة السويس بعد أن رفض البنك الدولي تمويل السد العالي دون فرض شروط سياسية).

ولم يمس التحول مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت حتى حرب أكتوبر رجعية الطابع. كما لم يمس التحول مجال الحياة السياسية، وتواصلت ممارسة ديكتاتورية معادية للديمقراطية وللشيوعية.

وفى ظل هذا الواقع تجنب الحزب (الراية) المساندة الشاملة للنظام، واكتفى بإعلان مساندته المتحمسة للسياسة الخارجية الجديدة المعادية للاستعمار ولا غير. فالسؤال المطروح أصبح: هل ما زال النظام ممثلًا للمصالح الكومبرادورية، أم لا؟ الإجابة، كما تظهر في الوثيقة المعنونة "بعد تأميم القناة" (بتاريخ سبتمبر 1956)، مترددة. ولا شك أن الآراء المطروحة عندئذ ظلت ملتبسة.

فطرح البعض قراءة أولى لقرارات ناصر المعادية للاستعمار على أنها تعبير عن تكتيك يسعى إلى استخدام التهديد للحصول على تنازلات من الولايات المتحدة ومن ورائها الدول الاستعمارية الأخرى.

فلننظر على سبيل المثال إلى ما كتب بخصوص مشروع "معاهدة أنقرة" التي أخذت الولايات المتحدة وبريطانيا المبادرة فيها عام 1954. فقد قدم الحزب (الراية) تحليلاً حول أسباب رفض ناصر للمشروع مفاده؛ أن طابع هذا الخلاف ثانوي. فكتب الحزب (الراية) أن ناصر لم يزل مستعدًا أن يقبل تحالفًا إقليميًا معاديًا للشيوعية وللاتحاد السوفيتي، ولكن بشرط أن تكون القاهرة عاصمته وليس أنقرة أو بغداد (عاصمة دولة يحكمها ملك تافه في أيدي البريطانيين). لعل هذا التحليل كان قابلاً للنقاش، بيد أنه لم يكن فاقدًا للمنطق.

6 – شاركت تحليلات جميع تيارات الحركة الشيوعية المصرية تلك الأيام (أقصد الحزب وحدتو وغيرهما) موقفًا واحدًا في مجال مهم يمس طابع "البرجوازية". واعتبر المفهوم المشترك في هذا الصدد مفهومًا خاطئًا.

فكان الجميع ينظرون إلى البرجوازية على أنها طبقة مقسمة إلى جناحين متميزين: الجناح الوطني والجناح الكومبرادوري. وذلك بالنسبة لمصر ولجميع مجتمعات التخوم في إطار الرأسمالية المعاصرة.

أقول: إن هذا المفهوم ناتج قراءة تبسيطية للماركسية تطرح مقولة مبسطة في الأمر. فطبقًا لهذه المقولة؛ فإن طبقة قائدة واحدة لابد أن تقوم وراء

أي مشروع سياسي تتولى تنفيذه، فلم يتصور أن طبقة واحدة معينة يمكن لها أن تغيِّر سياستها ثم تبحث عن وسائل تجديد تحالفاتها من أجل تنفيذ التحول. وتنفيذًا لهذا المفهوم الخاطئ كان لابد من اعتبار طابع السلطة الحاكمة إما أن يكون برجوازيًا وطنيًا (رأي حدتو) أو كومبرادوريًا (رأي الحزب من عام 1952 إلى عام 1955/ 56).

أقول أنا: إن الأمور مختلفة تمامًا عما تطرحه هذه النظرة. فالبرجوازية في تخوم النظام العالمي تكون طبقة واحدة لا طبقتين. وهي طبقة يمكن لها أن تتخذ مواقف كومبرادورية أو مواقف وطنية طبقًا للظروف السائدة. ففي بعض الظروف تقبل التسليم الشامل لمقتضيات الاستعمار في مشروع الرأسمالية العالمية (فتتخذ مواقف كومبرادورية)؛ وفي ظروف أخرى تتجه نحو اتخاذ مواقف مستقلة وطنية الطابع. فهى نفس الطبقة التي تصير كومبرادورية في ظروف معينة ووطنية في ظروف أخرى. علمًا بأن تحول الظروف المعنية بهذا الصدد هو بالأساس ناتج عن تحول في مجال التوازنات على صعيد عالمي.

فإن باندونج –ثم مساندة الاتحاد السوفيتي والصين للمشروع-- قد فتح هامشًا استغلته البرجوازية المصرية (التى صارت "وطنية") كما فتح نفس هذا الهامش لصالح بلاد عديدة للعالم الثالث.

قطعًا تتسم برجوازات التخوم –الضعيفة بطابع الأمر – بأن أغلبية العناصر المكوِّنة لها تميل إلى ممارسة الكومبرادورية ولا غير، وذلك بصفة تكاد تكون دائمة. فيمكننا أن نقول إن برجوازية التخوم "كومبرادورية

أصلًا"، بيد أن هذه العناصر تفقد وزنها داخل الطبقة نفسها في مواجهة العناصر التي تدرك أن تحول الأمور يتيح هامشًا للتحرك الوطني.

7 – وقد أدى الفصل الاصطناعي بين البرجوازية الوطنية من جانب، والبرجوازية الكومبرادورية من الجانب الآخر، إلى التباس خطير في العمل من أجل إقامة جبهة واسعة معادية للاستعمار وللإقطاع ذات الطابع الشعبي الديمقراطي، وهي الجبهة المطلوبة لنشأة نهضة وطنية صحيحة.

فهنا اشتركت مواقف الحزب (الراية) ومواقف حدتو في الترحيب بانضمام الإخوان المسلمين (بتأخير كالعادة) للحركة الديمقراطية المعادية للناصرية (1954) بل بذلت المنظمات الشيوعية المعنية مجهودًا للحصول على تحالف صريح مع الإخوان المسلمين، دون نتيجة.

أعتقد أنا أن هذا الموقف قد نتج عن تقدير خاطئ لطابع الإخوان. فمنذ نشأتها (عام 1927) تكونت منظمة الإخوان على أسس معادية لمبدأ الديمقراطية أصلًا، بل اعتباره مفهومًا "مستوردًا" يتوجب رفضه رفضًا باتًا. فأقيمت المنظمة على أساس مبادئ فاشية (السمع والطاعة "للمرشد" الذي لا يخطئ!). ووضعت المنظمة نفسها في خدمة المصالح الأكثر رجعية في المجتمع، وبالتالي صارت حليفًا موضوعيًا للاستعمار، فالإخوان انضموا للحركة الشعبية فقط في لحظات صعود الموجة، بقوة مضاعفة، حتى يتجنبوا الانعزال والتهميش. ولكن الهدف من تحيزهم مع "الشعب" كان دائمًا خيانة الحركة وإفشال تحقيق أهدافها. هذا ما حدث عام 1954 كما كان الأمر عام 1946 وكما تكرر عام 2011 – 2013.

فكيف يمكن أن تكون منظمة معادية للديمقراطية أصلًا عنصرًا في "جبهة ديمقراطية"!

وكانت هناك منظمة شيوعية مصرية ثالثة -"حزب العمال والفلاحين"- قد أدركت ذلك فاستبعدت الإخوان من مجهودها في البحث عن تحالفات. فأعطت الأولوية لفتح الحوار مع الوفد، وبالأخص مع شباب الوفد. أعتقد أن هذا الخيار كان هو الخيار السليم. ثم فيما بعد عندما توجهت المنظمات الشيوعية المصرية نحو التوحيد عام 1958، كان التقارب بين الحزب (الراية) وحزب العمال والفلاحين تقاربًا صحيحًا ومخلصًا، فأصبحت المنظمتان واحدة بالفعل، هذا بينما ظلت العلاقات بين هذا الجناح الموحد من الشيوعية المصرية وبين جناح حدتو علاقات غير قائمة على الثقة. ولذلك انفجرت هذه الوحدة بعد عام فقط.

8 - تكوّنت حدتو من الأصل بصفتها "حركة" كما يدل على ذلك اسمها، وليس بصفة حزب الطبقة (أو الطبقات) العاملة الكادحة. بل ظلت حدتو غامضة في هذا الشأن. أما الحزب الشيوعي المصري (الراية) فقد أعلن نفسه منذ النشأة (1949/ 50) حزبًا طبقيًا. لا شك أن مجموعة المثقفين والمناضلين الثوريين الذين قاموا بالمبادرة كانت مجموعة صغيرة العدد. بيد أن جميع الأحزاب الشيوعية نشأت بهذا الشكل.

ولكن الحزب (الراية) ظل طول حياته حزب "كوادر" ولم يتحول إلى حزب "جماهير" (علمًا بأن مثل هذا الوضع إنما هو الاستثناء وليس القاعدة في تاريخ الشيوعية العالمية). بل ظل الحزب صغيرًا من حيث

عدد أعضائه. ولكن كان صوت الحزب مسموعًا لدى فئات واسعة من الطبقات الوسطى المتعلمة، بل تمتع الحزب باحترام عام ملاحَظ لدقة تحاليله (سواء أكانت مقبولة أم لا) وشجاعة الفكر وممارسات أعضائه في حياتهم.

ما أسباب هذا الفشل (فلنعترف بأنه فشل؟) أولًا: القمع العنيف والمتواصل من جميع نظم الحكم من النظام الملكي إلى النظام الناصري، ولم يخفّ هذا القمع سوى في المراحل القصيرة التي حكم الوفد فيها. فالاستعمار وحلفاؤه الرجعيون المصريون قد أدركوا منذ الأصل أن مصر "بلد خطير"، وأن جميع الشروط الموضوعية لكي تصير "صينًا صغيرة" أو فيتنام كانت مجتمعة على أراضيها.

ولكن الحزب نفسه يتحمل نصيبًا من هذا الفشل أيضًا. ويرجع ذلك في رأيي إلى طموحه لأن يتحول إلى "حزب البروليتاريا" فلم يدرك ما أدركه ماو وهوشي منه: ألا وهو أن الحزب الثوري المطلوب في ظروف مجتمعات تخوم الرأسمالية العالمية لابد أن يكون حزب الجماهير الكادحة الذي يجمع في صفوفه الطبقات العاملة الحضرية وأغلبية الفلاحين. ولا مانع أن يختار هذا الحزب اسم "الحزب الشيوعي"، وذلك لتأكيد رغبته في اندراج عمله في آفاق تحقيق الاشتراكية على صعيد عالمي.

كان هذا الفشل للحزب واقعيًا، إذ إن الحزب لم يستبعد -نظريًا- الرغبة في العمل الريفي إلى جانب عمله مع الطبقة العاملة الحضرية. ولكن علينا الاعتراف بأنه لم يفلح في التعبئة خارج الطبقات الوسطى المتعلمة.

وأنتج هذا الفشل فشلاً آخر، ألا وهو عجزه عن إقامة جبهة واسعة يقوم هو بقيادتها. فظل "مشاركًا" -لا أكثر- في لحظات صعود حركة شعبية قوية تجلت بتجذير "الشارع" كما يقال، وهو بصفة أساسية شوارع المدن الكبرى.

هل نجحت حدتو في هذين المجالين؟ الإجابة هي أيضًا بالنفي. يبدو أن حدتو قد نجحت أكثر من الحزب في تعبئة المناضلين وانضمامهم في صفوفها، أو على الأقل هذا هو ما تدعيه حدتو، إلا أن هذا النجاح كان ظاهريًا أكثر منه حقيقيًا (بل إن "الانتماء" لحدتو ظل دائمًا دون معيار واضح). وذلك لأن حدتو لم تحسم الفارق بين كونها "حزبًا طليعيًا" وكونها "جبهة". ثم إن حدتو أيضًا -شأنها في ذلك لم يختلف عن شأن الحزب- لم تفلح في قيادة الجبهة الواسعة حينما تجلت في صورة "ثورة الشارع".

9 - ثم انطلاقًا من عام 1957، بعد أن خرجت مصر منتصرة من عدوان أكتوبر، تفتحت الأبواب التي أتاحت دفع الناصرية إلى الأمام، دون أن تصل إلى مرحلة التجذير. علمًا بأن الوثائق المجمعة في هذا الكتاب كُتبت قبل ذلك.

فالقارئ الذي يهمه معرفة رأيي في هذا المجال، سوف يجد عرضًا له في كتابي "الناصرية والشيوعية المصرية". وإذا كانت آرائي في تلك الفترة (أي 1956/ 57) قريبة جدًا من رؤية نظر الحزب (الراية) فإنني قد طورتها فيما بعد، وبالتدريج حتى توصلت إلى تسمية الناصرية "تجربة وطنية شعبية".

كنت ناقدًا لهذه التجربة ولا أزال. فلم أقبل يومًا النظرية السوفيتية "للطريق غير الرأسمالي" التي تبناها الحزب عام 1964، أي قبل قبوله قرار الحل الذي نصح به السوفييت من أجل الانضمام في الحزب الاشتراكي الناصري (وهو حزب لم يكن له وجود صحيح، طالما أن ناصر نفسه لم يرض بالمشاركة معه في القرار، ولو من حزب تابع له!). وتجد كتاباتي حول المؤسسة الاقتصادية، (والتخطيط الذي هو الآخر لم يكن حقيقيًا – المنشورة في كتابي "الناصرية والشيوعية المصرية") – مكانها في هذا الإطار النقدي.

ولم أكتف باعتبار النظام "رأسمالية دولة"، وذلك لأن المفهوم نفسه ملتبس يجمع بين أنماط مختلفة طبقًا للمضمون الاجتماعي الذي تقوم تلك الرأسمالية على أساسه، فذهبتُ إلى توضيح هذا المضمون "الوطني الشعبي" (دون أن يكون "ديمقراطيًا") أعني هنا أن المشروع قد حقق بالفعل إنجازات ذات طابع تقدمي –على الرغم من حدودها– غيرت تمامًا وجه المجتمع المصري. ولو أن حدود المشروع أدت بدورها إلى تصاعد تناقضاته الداخلية، الأمر الذي تسبب في انهياره اللاحق.

والمقصود بالإنجازات التقدمية ما أنتجته سياسات اقتصادية واجتماعية منهجية فتحت الأبواب للصعود الاجتماعي لأبناء الطبقات الشعبية وبالتالي تكوين وتوسيع طبقة وسطى جديدة ارتفعت نسبتها ربما من 5 % إلى 20 % من عدد سكان هو الآخر في نمو حثيث. وهو تحول حاسم بلا

شك. وأرجعت هذه الإنجازات كرامة الوطن، وأثرت خارج الحدود تأثيرًا ملحوظًا حتى صارت القاهرة إحدى أهم عواصم حركة عدم الانحياز، ففرضت على الاستعمار تنازلات حقيقية وقبول الأمر الواقع.

بيد أن جميع هذه الإنجازات قد تحققت دون أدنى تحرك ديمقراطي نحو مشاركة الجماهير الشعبية بل والطبقة الوسطى. فجميع الإنجازات تحققت من أعلى.

وتسبب هذا المنهج في انسحاب تسييس عام شمل الوطن كله. الأمر الذي سهَّل الردة بعد ناصر. لقد حققت الناصرية بهذا الشكل ظروف تثبيت استقرار المجتمع، بل استطاعت أن تحدد طموحات البرجوازية الجديدة وأغنياء الفلاحين، وحالت دون أن يتحولوا إلى طبقة انفردت في التمتع بفوائد التنمية. ولذلك وصفت النظام بالنعت "وطني/شعبي/غير ديمقراطي".

علمًا أيضًا بأن مثل هذا التركيب ظل ضعيفًا إن لم يكن هشًا. وظهر ضعفه في هزيمة 1967 العسكرية، التي خلقت شروطًا ملائمة للردة بعد 1970. فقد أعلن السادات رغبته في التخلص من الناصرية، والاشتراكية، وطلب مساندة واشنطن لتحقيق أهدافه. ثورة مضادة؟ أم تعجيل بالاتجاهات السلبية التي كانت تعمل داخل النظام نفسه؟ فما فعله السادات إنما هو العودة إلى السنوات الأولى للناصرية، من 1952 إلى 1955! وبعد أن طويت هذه الصفحة دخلت مصر في مرحلة جزر طويلة، فخضعت تمامًا لمقتضيات توسع المشروع الاستعماري.

تُظهر الوثيقة المعنونة "بعد تأميم القناة" انقلابًا جزئيًا في مواقف (الراية) فقد دعا الحزب إلى مساندة النظام بعد التأميم، في مواجهة الهجوم العسكري المنظور حدوثه القريب. فلنتذكر أن الوثيقة بتاريخ سبتمبر 1956. على أن الدعوة لمساندة النظام ظلت تضم بعض التحفظات حول نظرة ناصر للتحدي.

فأبدى الحزب خشيته من أن يستمر ناصر يروي أوهامًا بصدد إمكانية إعادة بناء علاقات "طيبة" مع واشنطن. كأنه لم يدرك تمامًا ما شرحه له "تشو إن لاي" خلال رحلتهما المشتركة من رانجون إلى جاكرتا (أبريل 1955). ألا وهو أن الولايات المتحدة أصبحت المركز القائد للمعسكر الاستعماري، وأن بريطانيا وفرنسا تحولتا إلى حليفين تابعين، وأن واشنطن لن تقبل سياسة كتلة باندونج المزمع إنشاؤها. لعل ناصر أدرك ذلك فيما بعد، أي بعد الحرب في أكتوبر. لعل خشية الحزب في هذا المجال قابلة للنقاش؛ لكنها لم تكن غائبة المنطق.

وفى نفس الصفحات يرحب الحزب بتنازلات ناصر الحقيقية، ولو المحدودة في مواجهة خطر العدوان: تخفيف إجراءات قمع الشيوعيين، قبول تكوين كتائب شعبية مسلحة في منطقة القناة، فُتح باب للحوار مع الشيوعيين تجلى في صدور جريدة "المساء" بقيادة خالد محيي الدين.

جاء تحول موقف الحزب (الراية) بعد حرب 1956، أي انطلاقًا من عام 1957، فأصبح الحزب يساند النظام بشكل يكاد يكون دون شروط. لم أنتقد هذا التحول عام 1957، ولكن انطلاقًا من 1959 أدركت عيوبه

القاطعة. علمًا أيضًا بأن هذا التحول المذكور للحزب هو الذي خلق شروطًا ملائمة للتوحيد الاصطناعي بين الحزب وحدتو.

(3)

1 - تضم الوثيقة المعنونة "تحليلان" فقرات حول قضية فلسطين. فأود أن أبدي ملاحظاتي حولها.

إن عنوان الفقرة خادع، بمعنى أن التحليل المطروح لم يتناول جوهر القضية بل اكتفى بتوضيح الأسباب التي أدت بالحزب (الراية) إلى رفض مشروع دالاس المطروح من أجل التوصل إلى صلح نهائي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، ووضع المنطقة تحت حماية واشنطن.

فقد شمل مشروع دالاس البنود الآتية:

- إبرام اتفاقية سلم نهائي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.

- اعتراف العرب بحدود إسرائيل 1948، أي بعد ضم الأراضي العربية المحتلة خلال حرب 1948.

- تنازل العرب عن حق عودة اللاجئين، ومنح جنسية دولة إقامة لهؤلاء اللاجئين.

– اعتراف بحماية مصر على قطاع غزة وضم الضفة الغربية لمملكة الأردن.

– ضمان واشنطن لفرض احترام نص اتفاقية السلام من جميع الأطراف.

ومع بُعد الزمن ندرك أن واشنطن لم يتغير منظورها للمسألة. فالمشروع قريب من مشروع/ الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته واشنطن بعد 30 عامًا، والذي سعى إلى تنفيذه بوش الأول، ثم كلينتون، ثم بوش الثاني، ثم أوباما. علمًا بأن المشروع الجديد يقترح إقامة دويلة فلسطينية على الكنتونات المتفتتة التي تتركها إسرائيل للإدارة الفلسطينية القائمة برام الله، بعد قبول ضم شرق القدس والاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية السابقة.

فما تعتبره واشنطن "صلحًا نهائيًا" إنما هو استسلام دائم يقوم على الاعتراف بالأمر الواقع، وقبول التوسعات الإسرائيلية المتتالية. علمًا بأن كلا من مصر (من السادات إلى مرسي) والأردن قد سبق أن قبلا فعلًا هذا "الصلح"، بينما سوريا (مشكلة الجولان) ولبنان رفضا الاستسلام له حتى الآن.

والمشروع يؤكد ويكرس حق الولايات المتحدة في ممارسة هيمنتها على المنطقة، وتعاملها بهذا الصدد مع أهم حلفائها في المنطقة، أي إسرائيل ودول الخليج، وتركيا، بينما تصير كل من مصر وسوريا والعراق دولًا بلا صوت، أما كون أن مثل هذا المشروع قد أصبح مهددًا حاليًا بصعود

ثورة مصر، ومقاومة النظام السوري للعدوان باسم "الإسلام" من أطراف مختلفة تساندها دول الخليج وتركيا، فهو مشكلة أخرى.

رفض الحزب (الراية) مشروع دالاس رفضا قاطعًا وطرح في مقابله مشروع صلح نهائيّ، وافقت على نصوصه دول باندونج. ويشمل هذا المشروع البنود الآتية:

- عودة إسرائيل إلى حدود خطة التقسيم لعام 1947.

- إقامة دولة فلسطينية على جميع الأراضي التي منحتها خطة التقسيم لهذه الدولة، وانسحاب الأردن ومصر من الأراضي الفلسطينية.

- اعتراف بحق العودة للاجئين.

ثم أبدى الحزب (الراية) خشيته أن يقبل ناصر الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة على أساس مشروع دالاس، إذ رأي أن مثل هذه المفاوضات سوف تؤدي إلى مزيد من التنازلات من مصر.

ويتضح من هذا النص أن الشيوعيين المصريين –أو على الأقل بعضهم، الحزب (الراية)– قد طرحوا أفضل حل لقضية فلسطين. ذكرت ذلك في كتاباتى الحديثة حول "نكبة 1948" وذكرت أن بعض الشيوعيين المصريين قدموا باكرًا (عام 1948) نصيحة للفلسطينيين مفادها إعلان الدولة الفلسطينية على الأراضي الممنوحة لها طبقًا لخطة التقسيم (دون الاعتراف بمبدأ التقسيم) فورًا أي يوم 15 مايو 1948. علمًا بأن مثل هذه المبادرة كان من شأنها انضمام دولتي إسرائيل وفلسطين للأمم المتحدة

في اليوم نفسه. فذكرت أن هذا الموقف كان أفضل بكثير من المواقف التي اتخذتها جميع الأطراف العربية الأخرى سواء كانت حكومات أم منظمات.بما فيها الإخوان المسلمون.

وعندما أقول "بعض الشيوعيين المصريين" أود أن أذكر أن الحزب الشيوعي المصري (الراية) لم يكن قد ظهر بعد إلى الوجود، وأن حدتو كانت تحتل المسرح وحيدة. ولكن الشخصيات الثلاث التي اتخذت المبادرة التي أدت إلى إنشاء الحزب (الراية)، أي فؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله وسعد زهران قد أبدوا آراء بهذا المعنى. كما أنهم انتقدوا مواقف كوريل (وبالتالي حدتو) المترددة.

ثم أخذ التباس مواقف كوريل في التواصل، حتى دخل كوريل وأصدقاؤه في مشروع حوار مع إسرائيل في إطار "محايد" يديره بعض "الأصدقاء الإيطاليين" (مؤتمر فلورنسا).

لعل اقتراحات الحزب (الراية) المذكورة في الوثيقة، قد أصبحت غير قابلة للتنفيذ اليوم، علمًا أيضًا بأن مسئولية القرار قد تم نقلها لصالح الإدارة الفلسطينية، ولكن هذا موضوع آخر.

اكتشفت في أوراقي مقالًا معنونًا "أمة عربية، أم أمم عربية" كتبته بالفرنسية عام 1957، أي قبل نشأة المفاوضات التي أدت إلى الوحدة المصرية السورية، وقد كتبته بناء على طلب من فؤاد مرسي، كما سبق أن شرحت أعلاه.

ثم قمت فيما بعد بتطوير التحليل، وظهرت خطواته المتتالية في كتابي "الأمة العربية" (1976)، و"نقد الخطاب العربي المعاصر" 2010، (الفصل الثاني).

لن أعود هنا إلى المقال الخطوة الأولى في تناولي للقضية. ولكن أود أن أقول: إن المبادئ العامة التي انطلقت معها ما زالت هي السليمة في اعتباري وهذه المبادئ هي الآتية:

- ليست هناك "أمة عربية" بل "أمم عربية".

- إن التقدم نحو توحيد العالم العربي وإقامة "وطن عربي موحد" مطلوب تاريخيًا في إطار مواجهة تحديات العصر والسير في الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

- ينبغي، عند كل خطوة محققة في هذا الاتجاه، مراعاة والاحترام الحقيقي للتنوع بين الأمم العربية.

لذلك رأيت أن الخطوة الأولى التي تجلت فيما بعد بإقامة الجمهورية العربية المتحدة قد أقيمت على مبادئ خاطئة تنكر خصوصية كل من مصر وسوريا، وإدارة سلطوية، وبالتالي كان محكومًا عليها بالفشل للأسف (وهو ما حدث بالفعل).

إن قضية احترام تنوع القوى الاجتماعية، التي يمكن مشاركتها في تكوين الحركة نحو الاشتراكية من جانب، والحاجة الضرورية التي لا مفر منها لتحقيق وحدة العمل، وبالتالي تحديد أهداف مرحلية إستراتيجية

مشتركة، عند كل خطوة للدفع في هذا الاتجاه، إن هذه القضية كانت دائمًا –ولا تزال– محور تحدى العصر للقوى التقدمية، مصريًا وعالميًا.

فالإجابات التي أعطتها على هذا التحدى الأحزاب والمنظمات الاشتراكية والشيوعية التي ظهرت في التاريخ الحديث – سواء كانت هذه الإجابات سليمة أم خاطئة– تمثل موضوع دراسة يجب إعادة النظر فيها باستمرار.

لم تحقق الشيوعية المصرية وحدتها، عدا مرحلة قصيرة وعلى أسس هشة، الأمر الذي لامته الأحزاب الشيوعية الأخرى، عربية وغير عربية.

فعندما تكوّنت حدتو عام 1946/ 47، رفضت النواة – التي صارت فيما بعد حزب العمال والفلاحين – الانضمام إليها. ثم بعد عامين كون عدد من المثقفين المناضلين البارزين الحزب الشيوعي (الراية) بعيدًا عن حدتو. أما حدتو نفسها فانفجرت فورًا وتكونت من انفجاراته المتتالية مجموعات صغيرة متمردة. ومن أهم أسباب هذا التفتت في تنظيم الشيوعية المصرية رفض العديد من المناضلين الطاعة أو قبول ديكتاتورية كورييل والأشخاص التافهين الذين عيَّنهم هو لإدارة "السلطة" بعد خروجه من مصر.

إلا أن الشيوعيين المصريين بشكل عام تواصلوا في تروية الميل إلى الوحدة. ولكن لم يفلح أحد من الثلاثة "الكبار" (حدتو والراية وحزب العمال الفلاحين) في أن يهمِّش الاثنين الآخرين، وأن يفرض نفسه على أنه أصبح "الحزب" "الوحيد" في واقع الأمر.

ثم، بعد أن توجهت الناصرية توجهًا جذريًا صار الميل إلى التوحيد يفرض نفسه بقوة، وخاصة بعد أن أخذت موسكو تلح عليه. فاتحدت المنظمات! ولو في جو اصطناعي. فغيرت حدتو اسمها إلى اسم "الحزب الشيوعي الموحد". على أساس عودة المجموعات التي كانت خرجت من حدتو. ثم اكتملت الوحدة تحت اسم "الحزب الشيوعي المتحد". حدث ذلك وكانت موسكو قد طوّرت رأيها إلى "نصيحة" حل الحزب نفسه وانضمام أعضائه لحزب ناصر!

كان رأيي في قضية الوحدة عام 1957 هو الرأي السائد في صفوف الشيوعية العالمية، أي أن إدارة نضال البروليتاريا وحلفائها الطبيعيين) الفلاحين الفقراء وغيرهم وتوصلهم إلى السلطة ثم الدخول في مسيرة بناء الاشتراكية.. تفترض وجود حزب شيوعي وحيد.

ولكن موقفي من هذه القضية تطور فورًا، بل تغير جوهريًا، انطلاقًا من الأعوام 1957 – 1960، مع تبلور تيار الماوية وانفجار العديد من الأحزاب الشيوعية في آسيا على أساسه. فالواقع أثبت أن "الأحزاب" لم تتمتع بصلابة الوحدة الداخلية المتصورة.

ثم وبالتدريج، توصلت إلى فكرة أن تحقيق الوحدة في العمل لا يتطلب التوحيد التنظيمي، بل قبول واحترام التعددية التي تنعكس من خلالها تعددية الأطراف المكونة للحركة الشعبية الواسعة نحو الاشتراكية.

إن هذه القضية –أي قضية الجمع بين وحدة العمل في النضال وتعددية الأطراف في الحركة– تقع الآن في قلب التحدي الذي تواجهه الحركة

الثورية المصرية بعد 25 يناير، فيجب أن تكون مواقف وممارسات هؤلاء الذين في داخل الحركة مدركة لذلك، وأن يسعوا إلى تحقيق وحدة العمل وبالتالي تحديد أهداف إستراتيجية مرحلية مشتركة مع احترام تعدد الأطراف. إن نجاح الثورة وتحقيق أهدافها –وهي الأهداف التي تميل إليها تلقائيًا أغلبية الشعب– يفترض حلا سليما لهذا التناقض. والحل السليم يفترض بدوره الاعتبار الصحيح لكل من طرفي التناقض: الوحدة والتعدد. فالحل الذي ينكر التعدد، ويتصور أن قوة واحدة (الحزب الشيوعي أو البرجوازية الوطنية) تستطيع أن "تقود" وتحقق الهدف، إنما هو حل وهمي. وكذلك الحل الآخر المعكوس الذي ينكر الوحدة، فيتصور أن "الحركة" تستطيع أن تحقق الأهداف دون توحيد، وعلى الرغم من تعددية أطرافها، إنما هو الآخر حل قائم على أوهام. تناولت هذه القضية في خاتمة الكتاب.

إن تاريخ الشيوعية المصرية منذ نشأتها الباكرة في أعوام 1922/ 1924 هو تاريخ مجيد ومفجع. ولا يزال المستقبل مفتوحًا على تقدمه. فمصر بلد "خطير" بالنسبة للقوى الرأسمالية الإمبريالية السائدة. فكانت مصر أول دولة –بل الدولة الوحيدة– في القارتين الآسيوية والأفريقية التي دخلت في سبيل النهضة والتحديث، قبل الصين واليابان. ولذلك اعتبرها قائد معسكر الاستعمار –بريطانيا بالأمس، الولايات المتحدة اليوم– العدو. فالجسم الغريب بالمنطقة الذي غرسه الاستعمار (أقصد إسرائيل بالطبع) قد خُلق لمواجهة خطر مصر والشيوعية. وأدركت القوى المصرية الرجعية –وهي قادرة ومنظمة– أن أي تنازل لصالح ممارسة الديمقراطية في إدارة

القطر، يحوي في طياته خطرًا قاطعًا، وأن "العلم الأحمر مرفوع فوق وادي النيل"، كما قيل عام 1946 في شوارع القاهرة. فكانت الشيوعية تتمتع بشعبية حقيقية، على الرغم من أن القمع المتواصل منع فكرة ظهور الشيوعيين في العلن، وكانت الطبقات الشعبية وكذلك الطبقات الوسطى المتعلمة تنظر إلى الشيوعيين نظرة الاحترام والمودة.

فليدرك قارئ هذه السطور أن صرامة أحكامى –وأعتقد أنه لابد أن نحتفظ بممارسة الصرامة في أحكامنا– لا تنفي إعجابي وودي للأجيال المتتالية من الشيوعيين المصريين –مهما كانت انتماءاتهم التنظيمة– فهم أفضل أبناء هذا الوطن القديم، وأكثرهم شجاعة وذكاء.

الوثيقة الأولى

تحليلان.... سياستان

الموقف الحالي في مصر

كان لا بد للمبادرات التي أخذتها الحكومة المصرية بالنسبة للسياسة الخارجية منذ نحو عام، كإعلانات باندونج والتفاوض على اتفاق مع الصين الشعبية ومعارضة حلف بغداد، وشراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا والتفاوض على مساعدة اقتصادية سوفيتية، كان لابد أن تفجّر منازعات في مصر وفي الخارج.

ما الطبقات الاجتماعية التي تمثلها الحكومة المصرية الحالية؟ هذا هو لب الموضوع الذي نناقشه.

كل جوانب السياسة الداخلية لهذا النظام، مثل "الإصلاح الزراعي"، والقمع العنيف تجاه كل التشكيلات الوطنية، وكل أوجه سياسته الخارجية مثل التحالف العسكري الإنجليزي المصري الذي أقر في أكتوبر 1954 (أي قبل شهر من مؤتمر باندونج) أو الاتفاقية الأسبق مع السودان (في فبراير 1953) وكذلك المبادرات الأخيرة التي تناولناها فيما سبق، يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار إذا أردنا أن نكوِّن فكرة عامة صحيحة عن السياسة الحالية لحكومة عبد الناصر.

هناك تفسيران عامان متناقضان للموقف في مصر:

1 - أحدهما يدعي أن الانقلاب العسكري في 23 يوليو 1952، كان من نتاج العمل الواعي للإمبرياليين المنشغلين بالخروج من الأزمة العميقة التي كانوا قد غاصوا بداخلها.

طبقت حكومة الضباط، خلال عامين، سياسة متوافقة فقط مع إرادة

الإمبرياليين. بينما عبرت كل طبقات المجتمع المصري، من طبقة الفلاحين والبروليتاريا إلى البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية، عن اعتراضها على سياسة كانت تنوي فتح البلاد لرأس المال الأجنبي، والتنازل عن السودان لصالح الإنجليز، وربط مصر ببريطانيا العظمى وبتركيا بموجب تحالف عسكري مناهض للسوفيت، وأخيرًا وضع البلاد في معسكر الحرب تماما.

كلف هذا التعارض ثمنا باهظا للشعب المصري. فقد استقبلت السجون ومعسكرات الاعتقال في الصحراء أكثر من 26 ألف "نزيل" من الشيوعيين والإخوان المسلمين والوفديين والاشتراكيين. حكمت المحاكم الاستثنائية من دون توقف، بمئات السنين، من الأشغال الشاقة وبالإعدام على عمال مضربين، وعلى قادة من الإخوان المسلمين قبلوا أن يتحالفوا مع الحزب الشيوعي المصري، وعلى بعض المناضلين الشيوعيين ووفديين، أو إخوان مسلمين كانوا قد وزعوا منشورات اعتراضًا على توقيع التحالف العسكري الإنجليزي/ التركي/ المصري.

ورغم هذا، فقد نجحت هذه المعارضة في تحقيق هدفها. فكشفت سياسة الخيانة التي اتبعها الضباط. و لم تسمح لديماجوجية وزير الدعاية أن يعطي للنظام الأسس الشعبية الضرورية لمتابعة هذه السياسة. وفي النهاية فقد انحصر دور الإمبرياليين أنفسهم في التآمر ضد الضباط الذين في سدة الحكم، ومحاولة تبديلهم بشلة جديدة لم يستنزفها بعد عامين من الخيانة.

هذا ما جعل عبد الناصر المتمسك بالسلطة من دون هوادة، أن اتخذ

مجموعة من المبادرات، تراءى له أنها قد تخلق تشويشا في البلاد، وتُصلح من الموقف، وذلك بإعادة بعض الرونق لحكومته، وعلى الأخص إجبار الإمبرياليين على مساندته. ولكن المبادرات التي كانت تنحصر، وفق طريقة تفكير عبد الناصر، في كونها نوعا ما من المساومة، كانت في الحقيقة تتوافق بطريقة كبيرة مع المصالح الحقيقية للأمة كلها، ووجدت في موقف دولي يميزه ضعف الإمبريالية، ولذا كان من الصعب أن يختصر الموقف على بعض الخطب الديماجوجية.

وقد اتضحت معالم تغير حقيقي في السياسة الخارجية. تحدد هذا التغير في الوقت الحالي تعديلات عميقة على مشهد السياسة المصرية. فمن كانوا يساندون بصلابة هذا النظام -أي الإمبرياليين- ينظرون بعين متوجسة إلى التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية. وبعض الذين كانوا بالأمس يقاومون النظام، وخاصة البرجوازية الوطنية، وجدوا منفعة في هذا التوجه الجديد.

هذا هو التفسير العام للحزب الشيوعي المصري.

2 - يدعي التفسير الآخر؛ أن انقلاب 23 يوليو كان بمثابة ثورة ديمقراطية برجوازية. حيث تتوافق سياسة الحكومة المصرية منذ ذلك التاريخ مع مصالح البرجوازية الوطنية؛ ولهذا قام الضباط بطرد الملك، وتدمير المنظومة الاقتصادية الإقطاعية في الريف. ولهذا أيضا يتبنْون اليوم سياسة خارجية من أجل السلام. وإذا كانوا في الماضي قد وقّعوا على اتفاقية حول السودان تضر بمصلحة مصر، وقبلوا التحالف العسكري البريطاني،

فهذا يرجع فقط إلى أن البرجوازية الوطنية التي يمثلونها هي كالمعتاد مترددة وخائفة وتنصاع للضغوط الخارجية للإمبريالية. إن ضعف هذه الإمبريالية قد قاد الحكومة المصرية بطريقة منطقية إلى المبادرات السلمية الأخيرة. وإذا كان الضباط قد قاموا بقمع الوطنيين، فهذا ليس إلا انعكاسا لتردد هذه الطبقة، وبسبب الوطنيين أنفسهم الذين كسروا التحالف الذي قاد إلى ثورة يوليو 1952.

هذا هو التفسير العام للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) كما تجلى في دراسة نشرتها هذه المنظمة.

1 – من يقف وراء انقلاب 23 يوليو 1952؟

لم يكف الشعب المصري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عن النضال من أجل تصفية آثار الاحتلال الإنجليزي، وقد رفع هذا النضال من مستواه السياسي. لقد تعلم الشعب فضح الديماجوجية "الوطنية" للحكومات الثرثارة، وإفشال الديكتاتوريات. وقد تدهور الوضع حتى اليوم الذي وصلت فيه الحكومة الوفدية إلى السلطة في نهاية 1949، من أجل خداع الشعب وجعله يقبل التسوية المرفوضة على الدوام، وإلى رفض معاهدة 1936، هذا الرفض الذي تلاه النضال المسلح في القنال.

حينئذ دبرت الإمبريالية وممثلوها، وعلى رأسهم الملك فاروق، حريق القاهرة، وإقالة الوزارة الوفدية ومحاولة فرض ديكتاتورية "كلاسيكية"

(ديكتاتورية الملك) على مصر. ووصلت المعارضة الشعبية إلى درجة أنه خلال الستة أشهر من 27 يناير إلى 23 يوليو توالت أربع وزارات على السلطة. يتصاعد التمرد في أنحاء البلاد. والهدف الأول للقوى الشعبية هو الانقلاب على الملكية. وفي هذه الأجواء يقرر الأمريكان أن يتقدموا الصفوف.

كانت الأزمة من العمق، بحيث يصعب على الإمبرياليين تصور حل لها في إطار الطرق القديمة. فقد كانت المعطيات الجديدة تتجاوز المنظومة السياسية المصرية. كان هناك احتياج لنظام قوي، ولكن ديماجوجي و"شعبي". والانقلاب الذي باركه الإمبرياليون كان سيخلق هذا النظام.

هذا هو التحليل الذي وضعه الحزب الشيوعي المصري لهذا الانقلاب.

كان لـ "حدتو" في هذه الفترة موقف مختلف عن موقف الحزب الشيوعي المصري. ادعت أن "تنظيم الضباط الأحرار" يمثل التحالف بين البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة. ينبغي هنا التنويه، لأن "حدتو" كانت على علم بالمؤامرة. فقد اشترك فيها عضوان من التنظيم العسكري في "حدتو" وهما يوسف صديق وخالد محيي الدين. عقب الانقلاب مباشرة دشنت حدتو "الحركة الشعبية لجيش" [illegible] هذه الأحداث. ونادت الشعب ليساند "جيشه" وشحذت همم المثقفين للكتابة في جريدة الحركة وهي "التحرير".

ولم تغير "حدتو" موقفها إلا في يناير 1954. كان العديد من المناضلين يرحلون من هذه المنظمة، وهم مستاءون من هذه السياسة التي تسهّل

ديماجوجية الديكتاتوريين المصريين. فمنذ يناير 1954 أخذت "حدتو" تفضح الديكتاتورية العسكرية. ولكنها لم تقم بنقد ذاتي بالمعنى الحقيقي. كان موقفها يتلخص في أن "حركة الجيش" تتسم بالديمقراطية والشعبية، وأن الذين خانوا هم القادة فقط. وكتبت في نشرتها الفرنسية:

"تحولت ديكتاتورية جمال عبد الناصر إلى جهاز بوليسي في خدمة المحتل". (29 - 6 - 1954).

لماذا هذه "الخيانة" من الضباط؟ سنرى هذا فيما بعد.

غيَّرت "حدتو" موقفها مجددًا اليوم، وكتبتْ في مقالها الأخير: "بمناسبة السياسة المصرية الجديدة يجب أن نلاحظ أن هناك ضربة قاضية قد وُجهت إلى عباقرة الحزب الشيوعي المصري. وانتهت تماما نظرية "المؤامرة الأمريكية". ولهذا من المؤسف أن يكون التيار الوحيد الذي نظر لهذه الأحداث نظرة صائبة (حتى وإن كانت أفعاله كثيرًا غير صائبة) قد أذعن للضغوط. فما أصُطلح على تسميته نقدا ذاتيا في هذه الفترة لم يكن إلا اعترافا بالأخطاء بدون أي تحليل. ولم يؤد إلى أي وضوح بل إلى مزيد من الغموض. وهناك بعض العناصر في هذا الاتجاه لم يغيروا أبدا من تقديرهم لهذه الأحداث، ومن الإنصاف الاعتراف بأن التاريخ يعطيهم اليوم كل الحق".

ولنشير في هذا السياق إلى الصياغة الغائمة التي استخدمت بقصد من كاتب هذه السطور. ماذا يعني "أن يكون هناك "موقف صائب حتى وإن

كانت الأفعال كثيرًا غير صائبة؟". إذا كان لهذه الجملة من معنى، فيجب ذكر فيمَ كان موقف"حدتو" صائبًا، وفيم كانت أفعالها غير صائبة؟ تميل "حدتو" إلى التعبير بهذه الطريقة الغائمة التي ستسمح في المستقبل بانقلابات جديدة من الصعب شرحها، مثل التي حدثت في يناير 1954 واليوم.

لذا تحاول "حدتو" اليوم تبرير اشتراكها في الانقلاب. لو أن هذا الانقلاب كان "ثورة ديمقراطية" فهو ليس فقط صائبًا ولكن ضروري جدًا لمشاركة الشيوعيين.

لذا تكتب "حدتو": "يجب علينا السعي لبناء جبهة مع الشريحة الاجتماعية الموجودة في السلطة، أو بالأحرى، أن نعيد البناء مع هذه الشريحة للجبهة التي أدت إلى إسقاط فاروق وإنهاء السيطرة الإقطاعية في مصر". وفي موضع آخر: "ألم يؤخذ علينا اشتراكنا في أحداث يوليو 1952؟ ربما كان علينا أن نعضد فاروق".

من الذي يتحدث عن تعضيد فاروق؟

ماذا فعل الحزب الشيوعي المصري في هذه الفترة؟ في منشور بتاريخ 25 يوليو، نادى الحزب الشيوعي المصري الجماهير أن تتآخى مع الجنود، وأن تكوِّن معهم لجانا شعبية لكي تعطي للجماهير وسيلة للضغط على الحكومة الجديدة، ودفع العساكر إلى المعركة. وفي نفس الوقت كان يدعو الحكومة أن تعيد الحياة البرلمانية المتوقفة بسبب فاروق، وأن تأخذ موقفًا ضد أي تحالف مع الإمبريالية. في الأول من أغسطس، ظهر منشور آخر

من الحزب الشيوعي المصري ليحلل المؤامرة، وكان يطلب من الديمقراطيين الحذر من إقامة ديكتاتورية.

1 - السمة الطبقية للديكتاتورية العسكرية

تستقي "حدتو" أطروحتها بطبيعة الحال من التحليل الذي قامت به حول نشأة أحداث يوليو 1952.

بما أن "انقلاب يوليو 1952، قد مثل تمرد الضباط ضد كبار الضباط، لنتناول الدور المؤثر للشيوعيين في هذه الفترة. يمثل الضباط الذين وصلوا لسدة الحكم الطبقة الوسطى.. يخطئ "شديد" حين يدعي إضافة البرجوازية الصغيرة إليه، وكذلك"رشدي" الذي يريد أن يضيف البرجوازية الكبيرة...". كما كتب صاحب تقرير "حدتو". إذن فإنه من الواضح أن "الديكتاتورية العسكرية في مصر تمثل شريحة من البرجوازية المتوسطة التي وصلت إلى السلطة بالمساندة الشعبية، والتي فقدت تمامًا هذه المساندة و لم تعد موجودة إلا عن طريق الرعب" (المقال الذي أشرنا إليه).

يمكن أن نتساءل: لماذا فقدت البرجوازية "المتوسطة" المساندة الشعبية. وسنرى فيما بعد على ماذا يرتكز التحليل "الذاتي" لـ"حدتو".

ما الدلائل التي تعطيها" حدتو" للقول بأن الديكتاتورية العسكرية قد مثلت دائمًا البرجوازية "المتوسطة" (من المرجح أن هذا التعبير الخاص لـ"حدتو" يجب أن يفهم كمرادف للتعبير الماركسي للبرجوازية الوطنية)؟

أولًا: أن ضباط الجيش المصري ليسوا من أصول إقطاعية، ولكن من أصول برجوازية وبرجوازية صغيرة. هذا حقيقي ولكن علام يدل؟ كان تنظيم "الضباط الأحرار" عبارة عن مجموعة سرية من دون أيديولوجية ومن دون تنظيم سياسي، كل هذا كان يسهل عليهم التوجه إلى سياسة تؤازر الإمبريالية. وكان وجود بعض أعضائه من الديمقراطيين المخدوعين بمثابة ضمانة لتأييد الجماهير. أما إدارة التنظيم فكانت بين أيدي كل من: جمال عبد الناصر، الضابط القديم في الحرس الحديدي (تنظيم إرهابي تابع لفاروق، والذي قام بمحاولة اغتيال النحاس في عام 1947)، وصلاح سالم مدير مكتب حيدر باشا (الإقطاعي الكبير ورجل الثقة بالنسبة لفاروق في الجيش)، وأنور السادات هو أيضًا عضو في الحرس الحديدي لفاروق بعد أن كان جاسوسًا نازيًا، وعبد الحكيم عامر ابن شقيق حيدر باشا (مرة أخرى!). ها هي مجموعة جميلة من "الديمقراطيين البرجوازيين!".

ثانيًا: "الدليل" الثاني الذي قدمته "حدتو" هو؛ أن الديكتاتورية العسكرية قد أنهت النظام الإقطاعي في مصر. يكتب كاتب "التحليل" في "حدتو" في موضعين: "هذه الجبهة أدت إلى سقوط فاروق وإنهاء السيطرة الإقطاعية في مصر"(هذه الفقرة سبق ذكرها أعلاه) وفيما بعد متناولا الإصلاح الزراعي يكتب: "الحركة التي أدت إلى نهاية الملكية العقارية الإقطاعية...". فلنر ماذا يعني هذا "الإصلاح الزراعي؟".

ينص قانون الإصلاح الزراعي على أنه؛ لا يمكن لأي مالك أن يمتلك أكثر من 200 فدان (300 فدان إذا كان لديه أبناء). ويتم نزع ملكية

الفائض مقابل تعويض يساوي عشرة أضعاف القيمة الإيجارية. ويعاد بيع هذه الأرض للفلاحين بسعر الشراء بزيادة 15 %.

هذا الإصلاح لا يحل إذن المشكلة الأهم في مصر وهي المشكلة الزراعية. وتكمن حدة المشكلة في أن الجماهير المنتمية إلى الطبقة الفلاحية الفقيرة لا تمتلك من المال ما يؤهلها لشراء أراضٍ.

من ناحية أخرى، لا يستأصل هذا القانون الإقطاع المصري من جذوره. تبدأ الملكية الإقطاعية في مصر من 50 فدانًا. لذلك فإن ملكية 300 فدان لا تمثل إلا استثناء. فإن الإصلاح الزراعي لا يمكن أن يكون "تقدميا" –إن طُبق– إلا إذا كان يمثل ضربة لبعض الإقطاعيين الكبار، بحيث يجبر هؤلاء على استثمار رؤوس الأموال التي يحصلون عليها من الدولة في المجال الرأسمالي لاقتصاد هذا البلد.

كل ما سيفعله هذا الإصلاح هو انتقال الفلاح "المتحرر" من طغيان الإقطاع إلى طغيان البنوك التي ستقدم له رؤوس الأموال؛ لذا فإن كبار الرأسماليين الأجانب والمصريين قد أيدوا هذا الإصلاح.

ومع ذلك تم "تيسير" هذا القانون أثناء تطبيقه، وتمت الموافقة على الكثير من الاستثناءات. وبعيدا عن بعض الأراضي التي تم توزيعها لأهداف دعائية، فإن الأراضي التي نزعت ملكيتها لم تبع من جديد، ولكن تم استغلالها من الحكومة. وقد اشترى كثير من الضباط هذه الأراضي بدلًا من الفلاحين!

هذا ما تسميه "حدتو" "تصفية" الملكية الإقطاعية! ولكن إذا قامت حكومة ناصر "بتصفية" الإقطاع، فإن الثورة الديمقراطية تكون قد قامت! وندخل هكذا في المرحلة التاريخية لتطور الرأسمالية. أين تكمن في كل هذا تعاليم لينين وستالين وماوتسي تونج عن عدم قدرة البرجوازية على عمل ثورة، في الظروف الحالية، أو على تصفية الشروط الإقطاعية في الريف، أو عن ضرورة أن تقيم البروليتاريا ديمقراطية جديدة منوطًا بها أن تقوم بما عجزت البرجوازية عن تحقيقه، وذلك قبل الانتقال إلى البناء الاشتراكي. "الثورة على النهج الصيني" و"الديمقراطية الجديدة" هما بالنسبة لـ "حدتو" نظريتان لا طائل من ورائهما عندما يصبح الأمر مرتبطًا بمصر!

هذا ما يؤدي إليه عبث نظريات كوريل وأصدقائه.

كما نرى فإن هناك مسافة كبيرة تقطعها "حدتو" سريعًا بين "ضربة موجهة لبعض الإقطاعيين" وبين "تصفية الإقطاع".

ومن اللافت للنظر أن دعاية "حدتو" ترتكز فقط على الإصلاح الزراعي وطرد الملك لكي تبرهن على أن الديكتاتورية العسكرية هي نظام البرجوازية الوطنية، ولا يتحدثون عن المظاهر الأخرى للسياسة الاقتصادية للنظام لأسباب واضحة.

مع هذا فمنذ شهر أغسطس 1952، أجريت تعديلات في التشريع المصري وفقًا للضرورات الأمريكية. فألغى قانون الشركات المساهمة التي كانت تحافظ على 51 % من رأس المال للمساهمين المصريين. أما القانون

الجديد حول مراقبة الصرف فيضمن لرؤوس المال الأجنبية حق إعادة تصدير عائد سنوي يقدر بـ 20 % من رأس المال المستثمر. وبموجب هذه الإجراءات الجديدة، حصلت الشركة الأمريكية البترولية "كونورودا" في فبراير 1954 على امتياز على 3/ 1 مساحة البلاد بإعفاء كامل من أي ضريبة، مع عدم وجود أي رقابة على الصرف! هل يتوافق هذا مع مصلحة البرجوازية الوطنية؟

لا تتحدث "حدتو" أيضا عن السياسة العمالية للديكتاتورية.

مع ذلك فإن حكومة نجيب/ ناصر في شهر أغسطس 1952، ضربت المعتصمين في مصنع النسيج في كفر الدوار الذين كانوا يتظاهرون ضد فصل زملائهم، وتبع ذلك قمع لم يسبق له مثيل، حيث حُكم على قائدي المظاهرة بالإعدام، وتم شنق العامل مصطفى خميس. في هذه الفترة، سهلت حدتو العملية بأن طافت في شوارع المدينة بسيارات نقل للجيش مؤكدة وقوفها بجانب النظام ومنددة بخميس كعميل لفاروق.

وبعد مرور عامين، كانت "حدتو" تتحدث بدون أدنى حياء عن خميس كأب للطبقة العمالية، وعضو في "حدتو"! بعد هذا التغير الأخير لهذه المنظمة التي لا مبادئ لديها، هل سيتحول خميس من جديد إلى مهيِّج فظ تابع للإنجليز؟

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد. تعتب "حدتو" اليوم على الحزب الشيوعي المصري تصنيف النظام بالفاشي: "الحزب الشيوعي المصري كان مخطئا بوصفه للنظام بالفاشي".

منذ قدوم النظام، كانت العصابة تحضِّر الأجواء لإقامة ديكتاتورية. وقامت حملة شديدة الفاشية ضد الحياة البرلمانية والأحزاب السياسية، ووافقت "حدتو" على هذه السياسة بل وأيدت قانون "إعادة تشكيل الأحزاب". وحينما حلت الحكومة الأحزاب في يناير 1953، وألغت الدستور، أيدت حدتو عبد الناصر، لأن الدستور كان رجعيًا، بينما كانت "حدتو" حتى سقوط فاروق تعارض هتافنا للجمهورية الديمقراطية بهتاف احترام الدستور!

بعد هذه الممارسات الديماجوجية والفاشية بجدارة، نشر الحزب الشيوعي المصري في أنحاء البلاد المقولة المُجَرَّمة. في نفس الوقت كان الحزب الشيوعي المصري يؤكد أنه، بما أن الفاشية ظاهرة خاصة بالبلدان الإمبريالية، فلا يمكن أن تكون هناك جذور عميقة لها في بلاد شبه استعمارية. ولا يمكن استغلال الشوفينية جيدا –وهي الموضوع الرئيسي للدعاية الفاشية– في البلاد التابعة.

2 – الاتفاقيات حول السودان والسويس

منذ مجيء الديكتاتورية قررت أن تحل بشكل ودي الصراع الإنجليزي/ المصري لجذب البلاد في معسكر هجوم ضد الاتحاد السوفيتي ففي فبراير 1953 تم توقيع اتفاقية حول السودان.

يختلف المصير التاريخي للأمة السودانية في طريقها للبناء عن مصير

الأمة المصرية؛ لذلك كان الوطنيون المصريون يدافعون عن حق السودانيين في تقرير مصيرهم. ومع هذا فإن الروابط التاريخية التي لا مفر منها بين البلدين، مثل النضال المشترك ضد الإمبريالية الإنجليزية، أدت إلى أن الوطنيين السودانيين كانوا يهدفون إلى نوع من الوحدة مع مصر.

كان هناك حزبان في السودان: حزب الأمة (الذي يقوده المهدي) وهو حزب الإقطاعيين المحليين الذي تناصره الإدارة الاستعمارية، والذي كان ينادي "باستقلال" البلاد، وحزب البرجوازية (الحزب الاتحادي للأزهري ونور الدين) والذي كما يفهم من اسمه كان يتحدث عن وحدة وادي النيل. خطط الإنجليز لحل المشكلة نهائيا، في سنة 1947، بإجراء "انتخابات" من أجل مجلس شورى. وقد قاطع الحزب الاتحادي هذه الانتخابات بنجاح. مع هذا استمر الإنجليز في تطبيق سياستهم بمفردهم. فنظموا لجنة شارك فيها المهديون من أجل صياغة تشريع يسمح بتطور السودان نحو "الحكم الذاتي". كانت الحكومة المصرية (الوفدية) تضع شرطا لصحة الانتخابات هو الرحيل المسبق للإدارة الاستعمارية.

لم تجرؤ أي حكومة مصرية أن تواجه الرأي العام بإعطاء موافقتها للمشروع الإنجليزي، وكان إلحاح الإنجليز في هذا الموضوع من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قطع المفاوضات القائمة التي بدأها الوفد في 1950. وقد فعلت هذا الديكتاتورية العسكرية بجعل المشاريع الإنجليزية سارية بتوقيع اتفاق 1953، ولكنها مارست أيضًا في هذه الفترة ضغوطا هائلة على الأزهري، حتى يقبل حزب البرجوازية السودانية أن يشترك في كوميديا "سودنة" البلد بالتعاون مع المهدي عميل الإنجليز.

لقد أعطى عبد الناصر إذن فرصة تاريخية للبرجوازية الكبيرة السودانية كي تخون، وهذا ما حدث. وقد انتهز الأزهري بعد أن أصبح رئيس وزراء حملة الرعب التي شنتها مصر ضد الإخوان المسلمين حتى يبرر عبوره النهائي إلى معسكر الإنجليز، معلنا أن حزبه سيسلك نفس الأهداف التي نادى بها المهدي من الآن فصاعدا! أما الضباط المصريون، فبدلًا من اتكائهم على الجماهير السودانية لعزل وزراء الخرطوم، فقد تركوا أنفسهم لميلهم الطبيعي للمغامرة، ودبروا تمردا في جنوب السودان عن طريق "شرائهم" لقائد قبيلة! كانوا يتصورون أن الأزهري سيضطر إلى الاستنجاد بالجيش المصري لإعادة النظام. وقد أسهمت هذه السياسة التي تشوبها المغامرة في تسليم الأزهري لقبضة الإنجليز: فإن الحكومة البريطانية هي التي "أعادت شراء" القائد المتمرد لحساب السلطات في الخرطوم!

يقينا، توجد في السودان قوى وطنية قادرة على أن تُفشل المخططات البريطانية. إن الاستقلال الذي منحته لندن بالأمس من أجل حل نهائي للمشكلات وعزل مصر، يمكنه أن يكون نقطة انطلاق لموقف جديد يتدهور تدريجيًا من وجهة النظر الإنجليزية. يمكن لضغوط الجماهير أن توقف الاتجاهات التصالحية للأزهري، وقد هدد رئيس الوزراء الذي أدرك انكشاف حقيقته بأنه سيستقيل، ولكنه سرعان ما تراجع وأذعن بشكل أكبر للعملاء المباشرين للإنجليز وهم الإقطاعيون المهديون.

وجدت الحكومة المصرية نفسها، في خضم هذه المغامرة، حليفا مخلصا للإمبرياليين، وهم أعداء الوطنيين البرجوازيين في السودان، ولكن كيف

يمكن ادعاء أن هذه السياسة هي سياسة البرجوازية الوطنية المصرية؟

أكدت الأحداث اللاحقة صحة تحليل الحزب الشيوعي المصري.

سلكت الحكومة الأزهرية أولًا طريق التسوية نزولا على رغبة الإنجليز، وحاولت أن توقف قدر المستطاع حركة التحرر السودانية.

وقد احتفظوا بالتشريع الخاص بقمع الأفعال المدمرة التي كان يعتبرها الوحدويون أنفسهم أداة رئيسية في المنظومة الاستعمارية، وظل الحزب الشيوعي السوداني (الحركة السودانية من أجل التحرر الوطني) ممنوعا.

لتفادي الاستفتاء العام الذي كان سيسير في أجواء مختلفة عن أجواء 1953 (استبدل الحاكم العام بلجنة دولية شارك فيها الاتحاد السوفيتي)، وقد فضَّل الأزهري بالتواطؤ مع الإقطاعيين المهديين أن يعلن الاستقلال من خلال الغرفة التشريعية الحالية.

كانوا يريدون صياغة الدستور عن طريق هذه الغرفة، لتفادي انتخابات جديدة خطيرة. لقد تحدثوا عن تحالف عسكري مع إثيوبيا وبريطانيا العظمى التي لم تنقطع عن استخدام مطار الخرطوم.

ومورست ضغوط هائلة على البرجوازية السودانية لكي تقبل دخول الإقطاعيين المهديين في حكومة ائتلافية. مع هذا لم تسر الأمور وفق تنبؤات الإنجليز. فقد أعطى تدخل الجماهير (تضم النقابات السودانية أكثر من 70000 عامل) لفكرة "السودنة" مضمونا جديدا. وبدأت الجبهة المناهضة للإمبريالية –التي لم تحصل إلا على مقعد واحد خلال انتخابات

1953 – تدرك نمو تأثيرها على حساب الاتحاديين القدماء الذين خاب أملهم في التعاون مع المهديين الرجعيين السيئين. تصبو هذه الجبهة لأن تكون التنظيم الموحد للطبقة العمالية وللفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية.

في هذه الظروف، فاق استقلال البلد توقعات لندن بجدارة. صار تدخل الإمبرياليين في الحياة السياسية المحلية أصعب مما كان يبدو. أدلى الأزهري نفسه بتصريحات تظهر أن الطبقات المالكة السودانية أصبحت أكثر وعيا بالإمكانات الجديدة التي توفرت لبلدهم.

ماذا جرى في هذه الأثناء؟ كان التطور الطبيعي للأمة السودانية في طريقه للتكوين قد مال في الماضي إلى الدبلوماسية، وإلى ضرورة فصل جماهير الفلاحين والطبقة العمالية عن مصر. ظن الإنجليز أن بإمكانهم لعب كارت الاستقلال السوداني ضد مصر وضد السودانيين أنفسهم في آن واحد. و لم يتصوروا بتاتًا أن الوعي الذي شهدوه، والذي كانوا من المنتفعين منه وقتيًا، سينقلب يومًا ضدهم. كما أن محمد نجيب بتوقيع اتفاقيات 1953، قد ارتكب نفس الخطأ عندما قلل من شأن قوة الحركة السودانية، وقَبِل أن يدخل في لعبة الإنجليز ليسهل عليهم المهمة.

وإذا كانت الخطة الإنجليزية قد فشلت؛ فإن الفضل يرجع إلى الشعب السوداني وليس إلى ستيفنسون وصلاح سالم اللذين أخطآ التقدير! هذا ما جعل الحزب الشيوعي المصري، في العدد الـ 149 من راية الشعب (6 يناير 1956)، يحيِّي استقلال السودان كخطوة إلى الأمام في النضال الشجاع للشعب السوداني.

كذلك في أكتوبر 1954، أقرت الحكومة المصرية الاتفاق البريطاني/ المصري الخاص بالسويس.

هنا أيضًا حصل الإنجليز من الحكومة المصرية على كل ما كان الوفد يرفضه قبل ثلاث سنوات تحت الضغط الشعبي الهائل. أثناء المفاوضات بين صلاح الدين (الوزير الوفدي للشئون الخارجية) والإنجليز كان الأخيرون قد عرضوا أكثر من مرة تسوية تقضي بأن يخلي الإنجليز أكبر عدد من قواتهم الموجودة في قطاع القناة، وفي المقابل سيحصلون من مصر على وعد بالرجوع في "حالة الحرب أو التهديد بالحرب". عزز هذا الوعد تحالفا عسكريا إنجليزيا/ مصريا، والحفاظ على القاعدة في حالة جيدة بفضل كتيبة من "التكنوقراطيين"، وكانت الحكومة الوفدية قد رفضت هذا، بينما وافق عبد الناصر.

كيف تفسر حدتو قدرة البرجوازية الوطنية على توقيع اتفاق كهذا؟

هنا أيضًا ترجع "حدتو" إلى تفسيرها الأثير: "في الفترة التي كان لديهم شعور بأنهم سيواجهون بمفردهم تقريبًا الإمبريالية، تنازل الضباط على طول الخط، ولكن عندما أدركوا في باندونج القوة التي يمكن أن تحميهم أظهروا استقلالهم. وتجاوزوا التخاذل المميز لطبقتهم بشعورهم أنهم الأقوى" (المقال المشار إليه).

ولكن ظلت البرجوازية الوطنية تشعر أنها تواجه الإمبريالية بمفردها؟ ماذا كانت تفعل البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا وطبقة الفلاحين؟ لماذا لم تقف بجانب البرجوازية الوطنية في نضالها ضد العدو الخارجي؟

وها هو الرد المذهل !."حدتو": بعد ثورة يوليو 1952 التي انتصرت على الملك وعلى الإقطاع، لأنها كانت نابعة من جبهة وطنية تضم البروليتاريا (الممثلة بالمتواطئين الاثنين الأعضاء في حدتو) والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية، فإن الحزب الشيوعي المصري المنحاز دائمًا قد انتقد النظام. وانصاعت "حدتو" لضغوطه (ما هذا الضعف لـ"حدتو" للانصياع بطريقة شبه دورية لضغوط "عباقرة" الحزب الشيوعي المصري!). والنتيجة: لقد أخذ الشيوعيون المبادرة، وقطعوا الصلات مع البرجوازية الوطنية، وهذه الأخيرة المسكينة اضطرت أن تنصاع للإمبرياليين. وكان محترفو الحياة العسكرية من ممثلي هذه الطبقة البرجوازية قد استسلموا إلى ميلهم الطبيعي للقمع، والنتيجة 26 ألف معتقل سياسي، وحل جميع الأحزاب السياسية، ومعسكرات الاعتقال في الصحراء، والتعذيب الرهيب... إلخ. كل هذا بسبب سياسة الانحياز التي اتبعها الحزب الشيوعي المصري!

ولكن فلنتوقف برهة ونتساءل أمتى انتهت "الجبهة الوطنية" لو كان لها وجود أصلًا؟ أليس في أغسطس 1952، عندما أطلق الديكتاتوريون النار على المعتصمين؟ أليس ابتداءً من يناير 1953، عندما حلوا كل الأحزاب السياسية؟ متى خضع عبد الناصر للإمبرياليين إذن؟ أليس منذ أغسطس 1952، مع قانون الشركات المساهمة؟ ألم يكن في يناير 1953 عندما وقّع بالأحرف الأولى الاتفاق حول السودان؟ ومتى رضخت "حدتو" لضغط الحزب الشيوعي المصري؟ في يناير 1954، بعد مرور عام!

على أية حال، كان من المنتظر أن يتجه النظام نحو الإمبرياليين والبرجوازية الكبيرة بعد أن فقد الدعم الشعبي، ولكن لم يحدث ذلك على الإطلاق.

كانت ميول جمال عبد الناصر الوطنية الكبيرة لا تسمح له بأن يقبل هذا المصير البائس الذي يود الشيوعيون فرضه عليه. بل على العكس فإنه عندما استشعر الخطر القادم من هذا الجانب، استبعد من بين محيطيه من كانوا منحازين لهذا الحل: "نحن على علم أنه بعد استقالة يوسف صديق والرحيل المؤسف لخالد محيي الدين، كان الاتجاه اليساري قد اختفى من "مجلس الثورة". وكان استبعاد نجيب يمثل، إلى حد ما، نهاية تأثير الأحزاب "التقليدية" التي تهيمن عليها البرجوازية الكبيرة. في هذه الفترة كان الصراع الوحيد الذي يمكن أن نرصده هو؛ الصراع بين المجموعة الأكثر رجعية التي تلعب ورقة الانصياع للإمبريالية ويمثلها جمال سالم وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي، والمجموعة التي تمثل البرجوازية المتوسطة والتي تبدي سياسة أكثر استقلالية تجاه الإمبريالية".

لا تجرؤ "حدتو" أن تقول: إن هذا الاتجاه الأخير يمثله ناصر، ولكنها تعتقد ذلك بقوة! يبدو التفسير "ذكيا" لكن هناك عيبًا صغيرًا: أنه يتناقض مع كل الحقائق؟

تم استبعاد نجيب من الشلة، ليس لأنه كان يريد أن ينساق للإمبريالية وأن ناصر لم يكن يريد ذلك، بل على العكس تمامًا، فقد كان نجيب يرفض أن يوقِّع الاتفاق الإنجليزي/ المصري الذي بلوره ناصر، إدراكا منه بعدم

شعبية هذا الاتفاق. كان يخشى على النظام نفسه. ويستشعر أن هناك جبهة قوية وحيدة تتكون في البلاد، وكان يريد أن يتفادى "الكارثة". قد يكون تفسير ذلك جزئيًا هو عشقه لأمريكا وكرهه لإنجلترا. وسط كل هذا لم يذكر تحليل "حدتو" كلمة واحدة من كل ما سبق.

على ماذا إذن تعتمد "حدتو"؟ هل تتصور أن قارئها ستكون ذاكرته قصيرة جدًا حتى ينسى أنه عندما تم "طُرد" نجيب، سارعت "حدتو" للدفاع عنه في مواجهة ناصر، مؤكدة –بوجه حق– أن سبب طرده هو أنه رفض توقيع التحالف العسكري البريطاني المصري الذي كان يريده ناصر؟

إذا كان نجيب قد ترك نفسه يهزم بهذه السهولة، فالسبب أنه خاف من الجماهير، عندما استجابت لدعوة كل من الحزب الشيوعي المصري والإخوان المسلمين، ونزلت في مظاهرات تجوب شوارع القاهرة ضد هذا الاتفاق ومن أجل انتخابات فورية لاستعادة الحريات الديمقراطية، "تراجع" نجيب هو وتابعه خالد محيي الدين ورضخا بخزي أمام ناصر.

هذا هو ما تصفه "حدتو" بأنه "رحيل مؤسف لخالد محيي الدين". بينما محيي الدين كان قد استبعد من السلطة في نفس الوقت مع نجيب. كيف يمكن لـ"حدتو" أن تشرح أن محيي الدين كان يمثل الاتجاه اليساري، وأن نجيب كان يمثل البرجوازية الكبيرة وأنهما طُردا معًا ولنفس الأسباب؟ كيف يمكن أن تفسر أن ناصر الممثل الأكثر أصالة للبرجوازية الوطنية كان يقف بجانب التحالف الإنجليزي، وأن نجيب ممثل البرجوازية الكبيرة كان

ضد هذا التحالف؟ كيف يمكن أن تفسر أن "حدتو" في هذه الفترة قد ساندت نجيب ضد ناصر؟

في الحقيقة أن "حدتو" من دون أي حياء ومن دون مبادئ تختلق أشياء وهمية لتبرير تحليلها. ولا يهمها أن تكون تفسيرات تسير على نقيض شرح الأمس. تقوم "بنقد ذاتي" مغزاه؛ أن هناك خطأ ما من دون تحديد ماهية هذه الخطأ. هذا هو كل ما في الأمر. ثم يكون الاعتماد على القارئ غير الملم بالأحداث سيكتفي بتحليل "يتماشى مع الموقف الحالي". وإذا وُجدَ قارئ ذو ذاكرة قوية، يصبح الرهان على أنه سيفكر كالتالي: هذا الموقف في بلاد شبه محتلة شديد التركيب، بحيث إنه من المستحسن أن نقبل أننا لا نستطيع فهم كل شيء! ولكن القراء الجادين لنشرات "حدتو" لا يفكرون بهذه الطريقة، تلك هي المأساة!

3 – السياسة الحالية لمصر

مع هذا، فمنذ عام، فإن اتجاها جديدا يميز بعض مظاهر السياسة الخارجية المصرية. ما السبب العميق وراء ذلك؟

حلل الحزب الشيوعي المصري أخيرًا هذا التغير في السياسة الخارجية وأعطى التفسير التالي:

إن النقطة الأساسية للسياسة الخارجية وخيانة الديكتاتورية العسكرية كانت توقيع الاتفاق البريطاني/ المصري في أكتوبر 1954. واجتمعت

المقاومة الشعبية حول قوتين سياسيتين منظمتين، هما الإخوان المسلمون والحزب الشيوعي المصري اللذان استطاعا أن يحققا وحدة عمل. كان ناصر يعرف جيدًا أن التحالف العسكري البريطاني/ المصري ينبغي أن يؤدي إلى تكوين جبهة وطنية، وأن النظام لن يستطع أن يقاوم طويلاً انتفاضات الشعب المصري كله المنظمة. وفي الجيش نفسه كان ينبغي البدء في اعتقالات واسعة على أعداد كبيرة من الضباط المناهضين للإمبريالية.

من أجل كسر هذه القوة نظم عبد الناصر "مؤامرة" ضد شخصه، واتهم الإخوان المسلمين بأنهم صانعوها، وبدأ في أعمال قمع دامية، ودفع ستة من قادة الإخوان المسلمين حياتهم من جراء هذا الرعب. وأصبحت السجون شديدة الضيق أمام كل أعداد المعتقلين، وتم فتح معسكرات قمعية في الصحراء، وتشهد سجون ناصر في اللحظة الراهنة 26 ألف معتقل سياسي. ويعتبر هذا الرقم قياسيا في تاريخ مصر.

ولكن القمع لا يكفي. أطلق ناصر بشكل مواز حملة ديماجوجية بهدف تضليل الجماهير. فبدأ حملة عنيفة ضد الاتفاق التركي العراقي البعيد تمامًا عن الشعبية. كانت نية ناصر بلا شك هي تضليل الجماهير، لأنه قبل شهر واحد كان أعطى موافقته للمشاريع الإمبريالية "للدفاع المشترك" في الشرق الأوسط بإدخال تركيا في التحالف الجديد البريطاني المصري. ولكن كان ينبغي أن تكون مصر على رأس هذا التحالف الإقليمي المناهض للسوفيت، وأن تلعب مصر دور "الممثل اللامع الثاني" للغرب في هذه المنطقة. بهذا الشرط كان يمكن لعبد الناصر أن يخدع الجماهير بحملة

ديماجوجية حول مكانة "مصر في العالم". وكان حلف بغداد يعطي هذه المكانة لتركيا. وكان من الصعب إذن تمريره في مصر، ليس فقط لأن مصر ستكون مغلولة في الدبابة الغربية، ولكن أيضا ستفقد دور الخادم الأول!

لذا فإنه في نفس الوقت الذي كان يندد فيه -بعنف- بالاتفاق الثلاثي (مصر - سوريا - السعودية) كان يود لو أن الحلفين يكملان بعضهما بعضًا، وأن تأخذ مصر من تركيا موقعها كقائد للجبهة المناهضة للسوفيت. على أية حال، فإن تدخل الجماهير في مصر وفي سوريا لم يمنع فقط تحويل التحالفين المتصارعين إلى تحالف كبير بالشرق الأوسط، ولكنه أيقظ أيضا التناقضات التي كانت تمزق حكومات الشرق الأوسط وخاصة بالنسبة لمصر وتركيا. في النهاية، كما في السياسة، فإن دوافع الرجال الذاتية تعد أقل أهمية من النتيجة الموضوعية لأفعالهم. كانت معارضة مصر لحلف بغداد عاملا إيجابيا من أجل السلام أسهم في إفشال الدبلوماسية الإمبريالية.

تُرجمت أيضا الأغراض الديماجوجية لهذا الحين على مستوى السياسة الداخلية "برفع الرقابة على النقاشات حول النظام القادم لمصر". كانت هذه الحملة من أجل توسيع قاعدة النظام بإقامة شبه برلمان (من دون أحزاب سياسية) تمثل فشلًا ذريعًا. لم تأت بالهدف المرجو على الرأي العام لأنها جاءت مباشرة بعد توقيع المعاهدة البريطانية المصرية، ولأنها تزامنت مع تغليظ القمع. كان يجب قبول الأمر الواقع. وأعلن عبد الناصر من دون سابق إنذار أن الانتخابات المرتقبة لن تقام!

انتهى عامان كاملان من الانصياع الكامل للإرادة الإمبريالية بالفشل الذريع. وقد رأينا من قبل كيف حصدت مصر في السودان الثمار المرة لاتفاقية فبراير 1953.

أدى فشل السياسة السودانية إلى إضعاف النظام بصورة ملحوظة. واضطر ناصر أن "يضحي" بصلاح سالم الذي ألقى عليه بمسئولية المغامرة كاملة. هذا هو سبب استبعاد صلاح سالم. وصل غضب الرأي العام لدرجة أوجبت التضحية بالوزير المسئول مباشرة عن هذا القطاع. أما "حدتو" فتميل إلى تجاهل هذه الأحداث، وأن تختلق صراعا وهميا بين "المجموعة الأكثر رجعية التي تلعب بورقة الانصياع للإمبريالية (صلاح سالم) وبين المجموعة الأكثر تمثيلا للبرجوازية الوطنية (ناصر)". تعطي "حدتو" بالطبع الدور الأجمل لناصر! وتفسيرها لهذا ليس به أي جديد، حيث يخرج هذا التفسير مباشرة من مكتب دعاية عبد الناصر شخصيا! حاولت الصحافة المصرية من دون جدوى، عبر هذا التعليل، أن تخرج ناصر من الفضيحة، ولكن هل الشيوعيون بهذا القدر من السذاجة حتى يعتقدوا في هذه الخزعبلات، أو يتصوروا أن ناصر لم يكن يعرف سياسة رجله في السودان، بينما هذه السياسة كانت تمارس في العلن وفي نفس خط اتفاقية 1953؟

إن ضعف النظام، وخطر الانقلاب على الديكتاتورية عن طريق جبهة وطنية يقودها الحزب الشيوعي المصري والإخوان المسلمون، قد قادت الإمبريالية إلى محاولة استباق الأمور، حيث نظم الأمريكيون انقلابا في الجيش لتفادي كارثة قد تمثل انتصارا شعبيا.

في هذا الوقت قرر ناصر لكي يفرض نفسه على الإمبرياليين، وكمساومة الغرب وقَبِل الذهاب إلى الاتحاد السوفيتي، ووقع اتفاقا تجاريا مع الصين الشعبية.

ولكن النيَّات لا أهمية لها في السياسة. هناك قوى كبيرة في البلد لديها مصلحة حقيقية في التغيير الفعلي في السياسة. مثل البرجوازية التي أضيرت في مصالحها المادية الكبرى من عدم بيع القطن، والتي ترغب منذ زمن بعيد في تكثيف علاقاتها التجارية مع الشرق. فكانت تصريحات ناصر الأولى التي أرادها في البداية نوعًا من الابتزاز، بينما أخذتها البرجوازية بجدية. وضعت الدبلوماسية السوفيتية ناصر في مأزق حين أظهرت الجانب الإيجابي لهذا التصريح، وحين أخذت مبادرة فتح المفاوضات. لم يعد التراجع ممكنا. ألم نرَ كثيرًا في مصر وفي أماكن أخرى مواقف مماثلة؟ فعندما هدد الوفد في 1950 الإنجليز بإلغاء معاهدة 1936، ظن صلاح الدين أنه بهذه الطريقة سيحصل على المزيد من المكاسب في المساومات التي تورط فيها. لكن فيما بعد، وبعد عام واحد، اضطر الوفد بالفعل لإلغاء الاتفاقية!

طالما أن الجماهير لا تنام، وأن البرجوازية الوطنية ستشعر الحكومة أنه لا عودة إلى الوراء، فإن ناصر سيضطر أن ينغمس أكثر في الطريق الذي التزم به. ومسألة أن هناك ضباطا تم تنصيبهم في الأساس من الإمبرياليين، فإن هذا لن يضطرهم بالضرورة أن يقدموا تنازلات كبيرة للقوى الوطنية مما يتعارض مع إرادة الإمبرياليين.

لا يجب أن نفكر في الوضع الحالي عن طريق نماذج كانت مقبولة في 1925، ولم تعد سارية اليوم. في الماضي كان الموقف واضحا جدًا: من ناحية الحكومة –شلة من الإقطاعيين والممثلين للبرجوازية الكبيرة– التي ربطت مصيرها بمصير الإمبريالية، ومن ناحية أخرى الجماهير الريفية والمدينية للبروليتاريا والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية. وكانت سياسة الحكومات المرتبطة بالإمبريالية رجعية على طول الخط. وإذا حدث أن بعض العناصر الحكومية ترددت تحت الضغط الشعبي، فإن الإمبرياليين كانوا من القوة بحيث يمكنهم التدخل في الحال، ويغيِّرون الفريق الحكومي و"يوضحون الموقف".

يبدو الموقف أكثر تعقيدًا اليوم، فقد احتفظت نفس الطبقات بالمصالح نفسها بالطبع، ولكن لم تصبح البرجوازية أكثر قدرة اليوم عن ذي قبل على تحرير بلدها بطريقة جذرية من النير الإقطاعي والإمبريالي. بل على العكس أسهم تعزيز المعسكر الاشتراكي على الصعيد العالمي، وكذا تطور الأحزاب الشيوعية في البلدان الشرقية في إضعاف هذه الطبقة. تدل كل أحداث هذه السنوات الأخيرة؛ على أنه عندما لا تنجح البروليتاريا في أن تقود النضال، فان البرجوازية سرعان ما تبحث عن تسوية وتستسلم للإقطاعيين وللخارج.

هذا التعزيز للمعسكر الاشتراكي الذي يخفف من الاتجاهات الراديكالية في البرجوازية، قد أضعف بشكل واضح القوى الإمبريالية. أصبح التدخل في الأمور الداخلية للبلاد التابعة أكثر صعوبة. إذ يعارض

الرأي العام ذلك بقوة في البلدان الإمبريالية. وفي حالات كثيرة يوشك التدخل -نظرا للنضج السياسي في البلدان الشرقية- أن يقود الإمبرياليين إلى حروب كولنيالية، والتي تكون نتيجتها غير أكيدة، لأن التدخل نفسه يسهم في تعضيد الجبهة الوطنية في هذه البلاد، ووضعها تحت قيادة البروليتاريا. هذا الموقف يعضد بصورة ما موقف البرجوازية، فيسمح لها أن تتعامل بحرية أكثر، وتنتزع من الإقطاعيين ومن الإمبرياليين تنازلات مهمة، وأن تحارب هذه القوى الرجعية حروبًا جزئية من دون أن تأخذها البروليتاريا خارج الحدود التي تعتبرها "متعقلة". ويسمح أيضا ضعف الإمبريالية للزمرة التي نصَّبتها القوى الإمبريالية أن "تعصي" أسيادها القدامى من دون أن يمكنهم عمل أي شيء ذي قيمة.

لذلك فإن الحزب الشيوعي المصري يتصور أنه رغم كون الزمرة العسكرية قد جاءت عن طريق الأمريكان، فإنها يمكن أن تصل تحت الضغط الشعبي إلى الدخول أكثر في سياسة سلام. صحيح أنه أمام هذا الخطر الجاد جدًا سيمارس الإمبرياليون ضغوطا هائلة على الوزراء المصريين. في مواجهة هذه القوى، سيكون على الحكومة المصرية أن تواجه القوى الشعبية التي تميل إلى سياسة التعايش السلمي. ولكن هل سيجرؤ هؤلاء الرجال أن ينفصلوا عن الماضي الثقيل الذي تمثله السياسة الداخلية القمعية؟

يجب أن نضيف إلى هذا، أن الموقف الدولي الحالي يسهِّل انفصال مصر عن معسكر الحرب. في الوقت الذي تتكون بين الشرق والغرب مجموعة من دول الحياد، في الوقت الذي نادت شعوب آسيا وأفريقيا بعلو صوتها

في باندونج بإرادتها في التخلص من قيود الإمبريالية، يبدو هذا الانفصال سهلا نسبيا، سيجعل مصر تكتسب العديد من الصداقات. وفي مواجهة آسيا بأكملها ستكون ماكينة فرص تدخل الإمبرياليين أكثر صعوبة.

لذلك يوجه الحزب الشيوعي المصري نضاله نحو تحقيق البرنامج في ثلاث نقاط تنشرها دعاية الحزب حاليا في البلاد:

1 – اتفاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي.

2 – الاعتراف بالصين الشعبية.

3 – تكثيف العلاقات الاقتصادية والثقافية مع بلاد الشرق.

هل نحن ذاهبون نحو هذه الأهداف؟ من السهل تحقيقها الآن.

منذ نوفمبر الماضي، دخلت الحكومة المصرية بطريقة أعمق في سياسة التعايش السلمي الفاعلة. وقَّعت الحكومة مع تشيكوسلوفاكيا اتفاقية لتبادل الأسلحة مقابل القطن، وهي تقاوم ضغوطا دبلوماسية هائلة من الغرب. هذا الفعل هو دليل لاستقلال مصر وانتصار لقضية التعايش، بل وانتصار للدبلوماسية السلمية للاتحاد السوفيتي. ويوضح أن الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية على استعداد لإقامة علاقات صداقة متوازنة مع كل البلدان. إن الاستمرارية التي يتمسك البلد الاشتراكي تؤيد التوجهات الحيادية التي تتبلور في برجوازية البلاد التابعة، ولا يستغرب منها الذين فهموا أن الدولة السوفيتية تدافع بقوة منذ 1917 عن قضية التعايش السلمي مع الأنظمة المختلفة.

لذلك يعتبر الحزب الشيوعي المصري أن هذا التعامل التجاري يمثل خطوة نحو الحرية لتجارتنا. ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى أن هذه العملية كان لا بد أن تظل في ذهن ناصر كنوع من الابتزاز تجاه الغرب. ألم نعلم بعد عدة أسابيع لاحقة أن ناصر كان في الحقيقة يشتري أسلحة من الإنجليز منذ زمن بعيد؟ ألم يتسرع ناصر لطمأنة حلفائه الإنجليز بإعطاء الإشراف على قاعدة القناة للشركة الإنجليزية Gibb & Cy، وجلب طيارين تابعين للقوات الجوية الملكية لتدريب الضباط المصريين على طائرات الميج السوفيتية؟

وأخيرًا أعطي ناصر للديلي هيرالد مقابلة صحفية تفصح عن نيَّات حكومته:

السؤال: هل تنوي مصر أن تتبنى سياسة محايدة؟

الإجابة: كيف تريد أن نتبنى سياسة محايدة بينما تربطنا بإنجلترا اتفاقية على قاعدة السويس لمدة 7 سنوات؟

في نفس هذا السياق تنبغي الإشارة للمفاوضات المرتبطة بسد أسوان. الأمر كان يتعلق بهذا السد منذ فترة طويلة. اقترح البنك الدولي للإنشاء والتنمية تمويل الأعمال. ولكن -كما هو معروف- كان الأمريكان يريدون إضافة شروط سياسية لا يمكن قبولها، فضلا عن الشروط الاقتصادية الربوية (الديْن بـ 6 % ترد بالعملة الصعبة).

عندئذ تدخل الاتحاد السوفيتي. لم يكن ناصر هو الذي بادر بالتوجه إلى

موسكو، كما تلمح "حدتو". وقد برهن الاتحاد السوفيتي أنه كان صديقا لمصر، عندما قدم قرضًا يُرد على 30 سنة بفائدة 2 % من القطن والأرز المصري من دون أي شرط. وكان من الصعب على ناصر أن يرفض من دون نقاش العروض السوفيتية. أما لمواجهة الإمبرياليين الذين كانوا يتآمرون ضده، فكان ناصر محتاجًا لمساندة أو على الأقل حياد البرجوازية. رفض العرض السوفيتي كان سيكون له أثر كارثي على النظام. لذلك أخذ ناصر الخطوة السوفيتية بعين الاعتبار. ولكن كان ينوي ألا يلجأ لهذا العرض إلا كأداة في المساومة مع البنك الدولي.

لذا سارع ناصر بإرسال وزيره للمالية القيسوني للمساومة في واشنطن حول قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ وفي نفس الوقت أعلن أحمد حسين، السفير في واشنطن، أن مصر مستعدة أن تتنازل في التو عن أي مساعدة اقتصادية من الاتحاد السوفيتي لو أرادت الولايات المتحدة أن تقوم بالمهمة. والمعروف أن الولايات المتحدة كانت توقفت عن تقديم أي مساعدة اقتصادية لمصر، لوضع الحكومة في مأزق مالي وإضعاف النظام ولتيسر بهذه الطريقة الانقلاب الذي كانت تحضِّره للأسباب المقدمة أعلاه.

وبما أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد انصاع للشروط الاقتصادية، فقد اضطر ناصر لرفض هذا العرض. وقد رفض بالأخص البند الذي ينص على أن العمليات التي يمولها البنك يجب أن تخضع لمناقصة دولية (كان الإنجليز ووراءهم الفرنسيون والألمان قد اعترضوا على هذا البند المنحاز

للأمريكان!). رغم هذا الرفض الشفهي، استمر عبد الناصر في التفاوض مع هذا التنظيم، بينما لم يجب على العرض الثاني السوفيتي. تقترح الحكومة السوفيتية في هذا العرض أن تموِّل جزءًا من الأعمال بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أسهمت العروض السوفيتية في أن تظهر للشعب المصري أنهم أصدقاء حقيقيون. لقد برهنت هذه العروض بطريقة واضحة جدًا أنه في حال أن الغرب أخضع مساعداته الاقتصادية لشروط سير السياسة المصرية وراء إستراتيجية البنتاجون، فعلى العكس من ذلك كانت تحرك الاتحاد السوفيتي الرغبة الصادقة في مساعدة البلاد المتخلِّفة من دون أي شرط سياسي لهذه المساعدة.

تعتمد الدبلوماسية السوفيتية على فكرة؛ أن تصنيع البلدان التابعة في اللحظة الحالية يضعف الإمبريالية ويقوي في نفس الوقت الموقف السياسي للدول التي ما زالت تابعة. كانت البرجوازية المصرية تقبل حتى الآن المساعدة الأمريكية رغم آثارها السياسية غير المرغوب فيها. كانت تظن أنه ليست هناك حلول أخرى. وتظهر العروض السوفيتية بشكل عملي لهذه البرجوازية أن هناك حلولًا أخرى غير الخضوع لرغبات واشنطن. لذلك لا يهم لو أن عبد الناصر تصور أنه من الممكن أن "يستعمل" هذه العروض لتحسين موقفه في المساومة مع الغربيين. إن فكرة وجود حل آخر، أي أن الاتحاد السوفيتي مستعد لأن يقدم مساعدة من دون غرض، قد بدأت تأخذ طريقها للتنفيذ. وسيأتي يوم حيث لن تكون فيه أي حكومة مصرية

قادرة على إغماض عينيها عن هذه الحقيقة الموضوعية. هذا هو السبب الذي من أجله حيًا الحزب الشيوعي المصري بقوة العرض السوفيتي. هذا هو السبب الذي يجعل الحزب الشيوعي المصري يعتبر مساومات عبد الناصر خطوة إلى الإمام على طريق استقلال البلاد.

لكن الحزب الشيوعي المصري ليست لديه أوهام حول طبيعة ونيَّات عبد الناصر. إن الموقف الحالي للتجارة بين بلدنا وبلاد الشرق تدعونا في الحقيقة إلى أكبر قدر من المتابعة. تحاول "حدتو" أن توهم القراء، قليلي الدراية بنشرتها الخارجية، أنه منذ الانقلاب زاد قدر التجارة مع الشرق. والواقع مختلف تمامًا. يطلعنا كتيب البنك الأهلي أن حجم التبادلات مع الاتحاد السوفيتي قد تراجع من 10,7 مليون جنيه في 1952 إلى 4,1 في 1953 وإلى 2,4 في 1954. وأن حجم التبادلات مع مجمل الاتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية (تشيكوسلوفاكيا وبولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر ورومانيا وبلغاريا) قد تراجع من 22,4 مليون جنيه في 1952 إلى 11,5 في 1953 وإلى 10,6 في 1954!

هذه الأرقام تمكننا من تقدير حجم الديموجاجية في تصريحات وزير عبد الناصر.

هل هذا معناه أنه ليس هناك أي تغيُّر؟ بالطبع لا. فأن تجرؤ مصر على شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، وأن تتفاوض مع الاتحاد السوفيتي حول تمويل أعمال سد أسوان، وأن يتفاوض وزراء عبد الناصر حول اتفاقيات تجارية مع بلاد الشرق، كل هذا يشير إلى أن تغيرات كبيرة يمكنها أن

تحدث. ولا تهم نيّات عبد الناصر. هناك في مصر قوى موضوعية تتطور، وهي التي ستجبر الحكومة أن تلتزم أكثر بطريق التعايش السلمي الفعلي. إذا أراد ناصر أن يقاوم الإمبرياليين فعليه أن يقدم بعض التنازلات، بينما يبحث عن مساندة بعض الأوساط البرجوازية المصرية. أصبح تطور الموقف الدولي نفسه مناسبًا أكثر لتعزيز العلاقات بين مصر والبلدان الديمقراطية. والتعايش النشط يكسب كل يوم نجاحا جديدا يجذب البرجوازية المصرية بقوة. حتى لو أن ناصر قد تم تنصيبه من الإمبرياليين، إلا أنه لن يرفض طويلًا أن يأخذ في الاعتبار هذا الواقع الموضوعي.

مع ذلك ما زال عبد الناصر مترددًا. على الصعيد الداخلي، لم يتم شيء لتغيير موقف الجماهير الشعبية والمعارضة الديمقراطية البرجوازية تجاه النظام. وكثر اللجوء للاعتقال والتعذيب في الشهور الأخيرة. فتحضّر الحكومة حاليا، وفي سرية تامة قضية ضد 140 شخصية متهمة بعضويتها في الحزب الشيوعي المصري. وبعض هؤلاء المتهمين موجودون في السجن منذ سنوات، والبعض الآخر منهم من حُكم عليه بالبراءة، ولكنهم ما زالوا في السجن ويجب أن يمثلوا أمام المحاكم العسكرية. وعلى العكس من هذا ازداد القمع ضراوة، حيث أكثر من 1500 معتقل جديد أرسلوا إلى الواحات الخارجة. صارت وثيقة الاتهام في قضية الـ 140 جاهزة. وتنتظر الحكومة "ظروفًا سياسية أفضل". وسيجري استخدام هؤلاء الـ 140 متهمًا لاكتساب القبول الأمريكي من جديد.

في النهاية، فإن الدستور الجديد الذي صدر في 16 يناير لم يأخذ في الاعتبار الآمال الديمقراطية للشعب المصري. وإذا كان علينا إبراز بعض

المظاهر الإيجابية للدستور (تصويت النساء مثلًا) فلا يجب أن ننسى المظاهر السلبية للنص نفسه (يعطي لرئيس الجمهورية الذي هو أيضًا رئيس الوزراء سلطات شبه ديكتاتورية). فإن البرلمان لا يستطيع خلع الرئيس. والأهم هو قانون الانتخاب. وقد عبر عبد الناصر بوضوح عن نيَّاته. لن تكون هناك حرية للصحافة ولا حرية تكوين أحزاب سياسية، فقط هيئة التحرير هي من لها الحق في تقديم مرشحين للانتخابات المرتقبة!

هناك هوَّة كبيرة كما نرى، بين هذا التفسير للتوجه الجديد للسياسة الخارجية لمصر التي بدأت في رسم صورتها، والتي تستطيع أن تؤدي إلى تغيير عميق ولتحليل "حدتو". نقول: إن هذا التغيير هو نتاج فشل ديماجوجية ديكتاتوريي القاهرة، وأنه نتاج المعارضة الشعبية التي خلعت النقاب عن أعمال الخيانة الكثيرة للزمرة العسكرية، وأنه نتاج تطور إيجابي للوضع الدولي، وأنه ثمرة الدبلوماسية الذكية والقوية للاتحاد السوفيتي، والتي عرفت في كل فرصة أن تجبر عبد الناصر على أن يحوِّل كلماته إلى أفعال. نقول إن هذا التطور كان ممكنا لكل هذه الأسباب رغم أن العسكريين كانوا نُصبوا من الإمبرياليين وكانوا خدامهم المخلصين. تدَّعي "حدتو" أنه لم يحدث تغيير، وأن عبد الناصر مثَّل دائمًا البرجوازية الوطنية، وأن الانقلاب كان ثورة برجوازية، وأنه لو أن الحكومة المصرية قد انصاعت في الماضي للخارج، فإن السبب يرجع للشيوعيين الذين انحازوا وحرموا النظام من أي مساندة داخلية في نضاله ضد الإمبريالية.

لذلك، فبينما الحزب الشيوعي يدعو الجماهير للعمل، ويطلب تحرير

المعتقلين السياسيين وإجبار الحكومة على التقدم في السياسة الخارجية الجديدة، فإن "حدتو" تكتفي بإسداء الكلمات الشاكرة لعبد الناصر وبقبول مبادرته من دون أي انتقادات، بحجة أن الحكومة السوفيتية لا تقدم أي انتقاد، ولكن ما تتناساه "حدتو" لتبرير موقفها السلبي هو أن الحكومة السوفيتية لديها مبدأ لا تتنازل عنه في السياسة الخارجية، وهو عدم التدخل في الأمور الداخلية للبلدان الأخرى. لذلك لا ينتقد السوفيت سياسة عبد الناصر، ولا يكشفون عن مظاهر تناقضها ودوافعها العميقة، وليس من واجبهم أن يفعلوا هذا. فالأمر يقع على كاهل الشيوعيين المصريين، وهم فقط، أن يقودوا الشعب المصري، وأن يدرسوا الدوافع التي تقود الحكومة بهدف توعية الجماهير وإجبار الوزراء على التقدم في هذا الطريق. يكتفي السوفييت بالإمساك في كل فرصة بالتصريحات الإيجابية للحكومة المصرية من أجل التقدم على طريق الانفراج، وفي طريق بناء سلسلة من الدول المحايدة.

ولكن السياسة الحكيمة للاتحاد السوفيتي لا تعفي الشيوعيين المصريين من التصرف. يجب أن تعرف "حدتو" أنه من دون جهود الوطنيين المصريين ومن دون آلاف الضحايا التي صنعتها الديكتاتورية، ومن دون التضحيات الشجاعة للحزب الشيوعي المصري، لما استطاع عبد الناصر الوصول إلى هذه النقطة. إرجاع السياسة الخارجية لمصر كما تفعل "حدتو"، "إلى وطنية" عبد الناصر، وإرجاع خيانات الحكومة المصرية بالأمس كما تفعل "حدتو" إلى "انحياز" الحزب الشيوعي المصري الذي حرم الضباط الوطنيين، هو تفكير طفولي وفظيع.

4 - موقف الحزب الشيوعي المصري من شراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا

1 - لقد طالب الحزب الشيوعي المصري دائمًا بحق مصر في حرية التجارة الخارجية. وبالتالي فإن الحزب الشيوعي المصري دافع عن حق مصر في شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا. ويدين الحزب الشيوعي المصري الضغوط الإمبريالية التي تُمارس على الحكومة المصرية لإجبارها على التخلي عن هذه المشتريات.

2 - يقف الحزب الشيوعي المصري بجانب تسليح مصر، ولكن بشرط أن يكون لأهداف دفاعية، وليس كما يعبر عنه عبد الناصر عن طريق الصحافة المصرية من أجل "تعزيز الأمن الداخلي" و"إلقاء إسرائيل بصفة نهائية في البحر".

3 - رغم أن هذه الصفقة تعتبر خطوة إلى الأمام نحو حرية تجارتنا، فإننا نتصور أن عبد الناصر يرى في هذه الصفقة بالدرجة الأولى طريقة للابتزاز في مواجهة الولايات الأمريكية، لإفشال الانقلاب الذي يحضِّره الإمبرياليون.

4 - في النهاية يقدر الحزب الشيوعي المصري أن المسألة في مجملها ليست في تسليح أو عدم تسليح مصر، ولكن في مجمل السياسة الخارجية التي يجب اتباعها، أي سياسة سلام من الممكن جدًا تحقيقها (النقاط الثلاث التي يعممها الحزب الشيوعي المصري).

5 – القضية الفلسطينية

طالما كانت العداوة بين العرب وإسرائيل في خدمة الإمبرياليين، وتحت ذريعة الإبقاء على توازن ما، كان الغربيون يجبرون العرب والإسرائيليين على شراء أسلحة منهم. وكانت هذه الأسلحة تمكن الغربيين من التدخل في الشئون الداخلية لهذه البلدان، والتهديد بقطع هذه الأسلحة وتسليح الخصم وبتوجيه سياسة هذه البلدان الخارجية في اتجاه يستجيب لمصالح الإمبرياليين.

من ناحية أخرى سمحت المشاكل الحدودية الكثيرة للحكومات في الشرق الأوسط، أن تبعد اهتمام الجماهير عن المشاكل الحقيقية الداخلية والخارجية.

وبسبب الفكرة الخاطئة عن "تهديد إسرائيلي" قامت البلاد العربية في 1950 بتوقيع اتفاق "للأمن الجماعي" الذي كان من وجهة نظر الغربيين سيصبح حجر الزاوية لتحالف إقليمي ضد السوفيت.

ولكن بقيت مواجهة العقبة الأخيرة على هذا الطريق، وهي التوتر العربي الإسرائيلي. ويجب أن نفهم هنا أن التوتر الذي خلقه الغربيون أصبح عقبة لتحقيق خططهم في الشرق الأوسط. وحدث حينئذ تغير مهم في موقف الدبلوماسية الغربية، فقد وضعت هدفا لها هو إيجاد "حل" لهذا الصراع بأقصى سرعة، و"ترميم" العلاقة بين إسرائيل والعرب. وفي هذا الوقت قدم دالاس خدماته، واقترح على الطرفين مفاوضات على الأسس الآتية:

1 - الاعتراف بالحدود الحالية.

2 - توطين اللاجئين العرب في البلاد التي يوجدون فيها حاليًا، مع دفع إسرائيل تعويض للدول العربية مقابل هذه المهمة، فالتعويض كان مقدما من الولايات المتحدة.

3 - توقيع معاهدة مشتركة عربية إسرائيلية تحت حماية الولايات المتحدة.

اعترض الحزب الشيوعي المصري على هذا المشروع الإمبريالي الذي تصورت الولايات المتحدة أنها ستحقق من خلاله التحالف المعادي للسوفيت. إذ إن ضمان الوضع الحالي بالنسبة للولايات المتحدة لا يعد أبدا ضمانا للسلام، بل على العكس سيسمح هذا الضمان -في حال مقاومة أي من دول الشرق الأوسط- بالتدخل مع إحداث بعض المناوشات على الحدود.

تتعدد أسباب فشل هذه الخطة. بعد إبداء هذا القدر من الديماجوجية، كان من الصعب على الحكومات العربية قبول سلام يضحي بمصالح 500 ألف لاجئ عربي. وكانت المقاومة الخفية من جانب بريطانيا العظمى لخطة تضع الشرق الأوسط تحت الوصاية الكاملة للولايات المتحدة قد سهَّلت فشل هذه العملية.

أما المناوشات الأخيرة، حينما كان عبد الناصر يشتري أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، فقد مكنت الغربيين من شن حملة ضد السياسة السوفيتية.

وساعدت في نفس الوقت على إعادة الصداقة العراقية، المصرية التي عانت كثيرًا بسبب حلف بغداد.

أوصى مؤتمر باندونج بحل الصراع على أساس قرار منظمة الأمم المتحدة في 1947، والتي خرقتها الدول العربية وإسرائيل. ومكنت الحرب إسرائيل من توسيع حدودها وطرد الأقلية العربية من على أرضها، كما مكنت الأردن ومصر من تقاسم ما تبقى من فلسطين.

يوافق الحزب الشيوعي على حل باندونج، ويدافع عن الحل الوحيد المتناسب مع مصالح السكان اليهود والعرب في فلسطين، وهو تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تخص قيام دولة عربية في فلسطين. وعلى كل من إسرائيل والأردن ومصر إعادة الأراضي التي أخذتها إلى دولة فلسطين.

من جانبه، يدين الحزب الشيوعي المصري الخطة الإمبريالية الجديدة وهي خطة إيدن. لأن إيدن منساق وراء رغبة واحدة، هي وضع الشرق الأوسط تحت طائلة تحالف معادٍ للسوفيت. لذا ينبغي تقريب مصر من حلف بغداد من ناحية، ووضع حد للتوتر العربي الإسرائيلي من ناحية أخرى. مع تفهمه أنه من أجل الحفاظ على صداقة العرب يجب تقديم تنازلات حول المشكلة الفلسطينية، فاقترح على إسرائيل تنازلات صغيرة لبعض الأراضي. ولكنه لم يقترح أبدا أن تعيد مصر والأردن الأراضي المستولى عليها. وقد تسمح هذه العملية بإدماج مصر وإسرائيل في حلف بغداد الذي يسعى ليشمل الشرق الأوسط كله. وفي الوقت نفسه فإن

بريطانيا العظمى، المرتبطة مع أربع دول عربية بتحالفات ثنائية، ستحرم الولايات المتحدة من قيادة التحالف الإقليمي ومن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة بواسطة تركيا.

6 – الخاتمة: الانتهازية المتأصّلة لـ"حدتو"

أظهر التحليلان للموقف في مصر –اللذين عرضنا لهما بطريقة متوازية– الفارق العميق بين "حدتو" والحزب الشيوعي المصري.

لقد غيرت حدتو اسمها. إن الكتل الأساسية لهذه المنظمة الانتهازية التي تغلب عليها الانقسامات بين تلك التي يقودها "بدر" وسميت بعظمة "حدتو" (التيار الثوري)، وتلك التي يقودها أ. عبد الحليم، والتي احتفظت فقط باسم الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني، قد حضرت معًا مؤتمرا –وهو نوع من الفكاهة يظهر كثيرًا في "حدتو"– بالائتلاف مع بعض التشكيلات الصغيرة التي خرجت هي أيضًا من تحلل "حدتو"! وبدا اسم "حدتو" غير شعبي بالمرة في مصر، ويدعو الجميع للريبة. لذلك كان لزامًا أن يبدو الأمر وكأنه إنهاء كامل للماضي وتغاضٍ عن السجالات القديمة. فتم ترك الاسم القديم للمنظمة لتبدو الأشياءً "جديدة"، لذلك تحمل "حدتو" اليوم اسما غريبا هو الحزب الشيوعي الموحد!

ولدت "حدتو" عام 1947 من دوائر من المثقفين الماركسيين. جسدت المنظمة الجديدة منذ بدايتها كل خواص الدوائر القديمة التي خرجت

منها: ليس هناك برنامج أو خط سياسي واضح. واستمرت "حدتو" في تبني سياسة "يوم بيوم". مع هذا فإن معظم مواقفها السياسية كانت تعبر عن انتهازية من نوع خاص. كان هناك تنديد، كما يحدث في الصحافة الوفدية بخيانة وزير ما، ولكن لم يحدث أي انتقاد للإقطاعيين والمحتكرين والطبقة الخاضعة تماما للإمبريالية. ولم يتم الربط أبدا بين القضية الوطنية والقضية الفلاحية ولا النظام السياسي. اكتفت "حدتو" مثلها مثل الوفد بالمطالبة باحترام الدستور الرجعي لسنة 1923. هذا الخط الانتهازي جعل قيادة الجماهير من نصيب الوفد. أما بالنسبة لمسألة السودان، فإن "حدتو" طالبت في 1947 في مذكرة لها في الأمم المتحدة بفرض الوصاية المصرية على هذا البلد!

لم يكن التنظيم أكثر "بلشفية" من الخط السياسي. كان مفهوم الخلية غير معروف في هذه المنظمة ذات الطبيعة الحلقية. والمركزية الديمقراطية كانت مركزية فقط. لم توجد أي سياسة تكوين للكوادر. والقادة الذين يتم اختيارهم من جانب الاثنين "الكبار" (كوريل وشوارتز) لم تكن لديهم أي صفات إلا عدم الكفاءة التي صنعت منهم عرائس تحريك.

بدأ المناضلون الأكثر وعيًا في التوتر. يعرض أحدهم مشكلة الخط السياسي. فقد أدركوا أنه لم يكن هناك أي خط، واقترح كوريل إذن خطًا وهو أن حدتو يجب أن تكون حزب كل القوى الديمقراطية وليس فقط حزب الطبقة العاملة. وشهد هذا الخط العديد من الانتقادات، فقام كوريل بعدّها باسم النظام. كل مناقشة مشروعة منعت بهذه الطريقة

وأخذت المعركة منحنى العمل التكتلي الذي وصل في 1948، إلى انشقاق "حدتو". استمرت المناقشات لمدة عامين تخللتهما انقسامات واندماجات واستبعادات وبالطبع اعتقالات.

في وسط هذه الفوضى، ولد الحزب الشيوعي المصري في ديسمبر 1949. لقد تطور خارج كل هذه المعارك التي لا قيمة لها، ومن خلال الصراع الأيديولوجي ضد الانتهازية. وفي الحقيقة ظلت كل المنظمات التي ولدت من الانقسام ذات طبيعة شديدة الانتهازية. في بداية 1952 وضعت" حدتو" على رأس برنامجها: "أن هدفنا الأساسي يجب أن يكون النضال من داخل الوفد من أجل تخليصه من العناصر الرجعية". هكذا فإن الجماهير التي انفصلت عن الوفد كانت تدفع نحو حزب البرجوازية الكبيرة باسم الأفكار التقدمية. وفي أعقاب الانقلاب فإن عددا كبيرا من المناضلين، وخاصة من "حدتو" جاءوا إلينا.

إن موقفنا الصحيح ومنظماتنا الصلبة التي تعرف كيف تدافع عن نفسها في وجه البوليس، ومعركتنا المستمرة باستمرارية رائعة ("راية الشعب"، هذا المنبر المركزي لم يتوقف عن الصدور. وبعد ست سنوات من النضال ها نحن وصلنا إلى العدد (150) أشاد بها الجميع وانضم إليها كل الثوريين المصريين.

حينئذ أطلق كوريل شعاره الأثير! كان موقفنا واضحا جدًا: وهو أن الاتحاد يجب أن يقوم حول برنامج محدد. حيث إننا المنظمة الوحيدة التي تملك برنامجا. إذا كانت لديكم انتقادات فاطرحوها. وإلا ما الذي يمنع

الوحدة؟ ربما ترغبون في وضع بعض مناضليكم في مراكز القيادة؟ هذا أيضا نحن مستعدون لقبوله بشرط أن تعترفوا بالبرنامج (بما أنكم ليست لديكم انتقادات توجهونها له) وأن يكون لهؤلاء المناضلين ماض ناصع. وقد رفضت بالفعل "حدتو" هذه الشروط، ووضعت كشرطٍ أساسي للوحدة، وحدة العمل في القاعدة. كان علينا أن نعرِّف كل أعضائنا إلى أناس ينتشر بينهم البوليس! لقد رفضنا هذه الشروط، وفي سنة 1955 حدث الاندماج بين "حدتو" السابقة وبعض المجاميع الصغيرة المنبعثة من تحلل هذه المنظمة الانتهازية. وتدعَى هذه المنظمة الجديدة "الحزب الشيوعي الموحد"! ولكنه الاسم فقط الذي تغير. والواقع ما زال كما هو. فالتقرير الأخير بأسلوب كوريل المميز هو نفس تقرير" حدتو" التقليدي. كل هذا يؤكد صحة موقف الحزب الشيوعي المصري الذي رفض المشاركة في مؤتمر التوحيد، وهو المؤتمر الذي كان هدفه الرجوع إلى الوراء، بالعودة إلى الطرق القديمة، إلى الفوضى في التنظيم وإلى المناقشات شبه النظرية الخاوية، بينما يسلم البوليس المناضلين الشرفاء إلى عبد الناصر الوطني.

ظل "الحزب الشيوعي الموحد"، حدتو سابقا، تنظيمًا انتهازيا في الأساس، ممثلا لتيار سياسي للبرجوازية الصغيرة، "وفدي يساري" كما كان يقال في الماضي، معتبرا نفسه شيوعيا. بقيت المنظمة المكونة من البرجوازية الصغيرة والمثقفين تحت قيادة كوريل الذي حرر بنفسه آخر تقرير للحزب. حيث نجد في خاتمته فقرة مألوفة في "خطابات" كوريل. وأقل ما توصف به واحدة من هذه الفقرات؛ أنها تفتقر للتواضع. إنها نداء لكل الأحزاب الشيوعية في العالم! يحذرها من مخاطر الانتهازية! يحذرها علنا قائلا: إنه

في الوضع الحالي بينما هناك معسكر للسلام يتسع ليستوعب حكومات تمثل الطبقات المستغلة، ينمو خطر ظهور "البرودرية" (نسبة إلى إرل راسل براودر، سكرتير عام منظمة كابوسا الشيوعية) من جديد. وفي النهاية لا ينتظر صوت كوريل أن يقوم الآخرون بمدحه:

"إن الحزب الشيوعي المصري الثوري بأصالة يفتخر بأنه في فترة الانحراف عن الخط، مرحلة براودر، وُجد في داخله تيار يأخذ موقفا صحيحا في جوهره على الأقل حيال هذه المسألة المصيرية".

"حدتو" التي كانت تمتنع لمدة سنوات عن بناء منظمات جماهيرية في مصر، بحجة أنها كانت إحدى هذه المنظمات، وحدتو اعتبرت نفسها لمدة سنوات جبهة وطنية وليست حزبًا للطبقة العاملة، اكتشفت للتو أنها هي التي أدانت البرودرية (Browdérisme) من أجل صالح كل الأحزاب الشيوعية في العالم!

بعد الخاتمة

في العدد 8 من النشرة باللغة العربية المنشورة في فرنسا عن "الحزب الشيوعي الموحَّد"، "حدتو" سابقا، نجد في "كفاح شعوب الشرق الأوسط" تأكيدًا بينًا للسياسة الانتهازية لهذه المنظمة.

تنشر المجلة متحدثة عن "إنشاء الحزب الشيوعي الموحد" برنامج حدتو رقم 2. البرنامج الزراعي الرهيب هو الآتي: "البيع الفوري للأراضي التي صودرت لفقراء الفلاحين بأسعار زهيدة".

لا تطالب "حدتو" بتوزيع مجاني للأراضي، ولا بمصادرة أراضي الإقطاعيين، ولا حتى بتطبيق بسيط للإصلاح الزراعي، ولكنها تقتصر على المطالبة ببيع الأراضي المصادرة، والتي تستغلها الدولة والتي لاَ تكوِّن إلا قسمًا صغيرًا من الأراضي التي تتجاوز الـ 200 فدان، والتي وفقًا لقانون 1952، كان يجب أن يتم استغلالها منذ زمن. هذا هو ما وصلت إليه هذه المنظمة التي تدعي أنها شيوعية، والتي لا تريد أن تحزن عبد الناصر.

كون" حدتو" لا تريد أن تسبب مشاكل للديكتاتور المصري، فإن هذا يرجع أيضًا للمقال المذهل "في الميدان" الصحيفة التي تظهر في الخرطوم في عددها في الخامس من أكتوبر 1955، وتعيد نشره من دون أي نقد أو أي تعليق: "إن هذا الفعل من جانب عبد الناصر" (بخصوص شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا) لم يأت من رغبة من عبد الناصر في الابتزاز أو رغبة استغلال التناقضات بين المعسكر الإمبريالي والمعسكر الاشتراكي، ولا

الرغبة في خداع الشعب المصري. من يدعي هذا يريد أن يقود عبد الناصر إلى التردد، ويريد منع الناس من عمل جبهة من الحكومة والشعب المصري ضد تحالفات الحرب".

مرة أخرى فإن "حدتو" تبالغ في مدح عبد الناصر الوطني، وتدعي أنه إذا رجع إلى الوراء فهذا بسبب الشيوعيين الذين يرفضون تفويضه من دون شروط تجبره، هو الوطني المسكين، على التنازل للإمبرياليين!

يونيو 1956

الوثيقة الثانية

الوضع في مصر ونشاط الحزب الشيوعي المصري بعد تأميم قناة السويس

يمثل هذا التقرير الموجز استكمالا لما قدمه حزبنا للأحزاب الشقيقة في يونيه الماضي. ويهدف إلى عرض تطورات الوضع الداخلي في مصر ونشاط حزبنا خلال الثلاثة أشهر الأخيرة (يوليو وأغسطس وسبتمبر) بعد تأميم قناة السويس.

1 - الوضع الداخلي لحظة التأميم

جاء تأميم القناة في لحظة معقدة على الصعيد الداخلي. بالنسبة للسياسة الخارجية، فإن سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي التي التزمت بها الحكومة بشكل متصاعد، والتي طرحنا بشأنها تحليلا للدوافع العميقة في تقريرنا السابق، كانت قد باعدت شيئا فشيئا بين الأوساط الإقطاعية والطبقة البرجوازية العليا وبين الحكومة. ومع ذلك ظلت هذه الطبقات الاجتماعية سلبية ومترددة. كانت تتبع نفس التردد الذي أصاب الإمبرياليين أنفسهم الذين -بعد أن أضعفهم تمكين الاشتراكية في العالم فضلا عن تداخلهم في شبكة من التناقضات الجادة - لم يكونوا قد حددوا بعد سياستهم المشتركة حيال ناصر. ومن ناحية أخرى بدا إلحاح الديكتاتورية والقمع ضد الشيوعيين بالنسبة إلى هذه الطبقات الرجعية بمثابة ضمانة كافية حتى لا تذهب الحكومة أبعد من ذلك.

على الرغم من الطابع الرجعي لتنظيم السلطات كما جاء في الدستور، ورغم غياب الحرية في الحملة الانتخابية، فإن الحزب الشيوعي كان قد نادى بالتصويت لهذا الدستور وللرئيس ناصر. قدم حزبنا تحليلا تفصيليا

للأسباب التي دفعته لاتخاذ هذا الموقف. أما عن القمع (حتى وإن كان مخففا بما أن عددا كبيرا من المعتقلين السياسيين غير المحكوم عليهم قد تم الإفراج عنهم قبل الاستفتاء) فقد استمر. وفي 28 يونيه، أصدرت المحكمة العسكرية أحكاما مغلظة (من 3 إلى 7 سنوات) على 29 عضوا في الحزب الشيوعي المصري، بينما تم إطلاق سراح 40 من المتهمين معهم لعدم كفاية الأدلة (وهو ما يعد تقدما بالنسبة إلى القضايا السابقة).

صار النظام ممثلا للبرجوازية الوطنية التي تمنحه الدعم الإيجابي. أما الطبقات الشعبية فقد قدمت دعمها لكل خطوة من خطوات التقدم التي أنجزت في طريق السياسة الخارجية السلمية (يشهد على ذلك الاستقبال الذي لا ينسى لعبد الناصر في منطقة القناة عند رحيل آخر جندي بريطاني في 18 يونيه). ومع ذلك ظلت هناك انتقادات لدى هذه الطبقات تجاه عبد الناصر.

كان الفلاحون -الذين نظمهم الحزب الشيوعي المصري في لجان فلاحية- يناضلون في معركة ضد الحكومة من أجل احترام القوانين الزراعية وبخاصة فيما يتعلق بقيمة إيجار الأراضي والرواتب الزراعية.

أيضا كان الحزب ينظم الاحتجاجات من أجل توزيع الأراضي التي تمت مصادرتها من الإقطاعيين مجانا، وهي الأراضي التي كانت الحكومة تريد إعادة بيعها لصالح الكولاك وطبقة برجوازيي المدينة.

وانتقد المثقفون النظام بشدة، بسبب الغياب الكامل للحريات، كما انتقد العمال منع النقابات العمالية، والقمع الوحشي للإضرابات. ولم

تنس جموع الطبقات الشعبية في المدينة سياسة الأجور المنخفضة التي أسسها النظام وليد الانقلاب (وبخاصة تخفيض أجور الموظفين البائسة بالفعل).

2 - أسباب تأميم قناة السويس

في يوليو الماضي، قرر الإمبرياليون محاربة نظام ناصر بأي ثمن، والذي كان مبالغًا في مسار عدم الانحياز. فكان رفض الإمبرياليين المتشدد لتمويل السد العالي وسيلة لتعجيل إسقاط النظام الذي أسس كل دعايته حول هذا المشروع.

كان ناصر في حاجة إلى الرد على إعلان الحرب الجدي هذا بطريقة استعراضية، بحيث تتحالف فيه الجموع الشعبية التي ظلت مترددة، ويظهِر قوة النظام واستحالة إسقاطه. كان يمكن لناصر أن يقبل إذن بالعرض السوفيتي. ولكن تأميم القناة وبرفض هذا العرض البريء بشكل ضمني، كان ناصر يسعى إلى ضم الجماهير، وأن يثبت للغرب إرادته في فتح الباب لحل وسط. يقينا، لم يحسن ناصر تقدير عنف الرد الإمبريالي.

3 - الموقف في صبيحة التأميم

استُقبل التأميم في جميع أنحاء البلاد بحماسة شديدة. إذ مثلت شركة قناة السويس في قلب كل مصري رمزا كريها للإمبريالية الغربية. وحقق هذا الإجراء الهدف الأول الذي حدده ناصر.

وعلى العكس لم يتم تحقيق الهدف الثاني. كانت حرب الجزائر، وانهيار المواقع البريطانية في الشرق الأوسط العربي (خاصة في الأردن) من أهم الأسباب التي جعلت الإمبرياليين الفرنسيين والإنجليز يقررون الاعتراض بصورة عنيفة. ففي عصر انهيار النظام الاستعماري في مجمله، تشكل الحلول الوسط خطرا على القوى الإمبريالية. ألم يصرح سلوين لويد نفسه، معربًا عن خيبة أمله، في صبيحة 18 يونيه أنه كان يتمنى لو أن معاهدة 1954 المصرية الإنجليزية فتحت الطريق لعصر جديد من التعاون الإنجليزي المصري؟ صحيح أنه منذ بداية الأزمة أظهرت الولايات المتحدة بعض التردد إزاء اتباع سياسات المخاطرة التي تنتهجها لندن وباريس. وكانت السياسة المالية لشركة قناة السويس المعادية للمصالح الأمريكية، وتشوق الأمريكان أن يحتلوا مكان الإنجليز والفرنسيين يعضد هذا الموقف.

أيًا ما كان، فقد صار الوضع الداخلي شديد الجدية في صبيحة التأميم. تخلَّى رد الفعل المصري تماما عن ناصر لتجهيز مؤامرة محمومة. فقد فشل الانقلاب المأمول، وتم اعتقال العديد من ضباط الشرطة والجيش على ضوء قضية قُدمت للرأي العام بصفتها قضية تخابر لصالح الإنجليز.

وأمام خطر الهجوم على مصر، تصرف ناصر بذكاء شديد، فقام بتسليح الشعب واعتمد بقوة على الاتحاد السوفيتي ومجمل الدول السلمية.

تكون جيش التحرير في صبيحة التأميم، وهو ميليشيا مكونة من متطوعين! والتحقت كل العناصر الوطنية في البلاد بهذا التنظيم السياسي العسكري الموجه ضد الإمبريالية. لم يقترف ناصر إذن "خطيئة آربنز". وكان رده على التهديدات بالتدخل هو تسليح الجماهير.

4 - الخط السياسي وتكتيك الحزب الشيوعي المصري

يتوجه الحزب الشيوعي المصري منذ فترة من الزمن نحو إنشاء تنظيمات شرعية للجماهير. فقد خلق التوجه الجديد للسياسة الخارجية شروطا مواتية لمثل هذا التطور. وقد أعطينا في آخر تقرير لنا العديد من التفاصيل الخاصة بالتكتيك الجديد للحزب، وبالنجاحات التي تم تحقيقها في هذا الصدد وبالصعوبات التي نواجهها.

أثبت التأميم والأحداث التي تلته صواب هذا الخط السياسي وهذا التكتيك.

يقدم الحزب الشيوعي المصري في الوقت الراهن دعمه لسياسة الحكومة الخارجية، ولا يطلب سوى شيء واحد هو حق القوى المناهضة للإمبريالية في مصر في أن تنظم نفسها بصورة قانونية.

ويظل الوضع مع ذلك خطرا. فخطر الانقلاب العسكري الرجعي حقيقة واقعة. والحصار الاقتصادي وتهديدات التدخل تهدف إلى توجيه رد الفعل المصري ضد النظام، كما تهدف إلى تقديم ذريعة للمتآمرين المحتملين. كان هناك أمل أن تؤدي المصاعب الاقتصادية المتنامية الناتجة عن الحصار إلى نفاد صبر الشعب وإرغامه على تقبل أي "فريق من المنقذين" مدفوعا من القوى الإمبريالية. كان هناك أمل أن يتم في مصر إعادة إنتاج للعملية الناجحة ضد مصدّق. ومن أجل تجنب الخطر، ينبغي أن تستند الحكومة على الخارج وخاصة على البلدان السلمية، وعلى الداخل، أي على جميع القوى المناهضة للإمبريالية.

يعطي ناصر انطباعا –حتى الآن– بأنه يريد تفادي الأخطاء التي وقع فيها مصدق. كانت دقيقة كلمة السر التي قالها الحزب الشيوعي المصري، ويبدو أنها كانت مقنعة: "عدم اتباع مسار مصدق، عدم الاستسلام للاختناق الاقتصادي بالبكائيات، إرغام الأثرياء على الدفع، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع أصدقائنا". فقد تمت تقوية علاقاتنا مع دول الشرق. وفي الداخل سمح ناصر بزيادة أسعار المنتجات الفاخرة المستوردة من الغرب، مما زاد من رد الفعل الغاضب ضد النظام. كما حد ناصر بالقانون من المضاربة العقارية.

ومع ذلك لم تكف هذه الإجراءات الإيجابية لحماية النظام من انقلاب مرتقب. واضطر الحزب الشيوعي المصري أن يفسر أن رد الفعل المصري يتمتع بإمكانات واسعة. فمن أجل الاعتراض على الانقلاب، لا يمكن الاعتماد على تلقائية الجماهير. ينبغي أولا أن يكسبهم ناصر في صفوفه عن طريق سياسة داخلية تتماشى مع مصالحهم. ثم ينبغي بعدها أن تكون الجماهير منظمة حتى تدافع عن الحكومة ضد أعدائها.

هناك بعض الخطوات التي تم إنجازها في هذا المسار:

1 – قرار (جدولة) تأجيل الديون المستحقة من الفلاحين: في صبيحة التأميم، أظهر ناصر كثيرًا من الكياسة ليتمكن من وضع حد للاحتجاجات المناهضة للحكومة في الريف. فقد أصدر قرار تأجيل الديون المستحقة على مدى ثلاث سنوات لدفع جميع الديون. وتم استقبال هذا الإجراء بحفاوة. وفي نفس الوقت فقد عزز هذا الإجراء فيما بين الفلاحين من

سلطة اللجان التي شكلها حزبنا، والتي قادت المعركة من أجل الحصول على قرار التأجيل.

2 – جيش التحرير: هذه الميليشيا المكونة من متطوعين يحصلون على معسكرات تدريب عسكري لبضع ساعات يوميا، أصبحت منظمة جماهيرية مناهضة للإمبريالية. التحق جميع زملائنا في هذا الجيش الذي وجد أعضاؤه أنفسهم خارج المعسكرات العسكرية حتى يلموا بالتطور على الساحة السياسية. ويعتبر الحزب الشيوعي المصري نشاطه في هذه المنظمة من أهم المهام لديه. يمكن لتكوين هذا الجيش أن يمثل نقطة البداية في تحرير النظام الذي ستجعله الانتخابات ممكنا بعد شهر واحد.

3 – وقف القمع ضد الشيوعيين: لم يتم اعتقال أي شيوعي بعد تأميم القناة، على الرغم من زيادة نشاطهم بشكل ملحوظ. يناضل الحزب في اللحظة الراهنة من أجل إطلاق سراح الشيوعيين المحكوم عليهم فيما سبق، والكلمة الفيصل هي إلغاء نص قانون العقوبات الذي يعاقب بالأشغال الشاقة على أي نشاط شيوعي.

4 – صدور جريدة "المساء": هذه الجريدة اليسارية التي يديرها خالد محيي الدين، وهي الوحيدة غير الحكومية، وقد صدرت أول أكتوبر في ظروف سياسية مواتية مثلما كنا نتمنى (راجع التقرير السابق). حيث يأمل الحزب الذي يدعم الجريدة أن يعيد نشر تجربة "الاشتراكية". هذه الجريدة التي كانت تصدر تحت آخر حكومة وفدية كانت سمحت بإنشاء حزب

اشتراكي حقيقي، تحول معظم أعضائه نحو الحزب الشيوعي المصري بعد حريق القاهرة والانقلاب العسكري.

5 – لجنة أنصار السلام: تم إحياؤها بفضل تحرك حزبنا وفقا للشكل الذي وصفناه في التقرير السابق، وقد وجدت لجنة السلام نفسها قادرة على الإجابة على متطلبات الوضع. قامت اللجنة بزيارة أوربا واستقبلتها اللجنة العالمية. ولعبت هذه اللجنة الواسعة دورا مهما في التقريب بين العناصر الحكومية وبين هؤلاء الذين ما زالوا يعتبون اليوم على النظام بسبب الملامح الرجعية لسياسته الداخلية (اليسار الوفدي القديم، وبعض الشخصيات المتمسكة دائما بالحياد، والحزب الشيوعي المصري).

6 – المنظمات الجماهيرية الأخرى: في محاولة للاستفادة من الظرف المواتي، أنشأ الحزب الشيوعي مركزًا قانونيًا ليدير نشاطه في هذه المنظمات المتنامية، وطبقا للمسارات المحددة سلفا منذ تأميم القناة والتي عرضناها في تقريرنا الأخير.

ظل الخط السياسي للحزب كما هو عشية تأميم القناة. وظل تكوين جبهة وطنية ديمقراطية هو هدف كل جهودنا. ولهذا كان من الضروري أن يؤسس ناصر نفسه حزبه السياسي. لا ينبغي أن ننسى أن الحكومة قد ورثت ماضيا ثقيلا. وحتى وإن كانت حكومة ذات شعبية في اللحظة الراهنة، فإن نقطة ضعفها الكبيرة تنبع من عدم وجود تنظيم سياسي في البلاد يدعمها. فهي لا تملك حتى حزبا سياسيا. ونتمنى أن تنشئ الحكومة هذا الحزب على أسس مناهضة للإمبريالية. لا نكل دائما من التأكيد أن

جبهة وطنية ديمقرطية تجمع التيارات المختلفة المناهضة للإمبريالية في بلد يسمح بتكوين الأحزاب، هي وحدها القادرة على الحفاظ على الإنجازات المتحققة وتحقيق غيرها من المكتسبات.

5 - الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو)

يبدو الآن إفلاس "حدتو" (التي صارت فيما بعد الحزب الشيوعي الموحد) أكثر وضوحا. تطرقنا في تقريرنا الأخير للانتصار الذي حققناه في المعركة السياسية ضد تيار البرجوازية الصغيرة. وشرحنا كيف أن "حدتو" التي كانت فيما مضى تنظيما سياسيا تقدميا قاصرا على العمل الجماهيري المشروع، كانت قد فقدت هذه الخاصية. كان أعضاؤها الذين تخلوا في النهاية عن أي شكل تنظيمي فيما بينهم (في مصر على الأقل)، كرسوا أنفسهم للعمل القانوني والفردي (الصحافة بشكل أساسي). وبعد التأميم، ورغم الظروف السانحة، لم يسمع أحد صوت "حدتو" في مصر. بينما كان الحزب الشيوعي المصري ينشر العديد من المنشورات، ويصدر أعدادا خاصة من جريدته "راية الشعب" التي لم تنقطع عن الصدور منذ تأسيس الحزب، لم يكن الحزب الشيوعي الموحد، أو الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني السابقة، قادرا على إصدار أقل الأشياء في مصر (كان معظم أعضائه يعيشون في الخارج على الأخص في فرنسا أو غيرها) واستمرت حدتو في إصدار النشرات الإخبارية في الخارج فقط.

أما الشيوعيون القلائل في مصر، الذين لم يلتحقوا بالحزب الشيوعي

المصري، فقد تركوا النشاط القانوني الفردي حتى يتفرغوا للصحافة الأدبية والفنية، بخاصة في صحيفة صلاح سالم "الشعب". وقد تجلت طبيعتهم الحقيقية باعتبارهم مثقفين ديمقراطيين. لم يعودوا يشاركون في لجنة أنصار السلام، ولم يسبق لهم أن أسهموا في صحيفة المساء، أو في جيش التحرير، أو أي تنظيم جماهيري آخر. وهم يبررون عدم نشاطهم بـ "الحذر الثوري" حيال ناصر، بينما منذ أربع سنوات، كانوا يشاركون بلا أي حذر في العمل السياسي للنظام الذي اتصف بالديماجوجية والخداع.

(سبتمبر 1956)

الوثيقة الثالثة

ثلاثة أعوام من نضال الفلاحين في مصر

كان قانون الإصلاح الزراعي ذائع الصيت من أول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الناشئة عن انقلاب 23 يوليو 1952. وقد أثير الكثير من اللغط حول هذا القانون. وصل الأمر بـ"حدتو" أن ادعت أن هذا الإصلاح قد "كسر الإقطاع في مصر نهائيا"!

يذكر أنه وفقا للقانون، ينبغي نزع ملكية مالكي أكثر من 200 فدان (300 فدان لو كان لديهم أطفال)، باستثناء شركات الإنتاج الزراعي مقابل تعويض يساوي 10 مرات القيمة الإيجارية للأرض. وبهذا السعر مضافا إليه 15 % يتعين إعادة بيع الأراضي للفلاحين "الفقراء"! أما سداد المال الذي توفره الدولة لهذ الغرض فيتم على مدى 30 عاما.

إذا كان هذا الإصلاح قد تم تطبيقه بالفعل، فإنه لم يكن ليحرر المجتمع المصري من نموذج الإنتاج الإقطاعي الذي يبدأ من 50 فدانا. أما الملكيات التي تزيد على الـ300 فدان فهي تمثل الاستثناء. هذا الإصلاح لم يكن ليحرر الفلاح. بل يضعه تحت تبعية البنوك التي تقدم إليه الأموال. كان سيصبح إصلاحا "تقدميا" من حيث إنه بتحديد مساحات المجالات العقارية، كان سيجبر الإقطاعيين الأكثر ثراء على استثمار جزء من ثروتهم بعيدا عن الأرض الزراعية. بهذا المعنى كان الإصلاح سيعجِّل من عملية دمج الأرستقراطية العقارية مع البرجوازية الكبيرة.

ولكن حتى يمكن تبني هذا الحكم، كان ينبغي أن يتم تطبيق القانون فعليا. وإذا كان هناك كم من اللغط أثير حول هذه المسألة، فهذا لأن الجدل انتقل إلى الحيز الضيق لتحليل قانون 1952.

يتمتع الحزب الشيوعي المصري في الريف بشبكة من اللجان الفلاحية. وتنشر هذه اللجان صحيفة شهرية "الفلاح". وبناءً على قاعدة المعلومات المنشورة في هذه الجريدة، نطرح عرضًا مختصرًا للوضع في الريف.

1 – هل تم نزع ملكيات الإقطاعيين؟

أ – لم يطبق الإصلاح الزراعي إلا بشكل جزئي. ومعظم الأراضي التي تزيد على الـ300 فدان لم تمس. ونذكر أمثلة منها:

– لملوم، الإقطاعي الكبير من مركز مغاغة، يملك أكثر من 300 فدان.

– قاسم المصري، يملك 1200 فدان.

– أحمد قرشي، يملك 1550 فدانًا في ديروط.

– قوت القلوب الدمرداشية، تملك 1500 فدان في محافظة المنوفية.

– سيف النصر يملك 1200 فدان في ملوي.

– دير المحرق يمتلك 3000 فدان في مركز القوصية.

ولم تتم مصادرة فدان واحد من هؤلاء الإقطاعيين المعروفين! وما هي إلا أمثلة معدودة من عشرات الأمثلة الأخرى.

ب – اعترفت جريدة الأهرام في عدد 1954/7/19 بأن الحكومة كانت قد باعت إلى 3153 "فلاحا" فقط 1924 فدانا (أي متوسط ½ فدان للفرد). أي أن مساحة الأراضي التي تتجاوز 200 فدان تغطي

1.165.731 في مصر قبل قانون الإصلاح الزراعي. مما يعني أن اثنين من الألف من الأراضي منزوعة الملكية قد تمت مصادرتها. طبقا لهذا الإيقاع قد يلزمنا 1500 سنة للانتهاء من الإصلاح الزراعي!

وهذا ليس مستغربا أبدا. فالقانون يسمح ببيع (وليس التوزيع المجاني) الأراضي. فكل جسامة المشكلة تأتي من أن الفلاح المصري لا يستطيع شراء الأرض، ولولا ذلك ما كان عليه انتظار ناصر ليفعل.

يقع في أغلب الأحيان الـ1.924 فدانًا التي تم بيعها في المناطق الأكثر افتقارا للخصوبة (الساحل الشمالي المالح والمليء بالمستنقعات). في هذه المناطق فقط سمح سعر الأرض لبعض الفلاحين بشراء ½ فدان. يذكر أيضا أن جزءًا من المشترين ليسوا فلاحين بأي حال من الأحوال (انظر فيما بعد).

ج – المثال الصادم هو بلا شك أراضي الملك والأسرة الحاكمة، والتي كانت ضمن عشرات الآلاف من الأفدنة التي كانت محل مطالبة من الفلاحين منذ 1919، و لم يتم بيع فدان واحد منها.

قام الحزب الشيوعي المصري بتنظيم الفلاحين في أراضي الأمير محمد علي. حيث شرع الفلاحون في احتلال الأراضي، فاستنجد محمد علي بالجيش. وأثناء معركة كفور نجم، قُتلت واحدة من الفلاحين (أماني عوض). هكذا كان ضباط ناصر يصارعون الأسرة المالكة.

2 – من الذي اشترى الأراضي المباعة؟

يسمح القانون لمالكي الأراضي أكثر من 200 فدان ببيع ما زاد من أراضيهم لمن يشاءون قبل أن تتم مصادرتها. وبسبب فقر الفلاحين، فإن كبار التجار ومضاربي المدينة وأثرياء الفلاحين والضباط الذين أثروا من التجارة بالنفوذ منذ الانقلاب وشركات الزراعة الكبرى هم من استفادوا من هذه النعمة الطارئة.

باعت الدمرداشية أراضي لعبد العزيز محيي الدين، شقيق وزير الداخلية.

وفي مطاي يقوم أحمد عبد الحكيم، أحد كبار التجار بشراء الأراضي.

وفي قرية ميت مزاح (المنصورة) أقام المزارعون المطرودون معركة ضد الشرطة، التي تم إرسالها من التجار الذين اشتروا الأراضي من لجنة الإصلاح الزراعي.

عبد المنعم عطوية، موظف، وعضو بلجنة الإصلاح الزراعي بمطاي، أصبح من الأثرياء من خلال بيعه الأراضي التي تمت مصادرتها للفلاحين الأثرياء وانتهاكه للقانون، وفي مقابل مكافآت مجزية. كما أثرى أيضا من جراء تأجيره لنفسه ولحساب صديقه، مأمور شرطة مركز لطف الله، ما يصل إلى 200 فدان.

وباتباع نفس هذه الإجراءات، أثرت كل من عائشة فهمي (في مغاغة) وإبراهيم مهدي (في دكرنس بالقرب من المنصورة)، أو حسين بسيوني

الذي يتاجر في نكلا (قرية في دميرة، وبساط، وكفر بساط ومناخلة). وكانت هذه الشخصيات الثلاث أعضاء في لجان الإصلاح الزراعي.

وحين قام عوض الخواجة، إقطاعي سرسق، الذي تفاوض لبيع الأرض مع سماسرة، نظم الحزب الشيوعي المصري الفلاحين لاحتلال الأراضي.

3 - طرد فقراء الفلاحين من أراضيهم

من أجل الحفاظ على رضاء الإقطاعيين، أعطاهم النظام العسكري حق طرد المزارعين غير القادرين على دفع ديونهم. حيث كان بيع القطن قد ضعف منذ سنوات عديدة، مما رفع أعباء الديون بشكل ملحوظ. حتى الوقت الحالي لم يكن من حق الإقطاعيين طرد المزارعين من الأراضي المؤجرة. بينما نشهد حاليا إقصاء بالجملة لفقراء المزارعين.

في المنشية الصغرى (بميت غمر): لجأ الإقطاعي أفلاطون، الذي يمتلك نصف أراضي القرية التي يعيش عليها 3000 مزارع إلى الشرطة لطرد الفلاحين المدينين.

وفي مطاي قام بالمثل الإقطاعي توفيق مجلي. والأحداث نفسها تكررت في سرسق.

في منشية اليوسفي (مركز بني مزار) اصطدمت الشرطة التي هرعت لنجدة الإقطاعي المحلي بالفلاحين، وقُتل أحدهم.

في شارميسي، وعلى أراضي عزبة الصعايدة (بمركز الزقازيق) نظم

الحزب الاحتجاجات ضد الاستيلاء على المحصول الذي أمرت به لجنة الإصلاح الزراعي. وكانت هذه المصادرة مقدرة لدفع مديونيات إيجار الأرض لفقراء الفلاحين.

وفي منية (إيتاي البارود) نظم الحزب احتجاجا ضد الإقصاء تبعا لأوامر لجنة الإصلاح الزراعي.

في بني صامت، احتج الفلاحون العاملون لدى الإقطاعي محمد زايد جلال ضد مصادرة القطن.

ونظم الحزب الفلاحين العاملين لدى الإقطاعي محمد سلطان، والمهددين بالطرد. وكذلك الحال في أراضي عزبة رزق بخيت (في مغاغة).

في فاقوس، الفلاحون الذين تظاهروا ضد الطرد تركوا المعركة للجيش.

في سرسق كان محصول الأرز قد تمت مصادرته من الإقطاعيين لنفس الأسباب.

في ضيا الكوم بالغربية (قويسنا) حاول الإقطاعي زاغو طرد مزارعيه.

بينما طالب الإقطاعي ميشيل لطف الله بتعسف إيجار عام 1950 (وهو العام الذي التهم فيه الدود المحصول). حيث يسمح له القانون الجديد بتهديد المزارعين الفقراء بالطرد.

الفلاح محمد السيد، الذي تم طرده من الأرض التي يزرعها منذ عشرين عاما، كتب شكوى لنجيب، ولكن ما من مجيب!

4 - ارتفاع سعر إيجار الأرض

من أجل تعويض الإقطاعيين، شجعت الحكومة ارتفاع قيمة إيجار الأراضي.

في 1954 بلغ إيجار الفدان في موسم الذرة (3/ 1 العام) 18 جنيها، وهو رقم قياسي. ونظم الحزب الشيوعي المصري الحركة من أجل الحصول على قيمة مرضية للفلاحين.

تجاوز الإقطاعيون الحد الأقصى للسعر الذي حدده القانون، وذلك بالتآمر مع لجان التحكيم (انظر لاحقا سياسة هذه الهيئات).

لنذكر بعض الأمثلة مثل حالة "فكرية" المعروفة، حيث كان الإقطاعيون يعيثون فسادا، ومحمد أبو زيد في ملوي أو صلاح حسين في بندره (بني مزار). وهناك آلية أخرى اتبعها الإقطاعيون في غزالة بالزقازيق، حيث تلاعبوا في أنصبتهم من توزيع محصول المزارعين.

5 - ما مصير الأراضي التي اشترتها الحكومة من الإقطاعيين؟

أ - كقاعدة عامة، لم تكن هذه الأراضي تُباع أو يتم توزيعها، ولكن تقوم الحكومة بحق الانتفاع بها مباشرة ولحسابها.

ويُسند تنظيم هذا الاستغلال للجان الإصلاح الزراعي المكونة من موظفين. وتتبع هذه اللجان نفس سياسة الإقطاعيين، فيطردون المزارعين

شديدي الفقر الذين لا يستطيعون دفع مديونياتهم، ويدفعون لعمال الزراعة أجورا أقل من الأجور التي أقرها القانون. وهم بهذا يعطون المثال للإقطاعيين ليزيدوا من استغلال الفلاحين بصورة غير مسبوقة حتى اللحظة.

تحقق لجان الإصلاح الزراعي أعلى المكاسب من بيع السماد والبذور وكذلك شراء المحاصيل، بحيث انتزعت احتكار هذه التجارة. كما حصلت أيضا على احتكار "تنظيم الري". بحيث تبيع المياه للمزراعين بسعر ثلاثة جنيهات للفدان (وهناك حالات وصلت لستة جنيهات) بينما سعر الري لا يتجاوز الجنيه للفدان. فهي ضريبة جديدة توضع على كاهل الفلاحين الفقراء.

إلى جانب هذه اللجان، توجد لجان التحكيم المكلفة بين الإقطاعيين والمزارعين. لم تصدر هذه اللجان المكونة من الإقطاعيين وأثرياء الفلاحين والموظفين أبدا حكما واحدا يدين الأثرياء.

في كل الأمثلة المذكورة أعلاه، كان المزارعون يطرّدون دائما بقرار من لجنة التحكيم وبناءً على طلب من الإقطاعيين.

نذكر حالة إنشاء (مركز بني مزار) حيث طردت اللجنة الفلاحين أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة حتى تؤجرها فيما بعد لأثرياء المزارعين الأعضاء في اللجنة نفسها. وسيقوم هؤلاء الفلاحون باستغلال الأراضي بعمالها الزراعيين، أو سيقومون بالتأجير من الباطن لمزارعين فقراء!

في دائرة الحكيم (بمغاغة) قامت اللجنة بطرد المزارعين الذين رفضوا تأجير الأرض بسعر أعلى مما أقره القانون!

وفي لجنة مطاي يقطن إسماعيل شوكت، صهر اللواء علي نجيب (شقيق محمد نجيب). وفي الأراضي التي تمت مصادرتها من إبراهيم عبد الهادي في الزرقا، تخلصت الحكومة من فقراء المزارعين.

واعترف أحد أعضاء لجنة المنصورة بأنه في مثل هذه الظروف يكون على اللجان أن يسلموا الأرض للإقطاعيين وللفلاحين المقتدرين!

ب – أين نجد الإمبرياليين؟

أقرت جريدة المصري في 1953/12/2، أنه لم يتم بيع فدان واحد من مجموع 12.029 فدانًا تديرها الحكومة في إيتاي البارود، وذلك بسبب قلة المشترين. ومع ذلك فإن المنطقة تعد من أكثر المناطق كثافة سكانية. واعترفت الحكومة أن سكان هذه المنطقة شديدو الفقر في واقع الأمر، بحيث يصعب أن يشتروا الأراضي. أما العمال الزراعيون الكثيرون في إيتاي البارود فيبدو أنهم "غير صالحين للوصول للملكية"!

كما قررت الحكومة أن تكرس 4500 فدان من هذه المنطقة لإنتاج الفاكهة والخضر من أجل الجيش الإنجليزي في القناة.

كشفت صحيفة الأهرام في 1954/7/15، عن توقيع اتفاقية بين وزير الزراعة و(النقطة الرابعة). بموجب هذا الاتفاق تم تسليم 1000 فدان

نظير القيمة المتواضعة 3500 دولار. وكانت إدارة "النقطة الرابعة" تنوي أن تربي فيها 50,000 من الدجاج في سبيل تحقيق "ثورة حيوانية في مصر"!

في رأس الحكمة تم بيع 165.000 فدان للإدارة الإمبريالية!

وفي مطاي تم تسليم 1.000 فدان اشترتها الحكومة من الإقطاعيي لطف الله إلى النقطة الرابعة، وأشير في المنطقة إلى حالات طرد لمزارعين فقراء من أراضيهم وموتهم جوعا.

ج – المكاسب العائدة من استغلال الأراضي الزراعية

هي مكاسب لا يستهان بها، اعترف سيد مرعي، عضو اللجنة العليا للإصلاح الزراعي، في جريدة الأهرام في 1954/1/17، أن الحكومة حصلت على 4 ملايين جنيه، أرباحا صافية من الانتفاع بالأراضي التي اشترتها من الإقطاعيين. وكان ناصر يعول هذا العام على عائد 6 ملايين جنيه من هذه الإدارة.

لا غرابة في ذلك، تؤجر الحكومة الأراضي بما يوازي 7 أضعاف قيمة الضريبة العقارية، ما يساوي 21 جنيها. يضاف إلى ذلك 15 جنيها تكلفة البذور والسماد التي تباع إجباريا للمزارعين. قيمة الإيجار إذن 36 جنيهًا وكانت لا تتعدى 7 جنيهات قبل الحرب. ارتفعت الأسعار فقط من 3 إلى 4 أضعاف!

بالنسبة "للتعاونيات" التي يريد البعض الإيهام بأنها "كولخوزات"،

فهي تجمعات إجبارية، وأدوات لاستغلال الفلاحين. أما الإدارة ففي أيدي ضباط المخابرات والفلاحين الميسورين الذين يحققون أرباحا كبيرة عن طريق بيع الأسمدة والبذور وشراء المحاصيل (تعفى هذه التعاونيات من المرور عبر لجان الإصلاح الزراعي التي تحتفظ في حالات أخرى باحتكار هذه التجارة). مَن المستفيد النهائي من هذه المضاربة الجديدة؟ هي البنوك التي تقدم قروضًا بأسعار الربا، وتمتنع عن تسليف الفلاحين لأنهم في معظم الأوقات مفلسون. تمثل التعاونية من هذا المنطلق ضمانا يسمح بالتوسع في مجال استثمار الاحتكارات الأجنبية!

شكل جديد من أشكال إقطاع الدولة في مصر هو إعلان الباقوري، وزير الأوقاف، أن 3790 فدانًا تم شراؤها من الأميرة فاطمة إسماعيل وسيتم تخصيصها لمصروفات الحرس الوطني وهي مؤسسة إرهابية في خدمة ناصر.

6 – رواتب عمال الزراعة

يمنع قانون الإصلاح الزراعي تكوين لجان المزارعين ونقابات العمال الزراعيين. ونفس هذا القانون يدعي إقرار راتب عمال الزراعة 18 قرشا يوميا. ولكن الأمر هنا يتعلق بإقرار كاذب يهدف لخداع الرأي العام في المدن. إذا كانت الحكومة قد حظرت النقابات في الريف، فذلك حتى تستطيع انتهاك قراراتها نفسها.

أمثلة: يدفع الإقطاعي "الشريعى" في مغاغة لعمال الزراعة 7 قروش يوميا.

في ديروط يدفع الإقطاعي "قرشي" لعمَّاله 5 قروش!

في المحرص يدفع حمزة أيضا خمسة قروش!

وبشكل عام في الأراضي التي تديرها الدولة لا يتجاوز الراتب 8 قروش.

في بندفة والمحسمة انتظم عمال الزراعة في إضراب من أجل تحسين رواتبهم.

7 – دور الحزب الشيوعي المصري المتنامي في الريف

منذ تأسيسه أوْلى الحزب الشيوعي المصري اهتماما كبيرا بمشكلات الريف. ولأول مرة في تاريخ الحركة الشيوعية في مصر يتم إنجاز عمل تنظيمي في القرى. وبفضل تجذر الحزب الشيوعي المصري في العديد من المناطق بين العمال الزراعيين، وفقراء المزارعين وصغار الفلاحين، أصبح الحزب قوة سياسية غير قابلة للانكسار في البلاد.

فمنذ عام تقريبا نقل الحزب الشيوعي المصري جزءا كبيرا من كوادره إلى الريف. كان الهدف من هذا القرار الحفاظ على تنظيم الحزب من القمع الدموي الذي انتشر في المدينة، وفي نفس الوقت أن يأتي تجذير الحزب في الريف بثماره.

ما هي باختصار المعارك التي يديرها الحزب في الريف؟

1 – الدفاع عن المصالح المباشرة للفلاحين:

أ – المعارك الاقتصادية:

استغل الحزب الشيوعي المصري فرصة المطالب البسيطة للفلاحين لتكوين لجنة للفلاحين. لم يهمل الحزب أي استحقاق مهما كان بسيطا. هناك مثال أبو تيج، حيث نظم الحزب الفلاحين الذين يطالبون بحفر قناة لتفادي الفيضانات.

أقنعت تجربة التنظيم الفلاحين بفاعلية النضال. بدأت لجان الفلاحين المعارك على صعيد الإصلاح الزراعي. أدان الحزب بيع الأراضي للفلاحين الأثرياء والضباط وتجار المدينة. حيث طالبوا ببيع الأراضي للفلاحين الفقراء (طبقا للتطبيق الحرفي للقانون) حتى تنكشف لجان الإصلاح الزراعي.

تدير لجان الفلاحين الصراع لخفض قيمة إيجار الأراضي الزراعية لرفع رواتب هؤلاء العمال الزراعيين، وذلك لفرض احترام قانون 1952عندما يتم انتهاكه.

ب – وضع اليد على الأراضي

سرعان ما تفهم صغار الفلاحين الذين تعرضوا للطرد على يد هجوم إقطاعي مستفيدًا من البنود المواتية له في قانون 1952، أن وضع اليد على الأراضي هو الوسيلة الفاعلة للدفاع. وبعد وضع اليد على الأراضي لم يتأخروا في المطالبة بتوزيعها بالمجان.

احتل الفلاحون أراضي الإقطاعي مصطفى سرناج (الغربية) وقسّموها. استدعى سرناج الجيش. وبعد معركة وحشية تمت محاكمة 120 فلاحا أمام محكمة عسكرية خاصة.

في مطاي نظم الحزب مظاهرة من الفلاحين لتوزيع الأراضي.

في سمبو (ميت غمر) قام الإقطاعي حسين فودة بطرد المزارعين لبيع الأرض لضباط، رفض الفلاحون ترك الأرض التي يزرعونها منذ أجيال مضت، خاض ألف جندي معركة حقيقية (ناصر يكون كريما عندما يخص الأمر الدفاع عن زملائه) راح ضحيتها قتيلان وأصيب العشرات.

في نصفه: كان هناك لجنة للفلاحين لاحتلال الأراضي التي يرغبون في طرد فلاحيها.

2 – البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي المصري:

قدم الحزب الشيوعي المصري للفلاحين برنامجا من 8 نقاط بيانها كالتالي:

– خفض قيمة إيجار الأرض الزراعية.

– رفع قيمة رواتب العمال الزراعيين.

– تحسين شبكة الطرق، وتوصيل مياه الشرب وإنشاء المستشفيات.

– نزع ملكية من يملك أكثر من 50 فدانًا (الإقطاعيين) والتوزيع المجاني للأراضي. التوزيع الفوري لأراضي الملك.

- حرية تكوين النقابات للفلاحين.

- إلغاء القرارات المقيدة لحق تصويت الفلاحين، وحق الترشح للبرلمان والمجالس المحلية.

- إلغاء القرارات التي تضع المحاصيل الزراعية تحت تصرف الجيش والإمبرياليين.

- معارضة استخدام الجيش المصري المكون من أبناء الفلاحين في حروب إمبريالية.

تقوم صحيفة الفلاح بإعادة نشر هذا البرنامج كل شهر، ويتم نشره في الريف المصري كله.

3 - النضال السياسي في الريف:

هنا أيضا ينظم الحزب الشيوعي المصري النضال السياسي للفلاحين المصريين عن طريق الأمثلة الحية. فقد نظم الحزب الشيوعي المصري فلاحي أبو قرقاص ضد فرض ضرائب إضافية للإنفاق على "احتفالات التحرير".

في أبو شحاتة (مطاي) ارتفعت الاحتجاجات ضد وصول عبد المنعم عطويا، عدو الفلاحين عضو لجنة الإصلاح الزراعي، ومن هنا كان الاحتجاج على سياسة الإصلاح الزراعي ككل.

وكانت نتائج هذه السياسة إيجابية. والدليل على ذلك الاستقبال

الذي قوبل به ضباط مجلس قيادة الثورة في جولتهم. في السنبلاوين رفض الفلاحون الالتزام بأوامر الشرطة، واستقبال الوزراء في هذه الجولة. قامت الشرطة باحتجاز عشرات الرهائن. وتلبية لنداء الحزب الشيوعي المصري توجه الفلاحون للقرية وحرروا زملاءهم من قسم الشرطة.

نظم الحزب الشيوعي المصري في أسيوط مظاهرة عند زيارة ناصر تحت شعار "الأرض".

شاهد الوزراء في جولتهم في كل قرى الصعيد صور زعماء الثورة ملطخة بروث البقر!

الخلاصة

نقدم هنا وصفا شديد الاختصار مزوَّدا بالأمثلة المقدمة من بعض أعداد جريدة الفلاح أرقام: (14 – 15 – 16 – 17 – 26 – 27). هذه الصحيفة التي كانت تصدر بانتظام شديد (نحن في ديسمبر 1955 في العدد 39) تشهد على وجود شبكة قوية للجان الفلاحين التي أنشأها الحزب (انظر تنوع البلدات التي تستقي منها الجريدة الأخبار المنتظمة). ويدل صدور صحيفة سياسية موجَّهة إلى قرى الصعيد منذ عدة أشهر على التقدم الحالي للحزب في هذا المجال.

من المهم مقارنة التحليل الدقيق الذي يقدمه بانتظام الحزب الشيوعي المصري عن تطور الوضع في الريف بالرطان والأحاديث العامة التي

تقدمها حدتو. ففي نشرة حدتو في الخارج (الإصدار الوحيد الفاعل في الوقت الحالي لهذه المنظمة) نجد بالفعل تحليلات "عامة"، ومقالات حول سياسة هدم سلطة الإقطاعيين، وتعليقات (غالبها انتهازي) عن قانون 1952 ولكن لا شيء ملموس عن قرية بعينها في مصر. كلما اتجهنا إلى أدبيات هذه المنظمة كلما ابتعدنا عن الواقع المصري لنركز على (النظرية العامة) يشهد على ذلك العنوان الجديد (شديد الادعاء) أي نشرة الحزب الشيوعي المتحد (أو حدتو سابقا): "كفاح شعوب الشرق الأوسط". تضم الصحيفة تعليقات عن سياسة بغداد ودمشق والخرطوم.. إلخ، ولكن نجد تناقصا في الأخبار المتعلقة بالنضال في مواقع حدوثه في مصر.

(ديسمبر 1955)

الوثيقة الرابعة

أمة عربية أم أمم عربية

هل توجد أمة عربية أم أمم عربية؟ هل هذه الأمم صحيحة البنية؟ ما مضمون كلمة الوحدة العربية؟ هل تخفي الوحدة العربية أملا حقيقيا للشعوب العربية في التوحد أم هي مجرد أصداء بقايا ماض بعيد في ضمير ملايين الأفراد قربت بينهم وحدة الظلم؟

إن الأهمية السياسية للمشاكل العربية الحالية تدفع القارئ، بشكل متزايد، لطرح هذه الأسئلة. نحن لا ندعي هنا حل هذه المشاكل بشكل نهائي، ولكن نقدم فقط بعض العناصر التي تسمح برؤية أكثر وضوحا لهذه القضايا الصعبة ودائمة الحركة.

1 – الظروف التاريخية لتكوين الأمم المُستعمرة

ظهرت الأمة باعتبارها تصنيفًا تاريخيًا عند تشكُّل السوق الرأسمالي. فوحدة السوق التي تحققها الرأسمالية هي فقط التي مزجت الجماعات الريفية في أمة واحدة حقيقية. في الفترات السابقة على الرأسمالية، لم تكن هناك أمم، رغم أنه كانت هناك جماعات متقاربة باللغة (تجمع لغوي) وبالتاريخ وحتى في إطار الاستقرار لمدة طويلة الذي ربط مصير أقاليم مختلفة. ولكن لم تكن هناك أي أسس اقتصادية متينة لهذه الوحدات التي كانت مصر واليونان وإيطاليا القديمة وفرنسا وإنجلترا واليابان والصين في القرون الوسطى، هذا دون الحديث عن إمبراطوريات قديمة تكونت وتفككت بسرعة مدهشة.

تم تكوين الأمم بشكل نهائي في فترة نمو الرأسمالية على أساس السوق

القومي، وتحت قيادة البرجوازية. أخذت البرجوازية المتقدمة مبادرة التوحيد، وفرضت كوادرها ولغتها على باقي الأمم التي كانت في طور التكوين. ففي فرنسا كانت برجوازية الشمال هي التي كونت الأمة، والتي فرضت لغتها (لغة الوا)، وأزاحت لغات (الأوك) لتلعب دور اللغة العامية.

لم ينجح نمو الرأسمالية في تدمير آثار الاقتصاد الإقطاعي القديم بشكل جذري. فقد استمر في كل مكان فلاحون ضعيفو الارتباط بمنظومة الاقتصاد القومي، ومنكفئون على أنفسهم (اقتصاد العيش أو الوجود) وهذا يفسر الحيوية المدهشة لبعض لهجات الفلاحين في المناطق الأكثر تخلفا (جنوب فرنسا على سبيل المثال). في هذا الصدد، نجد أن الاشتراكية هي التي تحقق اللحمة العمالية للفلاحين، عن طريق الدمج لأول مرة وبشكل جذري لهذه الجموع من الفلاحين في هيئة اقتصادية متجانسة، تكمل عمل البرجوازية وتحقق بشكل كامل مفهوم الأمة.

تلك كانت الظروف التي تكونت فيها الأمم الأوربية. وتختلف هذه الظروف التاريخية في البلدن المستعمرة. إن شعوب ما وراء البحار كانت لا تزال في مرحلة متخلفة بشكل ما عندما سقطت تحت الاستعمار. لم تكن في أي مكان أمة بمعنى الكلمة، حتى عندما كان هناك وجود لمركزية دولة فاعلة (الصين ومصر وفارس وتونس والمغرب... إلخ) فقد أدخلت السيطرة الإمبريالية في هذه البلاد المستعمرة بذور النمو الرأسمالي، وبرغم الظروف الخاصة لهذا النمو، والتي جعلته بطيئا وغير كامل، وترك قطاعات

واسعة من الاقتصاد تنتمي إلى الماضي دون أن تمس. من هذه الزاوية نجد أن كل الدول المُستعمرة (أو التي تحررت حديثا من الاستعمار) أمم في حالة التكوين، في حالة تكوين متقدمة بشكل أو آخر طبقا لدرجة النمو الرأسمالي. وفي حالة التكوين أيضا من حيث الحدود المصطنعة بشكل ما، تلك الحدود التي خلقها تقسيم العالم الاستعماري بين الإمبرياليين، وفي هذا الإطار تحصل الدول المُستعمرة على استقلال ذي فاعلية محدودة وفي فترات مختلفة. وأحيانا تحصل تجمعات كبيرة على الاستقلال: مثال الهند.

تستهدف الاشتراكية مهمة توحيد الكون على مراحل. الأمر الذي لا تستطيع الرأسمالية تحقيقه بشكل كامل، حتى في الوقت الذي تكونت فيه سوق عالمية في عصر الإمبريالية. لايتحقق هذا التوحيد إلا في رووس أنصار نظرية المؤرخين الجدد الخاصة بـ"الإمبريالية الكبرى : super imperialism " التي توحد الكون، لم يعرف التاريخ سوى الإمبرياليين المتنافسين، دول إمبريالية وأخرى مُستعمرة، لذلك فإن الشعوب التي كانت تحت الاستعمار ووصلت إلى مستوى الأمة في إطار الاشتراكية (الدول الآسيوية التابعة للاتحاد السوفيتي) تقوم بتكوين سوق موحد متعدد الجنسيات (السوق السوفيتية)، يختلف عن الإطار المحدود للأمم المتصارعة، صراع الأخوة كما كانت الحال في أوربا عند نمو الرأسمالية. ويحدث تكوين الأمم في إطار الاشتراكية في ظروف تبسط عملية ذوبان الأمم لاحقا، واختفائها.

لهذه الملحوظة أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المُستعمرة، وتلك التي

كانت مستعمرة في السابق، بما أننا في زمن الثورة الاشتراكية العالمية، ولهذا السبب لن يكون لدى البرجوازية الوليدة في هذه البلدان لا الوقت ولا الوسائل لاستكمال بناء مجتمع رأسمالي، وأن تبقى، بالتالي، حتى انتهاء تكوين الأمة. في يوم من الأيام ستأخذ البروليتاريا، أي طبقة العمال، قيادة حركة التحرير، وسيكتمل بناء الأمة تحت قيادتها. وستتحدد مكانة البرجوازية في هذا البناء الاشتراكي ذي النمط الجديد طبقا لدرجة مشاركتها في حركة التحرر. ستكون مكانتها كبيرة في الأماكن التي تقود فيها الآن الحركة، وسيتكون شكل جديد من التحالف بين الطبقات الثورية نشهد حاليا الملامح الأولى لتشكله في بعض البلدان (الهند وإندونيسيا وبورما ولاوس وكمبوديا وسوريا ومصر والسودان والأردن) مما سيسمح بالانتقال إلى الاشتراكية في ظروف جديدة كلية. وقد فتح المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفيتي آفاقا مثيرة للحماس على هذا الصعيد.

2 – العناصر التاريخية للمشكلة العربية

قيل في مكان ما عن الإمبراطورية العربية؛ إنها كانت آخر إمبراطورية من الطراز القديم. وهذا صحيح. لقد كان الإسلام في الجزيرة العربية مظهرًا أيديولوجيًا لثورة اجتماعية من خلالها أخذ مجتمع الطبقات مكان المجتمع الشيوعي البدائي المتفكك. هذا ما أثبته مكسيم رودنسون بوضوح شديد في مؤتمر عقد حديثا. يبدو أن مجتمع الطبقات الجديد ينتمي إلى النموذج الإقطاعي الذي يعتمد على الرق، بمعنى النموذج "الآسيوي" طبقا لمصطلح

ماركس الذي حلل الفارق بين هذا النموذج لمجتمع الطبقات ومجتمعات الرق في اليونان أو روما القديمة.

اصطدم المجتمع العربي الجديد بالمجتمعات الشرقية التي كانت في قمة الاضمحلال (في الواقع لم تكن سوى ثورة اجتماعية وليس اضمحلالا) في الشرق حيث كان الإقطاع يتشكل، وحيث نظام الرق كان في حالة تدهور ليحل محله الإقطاع الجديد. أخذ هذا الانتقال الثوري العديد من القرون ليتحقق بالكامل في كل مكان في الشرق كما في أوربا، بسبب حالة انعدام الوعي التي كانت تحدث فيها العملية. الأمر الذي يوضح بين قوسين الدور الإيجابي للأيديولوجية الواعية التي تسمح للمجتمع بتحقيق ثورته الضرورية بمعاناة أقل بآلاف المرات.

في هذه الظروف، كان انتصار العرب صاعقا. لكنه أمر مبرر تماما. فإن الإعجاز العربي لا وجود له بالضبط مثل الإعجاز الفارسي والروماني والمغولي.

كانت الإمبراطورية العربية آخر إمبراطورية قديمة. وقد سرَّعت مسيرة تكوين الإقطاع. وهكذا أصبح الإسلام أيديولوجية الطبقة الإقطاعية الجديدة. يفسر الطابع الإقطاعي –المتمسك بنظام الرق للمجتمع العربي في أيام الرسول– استعداد الإسلام ليكون أيديولوجية الإقطاع الجديد، بعد أن كان أيديولوجية الطبقة المسيطرة الإقطاعية المتمسكة بنظام الرق في الجزيرة العربية. إن اضمحلال هذه الإمبراطورية (التى لم تكن وحدة متماسكة) يعني تفككها إلى أقاليم إقطاعية، كان متضمنا في انتصارها.

ولا يمكن حسابه على عوامل خارجية؛ مثل الغزو التركي، كما يروق وصفه للمؤرخين البرجوازيين، العرب والأوربيين.

لا يعني وجود تلك الإمبراطورية إثبات وجود أمة عربية في فترة معينة. كما أنه أيضا من العبث الحديث عن أمة عربية في القرن التاسع، أو أمة رومانية في القرن الثالث، أو أمة مغولية في القرن السادس عشر. ومع ذلك تركت الإمبراطورية العربية وراءها حقائق عميقة. أولا دين واحد: الإسلام. تم نشره بنفس الطريقة التي نشرت بها الإمبراطورية الرومانية الوثنية القديمة في أول الأمر ثم المسيحية في كل أنحائها. ثم اللغة، وهنا أيضا التشابه الصادم مع التطور الروماني. لم تنتصر اللغة العربية في كل مكان فقد قاومتها اللغات الفارسية والأردية والأفغانية والتركية. كما هي الحال بالنسبة اللغة اللاتينية التي تغلبت على اللغة الكلتية، ولكنها لم تتغلب على اليونانية. وبالتالي في الإمبراطورية الرومانية القديمة، تكونت لغات رومانية مأخوذة من اللغة اللاتينية، ونجد في بلدان أخرى اللغة الجرمانية واللغة اليونانية واللغة السلافية التي ظلت مستقلة عن اللاتينية. إن الافتراضات في مجال التاريخ خطيرة. لكن هناك آلاف الدلائل تثبت أنه خلال الفترات الإقطاعية الطويلة التي عاشتها الدول العربية منذ القرن السابع وحتى الآن كانت هناك لغات عربية (اللغات المحلية اللهجات) في حالة تشكل. وإذا كانت الرأسمالية قد نمت في البلاد العربية قبل استعمارها كان من المحتمل أن نرى لغة عربية مصرية، ولغة عربية سورية... إلخ، كانت هذه اللغات كونت لغات حقيقية، كما حدث بالنسبة للغات الرومانية التي أحالت اللغة اللاتينية إلى لغة ميتة بعد أن حلت محلها.

توقف تطور تكوين اللغة مثله مثل تكون الأمم العربية التي كانت مرتبطة بها بسبب الاستعمار. وتكونت الأمة في هذه البلدان في ظروف جديدة مثل تكون اللغة. فهل قضت اللغة العربية الفصحى على هذه اللغات؟ إن قصور اللهجات التي لا تزال ريفية (في حين أن اللغات الرومانية تم إثراؤها آنذاك بنمو الرأسمالية) يفسر بوضوح النجاح الباهر للفصحى في هذا المجال. فمنذ خمسين عاما لم يكن من المعتاد لاثنين من المثقفين المصريين تبادل كلمتين باللغة العربية الفصحى. أما اليوم فإن طالبا مصريا وآخر تونسيا في باريس يفهم بعضهما بعضًا بامتياز، باستخدام كل منهما لغة حية يتزايد اقترابها من اللغة العربية الفصحى (ما عدا اللكنة التي تبقى).

لم تترك الإمبراطورية العربية وراءها من العناصر المؤدية للوحدة القومية أكثر مما تركته الإمبراطورية الرومانية. ولكنها لم تمح آثارها بالتطور الرأسمالي مثلما حدث مع الإمبراطورية الرومانية في أوربا، وإذا كان هناك عشية الاستعمار وجود "لعالم عربي" فالأمر مثلما كان هناك في القرون الوسطى "عالم مسيحي". هذه الحقيقة الأخيرة تم تخطيها بتكوين أمم مستقلة، الأمر الذي لم يتحقق في البلاد العربية.

جاء النضال ضد الإمبرياليين ليضيف أيضا إلى هذه العناصر المشتركة رابطا أكثر قوة. في الواقع لم يكن هناك نزاع تقليدي خطير بين مختلف البلاد العربية كما هي الحال في حدود العالم الإسلامي (بين هندوس ومسلمين) أو في مناطق أخرى من العالم المُستعمر. إن الكراهية التي تسود بين الهاشميين

والسعوديين أمر حديث، وكان ثمرة الدبلوماسية الإمبريالية. نجد دائما في كل العالم المُستعمر النزاعات التقليدية والاصطناعية تنتقل إلى المقام الثاني مع الوقت مثل مناورات التقسيم. ومنذ مؤتمر بندونج يمكن القول نوعا ما بأن إدراك ضرورة تنسيق النضال قضى على النزاعات التقليدية. لكن الشعور برابطة نضال حقيقية وعميقة تتخطى بمسافة الإطار العربي (76 مليون نسمة) أو حتى الإطار الإسلامي (350 مليونًا) اللذين يتم الخلط بينهما أحيانا (يوجد في الدول العربية كثير من المسيحيين) لكي نجمل، الهند هندوسية وأفريقيا إحيائية وبورما بوذية وإثيوبيا مسيحية... إلخ. في الواقع إن الوحدة العربية راسخة بشدة في بعض البلاد على الأقل (سوريا والعراق والأردن) أكثر رسوخا من الوحدة الإسلامية التي لم تكن أبدا حقيقية.

الأمر ليس بالمصادفة. فمن السهل وصف الوحدة الإسلامية بأنها رجعية لأنها تستهدف الاتحاد السوفيتي ووحدة الهند ووحدة إندونيسيا، ولأنها مؤسسة على التشدد الديني وتعطي لرجال الدين الرجعيين قيادة الحركة. لكن الوحدة الإسلامية لم تكن أبدا قوة كبرى. في الواقع الحقيقة الوحيدة أن الباكستاني أو الإندونيسي ينتفض بشدة عندما يكون الأمر متعلقًا بمصير أخ مسلم من المُستعمَرين أكثر مما يكون الأمر يخص مُستعمَرا غير مسلم. أما بالنسبة للوحدة العربية فلها جذور أكثر عمقا.

برغم جهود التقسيم، فإن خلق سوق مشترك في مناطق واسعة من العالم المُستعمر قد أسهم في تدعيم وحدة الشعوب المختلفة. في موقع

آخر، أثناء فترة الاستعمار، تم تدعيم العناصر المكونة للأمة التي كانت موجودة على أسس محددة بالتاريخ سلفا. على سبيل المثال مصر وتونس والمغرب حدث لها مزيد من التفرد. ولكن أحيانا كان يوقف الاستعمار مسيرة الوحدة القومية في بداياتها. هذا ما حدث في حالة الشرق الأوسط الآسيوي.

لنوضح، في الجزء الشمالي من الشرق الأوسط العربي الآسيوي في العصر العثماني (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين) كانت الأمة العربية في طريقها للتشكل في القرن التاسع عشر. وذلك في قلب الإمبراطورية العثمانية التي كانت قد دخلت في طوْر الاضمحلال، واستعمرها الإمبرياليون الأوربيون، وتكونت شيئا فشيئا طبقة برجوازية عربية كانت مسئولة عن الإنتاج الثقافي في هذه الفترة (النهضة العربية في القرن التاسع عشر) وسنلحظ في ذات الوقت اتساع الحركة التحررية المناهضة للإمبريالية في مضمونها وفي شكلها العربي. ولا جدوى من البحث عما إذا كان هذا الكاتب عراقيا أو سوريا أو فلسطينيا. لكنه عربي.

مضمون تسمية سوري وعراقي لا تتعدى كونها وصفا لإقليم من أمة واحدة في حالة تشكل. يثبت البحث الدقيق للأحداث أنه بين عام 1900 وعام 1914 حدث تطور غير عادي للتبادل الداخلي في كل هذه المنطقة. في هذه الفترة كانت هناك أمة عربية تتكون. هذه الأمة لا تتطابق بالمرة ومجموع المساحة الجغرافية للامبراطورية العربية القديمة (من المحيط الأطلنطي إلى الخليج الفارسي) ولكنها مناظرة لمجموعة أقل مساحة، إنها

منطقة "الهلال الخصيب". والدليل على هذه الحقيقة، أن هناك لغة عربية شرقية هي لهجة هذه المنطقة بالكامل (سوريا وفلسطين والعراق).

أثناء حرب 1914، استدعى الإمبرياليون الإنجليز النزعة القومية لهذه الأمة العربية التي تتشكل، كما فعلوا ذلك مع التشيك والكروات. بالطبع لم تكن لدى الإمبرياليين النية في الالتزام بالعهود. وكانت هناك معاهدة خفية بين الإنجليز والفرنسيين (معاهدة سايكس بيكو) التي سبق أن قسمت البلاد. زد على ذلك أن التقسيم تم بأسلوب اصطناعي دون وضع الواقع القومي في الاعتبار، ولا حتى الواقع الجغرافي الأساسي. وهكذا لم تضم سوريا الفرنسية حتى كل الولاية التركية القديمة التي كانت تحمل نفس الاسم، والتي كانت تمتد بعيدا في الجنوب الذي سمِّي باسم مستعار "شرق الأردن" بينما الموصل في الشمال توضع تحت الانتداب الفرنسي.

جاء السلام، وفرض الإمبرياليون مشروعهم بعد معارك عنيفة (دامت الحرب في سوريا حتى 1925). وقبلت البرجوازية العربية بضعف أن تتنحى بعد أن خانها الإمبرياليون ووراءهم كبار الإقطاعيين (حاول زعيم قبيلة من الصحراء، حسين، أن يكوِّن مملكة عربية موحدة، فطرده الفرنسيون من دمشق في 1920، وارتضى أن يضع ابنيه على العروش التي شيدها لهما الإنجليز في العراق وفي شرق الأردن)، ولكن القوميين العرب أبدا لم يتخلوا عن توحيد بلادهم.

سيقال إن الحدود مهما كانت صناعية، تخلق حقيقة موضوعية في نهاية الأمر. ولكنها غير كاملة. خَلف تمزيق الشرق العربي أيضا "لبنانا

كبيرا" مصطنعا لا يتناسب مع أي واقع اقتصادي، أو قومي أو حتى ديني (50 % مسلمين و50 % مسيحيين)، وشرق أردن لا معنى له. ألم يحاول الإمبرياليون الفرنسيون زيادة التقسيم لسوريا بخلق انتدابين –العلويون وجبل الدروز– محاولين تأجيج حدة الاختلافات الدينية الصغرى؟

بعد ذلك استخدم الإمبرياليون شعار الوحدة العربية. لكنهم استخدموا التنافسية المحلية بكثرة أيضا، وقد اعتمدوا على تمزيق الشرق العربي. لقد كان من السهل عليهم خلال عشرين عاما وضع الدول العربية المقسمة اصطناعيا في مواجهة بعضها البعض، وهي دول لا تستطيع العيش وهي منفصلة عن بعضها بعضًا.

فحص الميزان الحسابي لشرق الأردن كان بنّاءَ بشدة في هذا الصدد. فإن العجز غير العادي للميزان التجاري (أعلى 3 مرات على الأقل من حجم الواردات) كان يغطًّى من جانب عن طريق إعانات من إدارة المستعمرات (التي فضلا عن ذلك كانت تكمل ميزانية هذه الدولة الاصطناعية)، ومن جانب آخر فإن جزءا كبيرا تغطيه تحويلات التجار العرب المنتمين لشرق الأردن ويقيمون في سوريا وفلسطين. الأمر الذي يظهر إلى أي مدى كان التبادل الداخلي متطورا قبل تقسيم 1919، وإلى أي مدى كانت الدول حديثة التكوين اصطناعية وغير حقيقية.

لقد استفاد الإمبرياليون من هذا الوضع الذي صنعوه بأنفسهم. وفي إطار هذه الحدود حصلت الدول العربية تدريجيا على استقلالها. واليوم هناك شعور بحاجة ماسة للتوحد. نعرف أن الأردن موجود حاليا بفضل

المعونات المصرية والسورية والسعودية التي حلت محل معونات إدارة المستعمرات. ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يكون إلا وضعا مؤقتا، وفي يوم من الأيام لابد من مواجهة مشكلة وحدة سوريا والأردن.

من الملاحظ أن أحزاب اليسار في سوريا والأردن (الحزب الاشتراكي العربي والأحزاب الشيوعية) هم من أنصار الوحدة الأكثر حماسا وليست أحزاب اليمين، وخاصة الحزب الاشتراكي العربي، المشترك في كل دول الهلال الخصيب والذي يدافع، على خلفية إيديولوجية ذات نزعة اشتراكية مبهمة، وغامضة بعض الشيء، بقوة وحزم عن مصالح البرجوازية الوطنية المناهضة للإمبريالية إلى جانب الأحزاب الشيوعية. ولكن رجال اليسار هؤلاء وأيضا "هؤلاء القوميون العرب" كما يقولون في الشرق، هؤلاء الرجال هم الأكثر حماسا للوحدة العربية، وهم أيضا الأكثر حسما في دفاعهم عن الاستقلال السوري ضد أهداف العملاء العراقيين للإمبريالية. ولكن هناك فقط تناقضًا ظاهريًا، لأن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار استقلال حقيقي. فيمكن إذن أن تتحقق الوحدة في إطار يتخطى إطار القومية العربية تحت التكوين (الهلال الخصيب) لتشمل مصر والمملكة العربية السعودية. في حالة أن كل هذه الأمم العربية لم تتكون بعد، ولا تستطيع استكمال هذا التكون إلا في الإطار الاشتراكي، وحيث إن العناصر المشتركة كثيرة العدد، ولا يشترط أن تتصل حدود الدولة مع حدود الأمم، فإنه من الممكن أن يلعب مشروع وحدة مصر وسوريا دورا إيجابيا.

3 – شعار الوحدة العربية

لقد قلنا إن الإمبرياليين استخدموا هذا الشعار ضد الأتراك في عام1914. لقد خذلوا طموحا شرعيا للشعوب وللبرجوازية العربية في هذا العصر. واستخدموا هذا الشعار أخيرًا. وخلال الحرب العالمية الثانية استدعى الإنجليز المشاعر العربية لطرد خصومهم الفرنسيين من سوريا ولبنان، على أمل أن يستطيعوا "ملء الفراغ" طبقا لتعبير اليوم. والجامعة العربية التي أنشئت عام 1944 لم يكن لديها هدف آخر. وعند إنشائها حدد لها الإنجليز هذا الدور المتواضع.

هل كانت الجامعة العربية بعد تكوينها "جامعة رجعية" أم "جامعة تقدمية"؟ إنه سؤال لا معنى له. لقد كانت الجامعة حالها حال الحكومات التي تكوِّنها. لقد خدمت المصالح الإمبريالية عندما ذهب الإقطاعيون العرب الذين كانوا في السلطة في كل مكان إلى الحرب، بدلا من قبول القرار الحكيم بتقسيم فلسطين، وهذا الذي كان الصهاينة يهدفون إليه لتشتيت انتباه الشعوب التي تناضل ضد الإمبريالية الإنجليزية، الموجودة بشكل كلي آنذاك في صورة جيش احتلال في مصر وفي شرق الأردن وفي العراق. نتج عن هذه الحرب التوسع في مساحة إسرائيل وهجرة مليون فلاح عربي تم طردهم من أراضيهم، الأمر الذي شارك في خلق هذا الوضع في الشرق الأوسط الذي استغله الإمبرياليون، و لم يمض بعد وقت طويل حتى دفعوا بإسرائيل عميلتهم ضد مصر.

لكن عندما أخذت البرجوازية القومية زمام السلطة في مصر وسوريا

والأردن، أصبحت الجامعة العربية أداة لسياسة مناهضة للإمبريالية وأداة لسياسة السلام. هل نستطيع أن ننسي أن الجامعة العربية كانت صاحبة مبادرة التجمع الآسيوي الأفريقي المشهور داخل الأمم المتحدة. هذا التقارب بين الشعوب الآسيوية والأفريقية التي أسهمت في تدعيمه، وتوج في باندونج بتكوين منطقة سلام كبيرة، ونحن في غنى عن التأكيد على أهميتها بعد المؤتمر العشرين. وعندها استخدم الإمبرياليون كل وسائلهم. دفعوا بالعراق الذي كان لا يزال تحت يد عميلهم نوري السعيد، ليحاول غزو سوريا والأردن باسم الوحدة العربية المستهدفة. ولكن ارتكزوا بشدة على الاختلافات بين الجماعات المحلية وعلى المصالح البائسة للإقطاعيين المحليين الذين من مصلحتهم أن يظل الشرق العربي ممزقا.

بالأمس عندما كان تاريخ الشرق الأوسط عبارة عن سلسلة من الحكام الدُّمى، بعضها عميل للإنجليز والبعض الآخر عميل للأمريكيين، كان بعض الإمبرياليين أحيانا مع الوحدة العربية وأحيانا ضدها طبقا لظروف اللحظة. وهكذا كان الإنجليز مع فكرة الهلال الخصيب أو "سوريا الكبرى" عندما كانت الحكومة السورية تحت يد الأمريكيين. معتقدين أنهم يستطيعون الحد من تدخلهم عن طريق عملائهم الهاشميين.

ظهر اليوم في الشرق الوسط عنصر جديد: الشعب والبرجوازية القومية، والتفكير بعبارات قديمة في هذه الظروف، سينتمي لفترة تاريخية متأخرة عن الأحداث.

يأتي مثال السودان ليؤكد بعمق هذه التغيرات. السودان التي احتلتها

مصر في القرن التاسع عشر أصبحت بعد ذلك مستعمرة إنجليزية منفصلة عن مصر، هي الأخرى أمة في حالة التكوين، أمة عربية طبقا للغة والثقافة بالنسبة لثلثي شعبها مع أنه أسود. ارتكز الإنجليز هنا على الاختلافات الحقيقية بين السودانيين والمصريين ليؤخروا الحركة التحررية في وادي النيل. وفي النهاية وصلت الخلافات الإنجليزية المصرية -برغم كل شيء- إلى استقلال السودان استقلالا كان يجب أن يظل مزيفا طبقًا لتصور الإمبرياليين، ولكنه أصبح حقيقيا في ظل الظروف الجديدة. ولم يكن التقارب أبدا بهذه الشدة بين الشعبين الشقيقين بالتاريخ والثقافة واللغة (اللغة العربية في السودان لا تختلف عنها في مصر) إلا عندما تم استبعاد الإمبرياليين من الوادي، وعندما أخذت البرجوازية في مصر والسودان في يدها إدارة الشئون السياسية. من الذي يقف ضد هذا التقارب وضد انضمام السودان إلى جامعة الدول العربية وضد فكرة تنمية الروابط الفدرالية بين البلدين؟ الأحزاب الرجعية والإمبرياليون الذين يتشدَّقون بالبلد ووجود أقليات إحيائية. من يؤيد هذا التقارب؟ كل الأحزاب اليسارية والأحزاب البرجوازية القومية (الأحزاب الحكومية) والجماهير الشعبية (الأحزاب الشيوعية في كل من البلدين والجبهة المناهضة للإمبرياليين في السودان... إلخ).

الخاتمة:

1 – لم تؤسس الإمبراطورية العربية في القرون الوسطى لأمة عربية من المحيط الأطلنطي إلى الخليج الفارسي. ومع ذلك تركت وراءها آثارا عميقة لم يمحها التطور اللاحق للأمم المستقلة.

2 – لا توجد أمة عربية في حالة التكوين من المحيط الأطلنطي إلى الخليج الفارسي، ولكن أمم عربية في حالة التكوين. إلا أنه في الشرق الأدنى كانت هناك أمة عربية في حالة التكوين عندما مزَّقت هذه المنطقة من العالم تقسيما اصطناعيا.

3 – إن مضمون كلمة الوحدة العربية يختلف طبقًا للظروف السياسية، وكلنها في عصر التحرر العام في الشرق الأوسط من نير الإمبرياليين، كانت تلعب بشكل عام دورا إيجابيًا.

الخلاصة

وحدة العمل وتعددية الأطراف في الحركة نحو الاشتراكية

الحركة إلى الاشتراكية

يخص موضوع هذه الدراسة، ذلك التحدي الدائم الذي تواجهه جميع الحركات الشعبية القائمة بطعن النظام الرأسمالي. وأقصد بالقول عن هذا "الطعن" جميع الحركات الفاعلة في الساحة، سواءً كان هدفها التخلص بشكل جذري من نظام قائم على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الحديثة (أي رأس المال) أم كانت تلك الحركات –دون أن تسعى إلى هذا الهدف الجذري– تقوم بتعبئة العمال من أجل إنجاز تحول في العلاقات بين رأس المال والعمل، بشرط أن يكون للتحولات المعنية قدر ملحوظ من الفاعلية. فجميع هذه الحركات يشارك –بدرجة ما– في الخروج إلى ما بعد الرأسمالية.

علمًا بأن رأس المال يستطيع في بعض الظروف أن يتكيف لما تقتضيه هذه التحولات، فيصعب رسم الحدود بين توافر الفاعلية أو غيابها في مجال إستراتيجيات النضال. وكذلك يظل التمييز بين الأهداف الإستراتيجية وخطط التكتيك ملتبسًا في كثير من الأحيان.

ويمكن النظر إلى العديد من هذه الحركات على أنها تجليات للحركة العامة نحو الاشتراكية. علمًا بأن هذا التوصيف ("نحو الاشتراكية") يميزها عما حمل من معنى إستراتيجيات الأحزاب الشيوعية التي رسمت لنفسها هدف التوصل للحكم من أجل "بناء الاشتراكية". إذ كان يُعتبر معلومًا سابقًا ويمكن تلخيصه في كلمتين: التأميم والتخطيط.

هذا بينما مفهوم "الحركة الاشتراكية" لا يحدد مسبقًا مضمون الاشتراكية، فيترك الباب مفتوحًا على قيام الأجيال المقبلة بإبداع وسائل لحم النسيج الاجتماعي الملائم لإدارة اقتصاد حديث تتطابق مع مبادئ الاشتراكية.

يعلن عدد من المنظمات والأحزاب المعنية انتماءه للماركسية، بل في بعض الأحيان يُحدد معنى هذا الانتماء بتوصيف يشير إلى مدرسة من مدارس الماركسية التاريخية مثل المدرسة السوفيتية أو المدرسة الماوية.

لقد أنتج انتصار الرأسمالية -انطلاقًا من الثورة الصناعية للقرن التاسع عشر وعولمة هذا الانتصار من خلال التوسع الاستعماري- الشروط الموضوعية المادية والمعنوية التي تتيح تصور مرحلة أعلى من الحضارة الإنسانية، اسمها "الاشتراكية" أو "الشيوعية". فالروافد التي شكلت نهج

التصور الاشتراكي عديدة. وقد قدم لينين -بعد إنجلس- تبويبًا لمصادر الفرع الماركسي للحركة العامة وهي الاقتصاد الإنجليزي الكلاسيكي، والاشتراكية الطوباوية الفرنسية، وفلسفة هيجل الألمانية. ويتجاهل هذا التبويب المبسط مساهمات أخرى ظهرت قبل وبعد ماركس.

تمثل مساهمة ماركس في تعريف المشروع "الاشتراكي الشيوعي" قطيعة حاسمة. فنصب ماركس بناءه النظري على قاعدة صلبة لنقد الواقع الرأسمالي كما يتجلى في وجهاته المختلفة. وهو ما لم تفعله الحركات نحو الاشتراكية الأخرى سواء كانت سابقة على ماركس أم ظهرت بعد ماركس خارج الماركسية. فما يعود إلى ماركس هو: تبلور التعبير العلمي لقانون القيمة الفاعل في إطار العلاقات الرأسمالية، اكتشاف الاتجاهات العاملة في المدى الطويل والمتعلقة بعملية التراكم، واكتشاف العلاقات المعقدة التي تحزم صراع الطبقات والنزاعات الدولية من جانب والتحولات الناتجة عنها في إدارة السياسة من الجانب الآخر، توضيح مضمون مفهوم الاستلاب الذي تختفي وراءه تعبيرات الوعي الاجتماعي. فشكلت هذه المقولات معا ما أصبح الماركسيات التاريخية للأممية الثانية والثالثة، السوفيتية والماوية.

المكانة المركزية للثورة الفرنسية في تكوين العالم المعاصر

تحتل الثورة الفرنسية -في قراءتي لتكوين الثورة المعاصرة- مكانة مركزية. فقامت تلك الثورة على حجر أساس صلب تجلّى في إعلان

القيم الثلاث المؤسِّسة للحداثة: الحرية، المساواة، الإخاء (كلمة التضامن تعبير عن الإخاء في لغتنا الحديثة). وهي قيم تخاطب الحضارة الاشتراكية بصفتها مرحلة أعلى تتجاوز حدود الواقع الرأسمالي، أكثر من أن تطابق مطالب الرأسمالية نفسها. فكانت الثورة الفرنسية، بهذا المعنى، قد تجاوزت ضمان مقتضيات استتباب النظام الرأسمالي. هذا بخلاف "الثورة البرجوازية" البحتة الإنجليزية لعام 1688. وتجلت –في مرحلة تجذير الثورة الفرنسية (مرحلة حكم اليعاقبة عام 1793) – عبر ميول تفوق آفاق الرأسمالية.

أما قيم الرأسمالية –وأقصد هنا تلك القيم التي تفيد فعلًا تفشِّي العلاقات الرأسمالية وسيادتها في المجتمع– فهي تلك القيم التي أوحت "اللا ثورة الأمريكية" (أشدد هنا على صفة النفي بالنسبة إلى تسمية هذه "الثورة" المزعومة)؛ وهي الحرية والمِلكية.

فيلغي هذان المفهومان (الحرية والملكية معًا) طموح تحقيق المساواة الحقيقية باختزالها إلى مرتبة تحقيق "مساواة الفرص الاختيار" كما يقال في الخطاب الأيديولوجي الأمريكي، دون عمل حساب لما يجعلها قيمة فارغة، بسبب الفجوة التي تفصل ظروف الملاك عن ظروف البروليتاريا (وهى تفرض عليها بيع قواها للعمل، لا غير). فيضفي جمع المفهومين (الحرية والملكية) شرعية للا مساواة التي تعتبر ناتج تباين طاقات الأشخاص وكثافة المجهود الذي يبذلونه في العمل.

وتتجاهل هذه الأيديولوجية قيمة التضامن لحساب نقيضه: المنافسة بين

الناس والمؤسسات. تدخل القيمتان المذكورتان في شعار الثورة الفرنسية (أي الحرية والمساواة) في تناقض واضح ولا يمكن رفع هذا التناقض حتى تصيرا متكاملتين إلا عبر إلغاء حق الملكية البرجوازية، بصفتها ملكية تفيد الأقلية، لا الجميع.

وعلى الرغم من تقدمها النسبي، لم تصل الثورة الفرنسية إلى مرتبة إدراك هذه الضرورة، أي إلغاء الملكية. بل اكتفت بتصور إنجاز تعميم الملكية الصغيرة للجميع، أي للفلاحين والحرفيين. ولم تتح الظروف الموضوعية السائدة في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر هذا الإدراك.

وقد تبلورت فكرة الاشتراكية/ الشيوعية -بصفتها مرحلة أعلى من الحضارة- بالتحديد عبر إدراك تدريجي لما يقتضيه تنفيذ الشعار "حرية، مساواة"، أي إلغاء الملكية الخاصة وإحلال أشكال من الملكية الجماعية محلها.

الروافد المختلفة في تشكيل الفكر والعمل الاشتراكيين

يقع التحدي، الذي يتجلى في علاقات استغلال العمل الخاصة بالرأسمالية، في قلب حركات نضال الطبقات الشعبية في العصر الحديث. وظهرت بعض هذه الحركات "تلقائيًا"، بينما تبلور البعض الآخر نتيجة مبادرات مجموعات طليعية قامت بتعبئة الجماهير لهذا الغرض.

وقد ظهرت هذه الحركات باكرًا في أوربا الجديدة، الداخلة في الثورة

الصناعية، أولًا في إنجلترا وفرنسا وبلجيكا، ثم في ألمانيا ومناطق أوربية أخرى، وكذلك في شمال الولايات المتحدة. واتخذت هذه الحركات سبيل الإصلاح في بعض الأحوال وسبيل الثورة في ظروف أخرى.

ولكن ظهرت حركات أخرى في مجتمعات تخوم النظام العالمي الجديد، أقصد في مجتمعات واقعة تحت نير حكم الاستعمار السائد. علمًا بأن الرأسمالية والإمبريالية تشكلان وجهي نفس العملة، ولا يمكن فصلهما عن بعضهما بعضًا. وقد تبلورت تلك الحركات في هذه الظروف بصفتها معادية للإمبريالية أصلًا، لا للرأسمالية. بمعنى أن القوى الاجتماعية التي رفدت هذه الحركات رسمت لنفسها هدف التحرر من نير الاستعمار عبر خطة إنجاز "اللحاق" من خلال التقليد والاقتداء، بمعنى أن يصبح المجتمع المعني "الفقير" مماثلًا للمجتمعات الرأسمالية الغنية.

ولكن برجوازيات التخوم، التي نشأت في إطار سيادة المنظومة العالمية الجديدة بصفتها برجوازية تابعة، هذه البرجوازية أثبتت عجزها عن قيادة ثورة برجوازية صحيحة "معادية للإقطاع" في لغة الأممية الثالثة. وبناءً على ذلك انتقلت مسئولية قيادة جبهة واسعة معادية للاستعمار والإقطاع إلى حزب طليعي جديد. الأمر الذي جعل النضال المعادي للاستعمار يحمل في طياته احتمال التقدم نحو الاشتراكية.

إذن أصبحت هذه الحركات الأخيرة حركات معادية للاستعمار ومعادية للإقطاع وذات طابع ديمقراطي شعبي. أشدد على هذه الصفة الأخيرة: طابعها ديمقراطي شعبي، وليس ديمقراطيًا برجوازيًا. فصارت

هذه الحركات روافد مهمة في الحركة نحو الاشتراكية على صعيد عالمي.

هناك إذن "عائلتان" في الحركة نحو الاشتراكية: عائلة الحركات التي ظهرت ونمت في المراكز الاستعمارية، وعائلة الحركات التي تبلورت في تخوم المنظومة. وليست هناك سلطة توزع شهادات "النجاح" أو "ماركة مسجلة" تضمن صلاحية المشروع الاشتراكي المعني. ويصبح السؤال هو: ما المعايير التي يمكن اللجوء إليها لتقويم مختلف التجارب المعنية، ما شروط تطويرها؟

روافد الحركة نحو الاشتراكية في مراكز المنظومة العالمية

ظهرت الخطوات الأولى في تكوين الوعي بالحاجة إلى التخلص من الرأسمالية وإحلالها بالاشتراكية في فرنسا؛ قبل إنجلترا وأمريكا وغيرهما من بلدان أوربا. وقام ورثة التيار اليعقوبي بهذه الخطوات الأولى، خلال ثورة 1848 ثم كوميونة باريس عام 1871. وصار بلانكي المفكر المبدع الذي أوحى بهذه الحركات، التي طرحت بدورها إقامة الجمعيات التعاونية والعمل طبقًا لمبدأ الإدارة الذاتية للمنشآت بصفتها إطارًا مؤسسيًا وقانونيًا لمشروع الاشتراكية القائم على أشكال جماعية للملكية تحل محل الملكية الخاصة الملغاة.

هناك تباين واضح بين هذه "الاشتراكية الفرنسية" وأطروحات ماركس، الذي أدان طابعها "المثالي" فلسفيًا.

وفعلًا ظهرت الاشتراكية الفرنسية المعنية في إطار تطوير فلسفة الأنوار للقرن الثامن عشر، وإضفاء مضمون جذري على مفاهيم العدالة، والمواطنة، والحرية، والمساواة، والإخاء (التضامن). وذلك دون الاهتمام بالبحث العلمي عن واقع العمليات المجتمعية وتطورها في إنتاج التراكم الرأسمالي وإعادة إنتاجه.

كان ماركس هو أول من طرح تحليلًا علميًا للرأسمالية، وبالتالي أضاف قاعدة علمية صلبة للتعبير عن الميول الاشتراكية. بل ظل ماركس الوحيد الذي استخدم منهجًا علميًا في هذا المجال.

وتساعدنا هذه الملاحظة على فهم مغزى النقد الذي وجهته الأممية الثانية ثم الثالثة لنظرية وممارسات "الاشتراكية الفرنسية": نقدها لنظرية بلانكي الذي لجأ إلى إستراتيجية "الانقلاب" محل التعامل الصبور مع نضال الطبقة العاملة المسئولة عن تنظيم نفسها بنفسها؛ ونقد ماركس الصارم لفلسفة برودون؛ ونقد الأممية لتيار "النقابات الثورية" (الفرنسية) على أساس خياراتها النخبوية في التنظيم. وسوف نعود فيما بعد إلى إشكالية "النقابات الثورية" التي ميزت نفسها عن تيار (أو تيارات) "النقابة الجماهيرية" الذي تفشى في أوربا فيما بعد.

هناك طبعًا روافد أخرى، غير الفرنسية، شاركت في تشكيل الحركات نحو الاشتراكية في أوربا، خاصة الرافد الإنجليزي، لن أدخل هنا في تفاصيل مناقشتها.

ثم وبالتدريج تجمعت هذه الروافد في إقامة الأممية الأولى، التي شهد

ماركس إنشاءها. وكتب ماركس بهذه المناسبة النص التالي عام 1866:

"مسئولية الأممية هي تعميم وتوحيد الحركات التلقائية للطبقة العاملة، وليس تحرير وصفة لها وفرض مذهب مهما كان".

وقد اشترك في إنشاء الأممية نواة أحزاب ونقابات وجمعيات شعبية متباينة الطابع. استلهمت مذاهب مختلفة، منها الماركسية إلى جانب فوضوية باكونين ومذهب برودون. وقد قام ماركس بنضال أيديولوجي ضد المذاهب التي اعتبرها دون أساس علمي، وبالتالي مصدر أوهام وسبب لضعف فاعلية العمل النضالي. ولكن احترم ماركس المبدأ المذكور أعلاه. أي بتعبير آخر: اعترف بالتعددية ووضع ممارسات تحقيق وحدة العمل على أساس الاحترام بها.

بيد أن ما حدث في أوربا خلال الثلث الأخير للقرن التاسع عشر، بعد وفاة ماركس (وإن كان إنجلس ما زال موجودًا) هو تطور الحركة الأوربية نحو الاشتراكية في الاتجاه المضاد تمامًا للمبدأ المذكور.

فنشأت الأممية الثانية من تلاقي "أحزاب" كانت قد أصبحت بالفعل "أحزابًا عمالية عظمى" (بالمقارنة بما كانت عليه في أيام ماركس) وكذلك "نقابات جماهيرية". وكاد كل حزب من هذه الأحزاب أن يكون الوحيد في الساحة الوطنية المعنية. فكان لكل قطر حزبه. واختلفت هذه الأحزاب من بلد لآخر. إلا أنها اشتركت في طموح أن يكون كل واحد منهما الحزب الوحيد في بلده. اختلفت أيضًا هذه الأحزاب من حيث مصدر المذاهب التي استلهمتها، بل جمعت بين مذاهب متباينة. فالحزب الألماني جمع بين

تيار ماركس وتيار لاسال. والحزب الفرنسي جمع بين تيار "الاشتراكية الفرنسية" الذي مثله جوريس وتيار جيد الماركسي وتيار ورثة بلانكي. ونشأ الحزب البريطاني عن توحيد الحركات النقابية. وقد بدت صلابة هذه البناءات الحزبية مضمونة في أعين معاصريها، كما أن التطور نحو التوحيد التنظيمي بدا إيجابيًا في أعينهم. على أن التاريخ اللاحق قد أظهر نقاط ضعف هذه البناءات. وما أستخلصه من قراءتي لهذا التاريخ هو؛ أن التعددية أصبحت مرفوضة بصفتها مضادة لمبدأ الوحدة، بدلًا من البحث عن توفير التكامل بين عنصري التناقض.

وصاحب تحقيق "وحدة الحزب" صعود نقابات موحدة هي الأخرى، ذات طابع جماهيري. بمعنى أن القيادات بذلت مجهودها لكي يتحد جميع العمال في قطاع صناعي معين في النقابة الوحيدة. وفيما بعد صارت تجربة البلاد الإسكندنافية نموذجًا للنقابة الجماهيرية. بيد أن فرنسا ظلت الاستثناء. فنمط "النقابة الثورية" ظل عاملًا في الساحة. وهو نقابة لا تسعى إلى تجنيد "جميع العمال" في صفوفها، بل الطليعة المسيِّسة منهم فقط.

فظلت "القواعد" حرة في اتخاذ مبادرات، وتعاملت النقابة مع هذه القواعد على هذا الأساس. كأن النقابة قامت هنا بدور مماثل للحزب مشاركة معه ومستقلة عنه.

هذا بينما لا يشجع نمط النقابة الجماهيرية -من جانبه- مبادرات القاعدة. فهي نقابة تقوم على أساس التوافق الجماعي. علمًا بأن التوافق

الجماعي يقوم دائمًا على أساس أقل القاسم المشترك، ألا وهو تحقيق المطالب الاقتصادية البحتة، وربما مساندة الحزب في الانتخابات السياسية العامة. لا أكثر. فالتوافق مرادف لهشاشة الوعي السياسي وبقائه في مرتبة دنيا.

وقد أثبتت الحرب العالمية الأولى عجز أحزاب ونقابات الأممية الثانية. فلنتذكر هنا أن "خيانة كاوتسكي" قد أثارت غضب لينين الذي كان يعتبر هذا القائد رائدًا في الفكر والعمل الاشتراكيين! على أن نجاح شعارات "الإصلاحية" التي روجها برنشتين في صفوف الحزب كان إيذانًا بالتطور المؤلم!

ظل لينين يقدم تفسيرًا لهذا التطور قائمًا على "خيانة القيادة"، أو "خيانة الأقلية الصغيرة التي تمثلها الأرستقراطية العمالية، أو انتهازية الكوادر الذي تحولوا إلى موظفين في مؤسسات الحزب، دون أن يرجع -لينين- هذا التطور لأصوله الحقيقية، ألا وهي مزايا موقع المجتمعات المركزية المستفيدة من النهب الإمبريالي.

وقد تواصل الانحراف نحو اليمين في مرحلة ما بين الحربين (1919/ 1939)، ثم بعد الحرب العالمية الثانية. حتى صارت الأحزاب والنقابات المعنية تهجر فكرة تجاوز حدود الرأسمالية مكتفية بالعمل في إطارها. وعلى الرغم من ذلك استمرت تلك الأحزاب تتمتع بثقة الطبقة العاملة، بينما لم تفلح الأحزاب الشيوعية في الخروج من موقع الأقلية المحاصرة.

وهناك بالقطع درجات في التلوين لابد من اعتبار فعلها، ففي بعض

الظروف -عندما واجهت شعوب أوربا تحدي الفاشية الصاعدة- صار النضال من أجل الدفاع عن الديمقراطية البرجوازية مصحوبًا بتصاعد مطالب الطبقة العاملة. فأنشأت جبهات شعبية على هذا الأساس، وظهر من جديد أمل التطور نحو الاشتراكية. ثم تكرر صعود هذا الأمل مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية.

شجع التطور في هذا الاتجاه تضافر مجموعة من العوامل منها: خيانة البرجوازيات الأوربية التي تكيفت مع حكم النازيين؛ الدور القائد الذي لعبته الطبقة العاملة في مقاومة الاحتلال النازي؛ شعبية الجيش الأحمر الذي ألحق الهزيمة بألمانيا النازية.

فأنتجت هذه العوامل إنعاش المشروع الاشتراكي، واضطر رأس المال أن يتكيف للظروف الجديدة بقبول مبادئ الإصلاحية المتقدمة: تعميم الضمان الاجتماعي، سياسات تسعى إلى تحقيق التوظيف شبه الكامل، مراجعة الأجور على أساس سنوي لكي يُرفع مستواها بالموازاة مع تقدم إنتاجية العمل الاجتماعي... إلخ. ولست من هؤلاء الذين يحتقرون هذه الإنجازات للطبقة العاملة في دول الغرب. فهي إنجازات غيَّرت وجه المجتمع للأفضل، وأخرجت ملايين العمال من البؤس. ولكن علينا أيضًا أن نذكر الظروف الدولية التي ساعدت التطور: فقد كاد سعر الطاقة (البترول أساسًا) أن يكون صفرًا خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب (من 1945 إلى 1975). وبمعنى آخر: استطاع رأس المال أن يتكيف لمطالب العمال بالاعتماد على مزيد من نهب الثروات الطبيعية الموجودة على أرض مناطق تخوم المنظومة.

وفي نهاية المطاف لم تكن هناك عقبة قوية تحول دون لجوء رأس المال إلى إستراتيجية هجومية انطلاقًا من عام 1975، لتصفية إنجازات الطبقة العاملة. ولم تطرح الأحزاب والنقابات "الاشتراكية" في مواجهة هذا الهجوم إستراتيجيات فاعلة لإفشالها، بل على العكس من ذلك شاركت في هذا التطور بانحيازها "للاشتراكية الليبرالية"! فوصلنا إلى نهاية الطريق: إقامة مجتمع "التوافق" المزعوم –أي التوافق على قبول الرأسمالية– بصفتها لا بديل لها، وسحب التسييس وإحلال "المستهلك" السلبي محل المواطن العامل.

لعل هذا الانتصار للرأسمالية لن يدوم. فهو يحمل أيضًا صعود النضال في مواجهة تدهور الأوضاع الاجتماعية للطبقات العاملة والناتج عن انتصار رأس المال، ومن ثم يحمل في طياته احتمال إنعاش الحركة نحو الاشتراكية.

الروافد اللينينية للحركة نحو الاشتراكية

كانت ثورة روسيا –أول ثورة منتصرة قامت باسم الاشتراكية– قد حدثت في بلاد نصف تخومية. ولم يكن ذلك من باب المصادفة. وقد أنشئ "حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي" في أواخر القرن التاسع عشر، واعتبر هذا الحزب نفسه منتميًا للعائلة الأوربية التي صار كاوتسكي زعيمها الفكري، ولكن في حقيقة الأمر لم يكن الحزب الروسي "أوربيًا تمامًا"، بل إنه إيذان بنقل مركز ثقل الحركات نحو الاشتراكية من

المراكز الإمبريالية إلى التخوم. ثم كيَّف هذا الانتقال تطور القرن العشرين في جوهر اتجاهاته. فليس من المصادفة أن الجناح الجذري (البشفيك) قد كسب المعركة في روسيا، وهمش الجناح الإصلاحي (المنشفيك) بينما ما حدث في جميع الأحزاب الأوربية كان عكس هذا تمامًا.

بيد أن لينين ظل متمسكًا بنظرة الأممية الثانية فيما يتعلق بقضية العلاقة بين الوحدة والتعددية. بل شدد موقفه في هذا المجال. أولًا: اعتبر لينين أن حزب الطبقة العاملة لابد أن يكون وحيدًا في الساحة. فاعتبرت الأممية الثالثة جميع الأحزاب الأخرى التي رفضت الانضمام إليها أحزابًا "خائنة"، ولا غير، وصار من الواجب كسب الجماهير التي تنتمي إليها. بل اعتقد لينين أن الانتصار في هذه المعركة صار ممكنًا؛ على الأقل إلى أن انهارت الآمال الثورية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وهذا على الرغم من أن هزيمة الثورية الألمانية كانت من الأمور المكتوبة سابقًا من الأصل لأسباب موضوعية تتعلق بطابع التكوين المجتمعي الألماني.

ثانيًا: لم ترض لينين فكرة استقلال الحركة النقابية. فاعتبر أن النقابات -متروكة لنفسها- لا تستطيع أن تطور وعيًا سياسيًا يتجاوز آفاق المطالب الاقتصادية. ورأى لينين أن للنقابات وظيفة أخرى: أن تصبح حزام وصل لنقل قيادة الحزب للجماهير العمالية. على أن التاريخ اللاحق قد أثبت عدم صلاحية هذه النظرة. فاليوم أصبحت النقابات الجماهيرية (على نمط النقابات الألمانية) حليفة الأحزاب الاشتراكية، لا تمثل عقبة في مواجهة

هجوم رأس المال؛ بل شاركت (أقصد تلك النقابات والأحزاب) في تفشي الفيروس الليبرالي وضمان سيادة رأس المال. هذا بينما وقف ما تبقى من ورثة تيار النقابة الثورية (في فرنسا) عائقًا في سبيل قبول الأيديولوجية الليبرالية، ذلك لأن النقابة الثورية تترك هامشًا من التحرك الحر للجماهير وتتيح بذلك احتمال ظهور مبادرات تصدر من القاعدة.

أصبحت اللينينية تمثل أقوى الروافد في الحركة نحو الاشتراكية طوال القرن العشرين. فالحزب السوفيتي ظل لينينيًا -بهذا المعنى- في الحقبة الستالينية التي تلت وفاة لينين عام 1924. أقصد أنه ظل متماسكا بنظرة لينين في إشكالية العلاقة بين الوحدة والتعددية. علمًا بأنه يصعب إلقاء عبء مسئولية هذا التمسك المتواصل على شخص لينين الراحل باكرًا.

ولكن هناك أيضًا جانبًا إيجابيًا هام في استمرار تحكم اللينينية. ألا وهو تحرر الحركة من التبعية للمركزية الأوربية. لقد شهد لينين بنفسه مؤتمر باكو (1920) حيث أعلن نقل مركز ثقل الحركة من المراكز الإمبريالية إلى التخوم "الآسيوية" وصارت الأممية الثالثة تجذب أحزابًا ومنظمات "شرقية"، نشطة خارج أوربا، بينما الأممية الثانية لم تضم في صفوفها سوى أحزاب غربية.

ولننظر الآن إلى ما حدث في المجتمع السوفيتي. فهنا تصدى مشروع بناء الاشتراكية لواقع هذا المجتمع المتخلف بسبب طابعه نصف التخومي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض المشروع إلى مرتبة إقامة "اشتراكية دولة".

وأشدد هنا على الفرق بين مفهوم "رأسمالية الدولة" و"مفهوم اشتراكية

الدولة". فتظل رأسمالية الدولة -في ظروف وجودها (مثلما في ظل حكم ديجول في فرنسا)- في خدمة رأسمالية الاحتكارات الخاصة، ولو أنها اضطرت إلى القبول بتقديم تنازلات لصالح العمال. أما اشتراكية الدولة فهي مختلفة من زاويتين مهمتين:

أولًا: لأنها تطرح نفسها على أنها تشكل نظامًا في خدمة العمال، وهو مصدر شرعيتها؛ وثانيًا: لأنها تتخذ مواقف مستقلة في مواجهة الرأسمالية العالمية:

أرى أن جوهر طابع الستالينية يقع بالتحديد في هذا المجال. فهي نظام "اشتراكية دولة"، وبالتالي تستحق أن تعتبر لينينية الأصل. وقد فتح هذا النظام باب تطور مزدوج الاحتمال، فإما أن يتطور النظام نحو إضفاء مزيد من الفرص للانتقال التدريجي في ممارسة السلطة لصالح العمال، أو أن يظل متحجرًا فيفتح باب العودة إلى الرأسمالية. وهو ما حدث في ظل حكم جورباتشوف ويلسن.

هل يُحتمل أن يفعل تروتسكي أحسن؟ أشك. فظلت الأممية الرابعة (وألقى عليها اسم "الأممية الثالثة مكرر") منبرًا لإلقاء خطب تكرر دون ملل مبادئ اللينينية؛ دون أن تفتح مجالًا لتجاوزها.

إذن، لم تفتح النظم الستالينية وما بعد الستالينية باب تجاوز "اشتراكية الدولة"، والتي انحصرت بدورها في كلمتين: "ملكية الدولة وتخطيط مركزي". إلا أن تيتو حاول فعلًا أن يتجاوز هذه الحدود بمشروعه للإدارة الذاتية للمنشآت. فرفضت الستالينية هذا المشروع رفضًا تامًا. ذلك

لأن أوامر الأممية الثالثة (التي تلتها الكومينفرم) أخضعت إستراتيجيات الأحزاب خارج الاتحاد السوفيتي لمقتضيات ما بدا لها الأولوية الأولى: الدفاع عن استقلال الاتحاد السوفيتي في مواجهة الحصار الذي فرضته عليه الرأسمالية العالمية.

أشير هنا إلى مثال مهم بالنسبة إلينا، أقصد إبداع نظرية "الطريق غير الرأسمالي" التي نصحت بها موسكو جميع دول عدم الانحياز، ومنها مصر الناصرية. أذكِّر هنا القارئ بأنني لم أقبل يومًا هذه النظرية.

هكذا أصبح ماوتسي تونج هو من دفع الحركة نحو الاشتراكية إلى الأمام في تخوم المنظومة العالمية وأخرجها من المأزق. بمعنى آخر –ودون أن يقطع باللينينية– فتح ماو باب تجاوزها. وهو مصدر نمو روافد الحركة نحو الاشتراكية الصاعدة في التخوم.

روافد الحركة نحو الاشتراكية في التخوم

أبدأ بالصين:

يمثل كل من كوميونة باريس (1871) وثورة التيبنج (1864-1851) الحدثين العظميين اللذين أذنا بدخول الإنسانية في المرحلة المعاصرة لتاريخها. فكلتا الثورتين وضعت نقطة نهاية الأوهام حول الطابع التقدمي للرأسمالية وكانت إيذانًا بخريف الرأسمالية.

فهما ثورتان عظيمتان من حيث مغزهما ومعنيهما للأجل الطويل.

نشبت ثورة كوميونة باريس في دولة مركزية متقدمة، الثانية بعد بريطانيا في التطور الصناعي الحديث. وجاءت ثورة التيبنج في بلد لم يكن قد بدأ اندماجه في المنظومة العالمية إلا منذ عقد فقط (1840).

أسقطت ثورة التيبنج سلطة الإمبراطور، وألغت نظام استغلال الفلاحين الخاص بالنمط الذي أسميته النمط الخراجي (والذي أطلق عليه الشيوعيون الصينيون اسم "الإقطاع"، ولن أناقش هنا هذه المسألة "اللغوية") وتم ذلك في الصين بالاعتماد على فقراء الفلاحين ولصالحهم، بينما اعتمدت ثورة عرابي في مصر على أغنيائهم. وبالإضافة إلى ذلك طعنت الثورة تغلغل العلاقات الرأسمالية الجديدة، حتى إنها ألغت معاملات التجارة الخاصة الحرة.

كما أنها ثارت ضد التغلغل الإمبريالي. وفعلت كل ذلك باكرا جدًا، فقام الاستعمار بأول عدوان عام 1840 (حرب الأفيون) أي عشرة أعوام فقط قبل انفجار الثورة. زرعت ثورة التيبنج بذور إستراتيجية ثورية للطبقات الكادحة متكيفة لظروف تخوم المنظومة الرأسمالية العالمية الجديدة. فأصبحت سلف الثورة المعادية للاستعمار وللإقطاعية (لغة الشيوعية الصينية اللاحقة) فآذنت بصحوة شعوب الجنوب في آسيا وأفريقيا التي استوحت فكر ماو.

لم تكن ثورة الكوميونة حدثًا خاصًا بتاريخ فرنسا، ولا ثورة التيبنج خاصة بالصين. فهما حدثان كان لهما بعد عالمي. إذ أضفت ثورة الكوميونة طابعًا أمميًا على نضال البروليتاريا، وبذلك وجهت نشاط الأممية

الأولى في هذه السبيل. كما اتخذت ثورة التيبنج مواقف سابقة على أوانها بمراحل (مثل إلغاء تعددية الزوجات). وقد أثبتت الثورتان أن الرأسمالية قد دخلت في فصل يشرف على نهايتها، وأن الرأسمالية لم تمثل إلا جملة معترضة في التاريخ. فآن الأوان لتجاوزها.

لقد يسرت بعض السمات الخاصة للحضارة الصينية نضوجًا باكرًا لصحوة هذا القطر القاري. فدخلت الصين في مرحلة تجاوز أشكال النمط الخراجي باكرًا، قبل أوربا بخمسة قرون. وألغت سيادة دين الدولة (هنا البوذية) لإقامة نوع من الفصل بين الدين والدولة (مبدأ الدولة العلمانية). وحدث ذلك في القرن العاشر الميلادي (نعم العاشر الميلادي!).

كما أبدعت الثورة أشكال تنظيم الدولة الحديثة البيروقراطية؛ تقوم إدارة مؤسساتها على تجنيد موظفين من خريجي التعليم في مدارس الدولة، وألغت الأشكال البدائية لممارسة حكم الأرستقراطية. وشجع نظامها الاقتصادي تفشي علاقات السوق الحرة، قبل غيرها، وبدرجات ملحوظة أقوى.

كما قاومت الصين عدوان الإمبريالية بفاعلية، مقارنة بما حدث في الهند وفي الإمبراطورية العثمانية. فحافظت على استقلال نظامها الاقتصادي حتى عام 1840 عندما ضربتها مدافع البحرية البريطانية.

وقد أنتج تضافر هذه العوامل (أقصد العدوان الإمبريالي والتقدم السابق في نمو علاقات الرأسمالية ذات أصول صينية) تعجيلًا بالتدهور الاجتماعي، فأخذ التفاوت الاجتماعي في الصعود السريع بعد أن انهارت

الوسائل التي كان النظام الخراجي يستغلها لتحديد مداه، وكشف التدهور خيانة الإمبراطور والأرستقراطية. وفي هذه الظروف صارت ثورة التيبنج نموذجًا باكرا للثورة المعادية للاستعمار وللإقطاعية، لا مثيل لها في المناطق الأخرى لتخوم المنظومة العالمية.

يصير تساؤلنا هنا هو الآتي: إلى أي مدى أدرك ماركس مغزى ذلك الطابع المعولم للرأسمالية؟ وكذلك -وبالتالي- إلى أي مدى اكتشف ماركس مكونات الإستراتيجية المطلوبة للخروج من الرأسمالية؟

ظلت أفكار ماركس مترددة في هذه المجالات. فقد ذكر في كتابات متكررة تصوره أن التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي لابد أن ينتج بالتدريج تجانسًا في المنظومات الاقتصادية والاجتماعية للأطراف المندمجة في المنظومة العالمية. وعلى هذا الأساس اعتبر أن الكولونيالية تقوم موضوعيًا بدور تقدمي، على الرغم من الجرائم التي صاحبتها والتي أدانها ماركس بشدة. وللأسف أدان ماركس انتفاضة التيبنج على هذا الأساس.

ولكن لهجة ماركس تحولت تمامًا عندما تناول أحوال مجتمعات معروفة له أكثر من الآسيوية والأفريقية. فلم ير ماركس وجهًا إيجابيًا في الكولونيالية الإنجليزية في أيرلندا، على سبيل المثال، بل ذكر تأثيرها السلبي على الوعي السياسي للطبقة العاملة الإنجليزية.

وكذلك عندما تناول ماركس موضوع روسيا، في خطاباته مع فيرا زاسولتش، أوعز إلى أن "تخلف الريف الروسي" (الذي لم يخرج بعد من حقبة الملكية الجماعية) يمكنه أن يتحول إلى ميزة في التقدم نحو الاشتراكية،

عبر ثورة فلاحية جذرية حليفة لتحرك الطبقة العاملة.

ثم أدخل لينين مفهوم "الاستعمار" ولو أنه اعتبر الظاهرة تجليًا لمرحلة جديدة في التطور الرأسمالي، ربما حفاظًا على احترامه لكتابات ماركس، ولنتذكر أن ماركس نظر إلى الاستعمار على أنه يمثل شكلًا أوليًا للتراكم في مرحلته الباكرة.

هذا بينما أقول؛ إن الوجه الإمبريالي للرأسمالية فعل فعله دون انقطاع خلال المراحل المتتالية لانتشارها. ثم أدخل لينين أطروحة جديدة محورها انتقال مركز ثقل الثورة القادمة من المراكز الاستعمارية إلى التخوم المسودة. ومهما كانت نواقص أطروحة لينين بهذا الصدد –وخاصة سوء تقديره للأهمية المركزية التي تحتلها في هذه الظروف ثورة الفلاحين– إلا أنها فتحت الطريق لرسم إستراتيجية ثورية فاعلة.

دفع ماو –وارث ثورة التيبنج– أطروحة لينين إلى الأمام. فرسم إستراتيجية للأجل الطويل، وحدود أهداف مرحلتها الأولى، مرحلة الثورة المعادية للاستعمار وللإقطاعية. وقد رسم ماو خط هذه المسيرة الطويلة نحو اشتراكية ذات بعد عالمي، بعيدًا عن أوهام العودة الماضوية إلى عصور طويت صفحتها نهائيًا.

وعلى الرغم من الطابع الملموس لخطة ماو المتكيفة مع ظروف الصين إلا أن الدروس التي يمكن استنتاجها منها تخاطب جميع الحركات نحو الاشتراكية في "الجنوب" كما يقال. إذ إن أطروحات ماو تتناول بالتحديد قضية بناء التكامل المطلوب بين وحدة العمل الثوري وتعددية الأطراف

المكونة للحركة، أي بناء التكامل بين ثورة الفلاحين وثورة العمال.

وصف ماو الثورة المطلوبة بطابعها "المعادي للاستعمار/ المعادي للإقطاعية/ الشعبي الديمقراطي"، و لم يقل "الديمقراطية البرجوازية". والتمييز المذكور حاسم. فانطلق ماو من مقولة مفادها أن "عصر الثورات البرجوازية" قد انتهى نهائيًا، وأن الإنسانية دخلت عصر "الثورة الاشتراكية" فأصبحت برجوازيات تخوم المنظومة العالمية عاجزة عن أن تقود ثورة؛ إذ تميل هذه البرجوازيات إلى الاتفاق مع القوى المسيطرة عالميًا -الاستعمار- وحلفائها من الرجعية "الإقطاعية" المحلية. وبالتالي فإن الثورة المطلوبة هي ثورة "شعبية" (وليست برجوازية) الطابع.

يشير لفظ "الشعب" المستخدم إلى تكتل أطراف اجتماعية متعددة. فليست "الثورة الاشتراكية" (أو الثورة نحو الاشتراكية") مرادفًا لمصطلح "ثورة البروليتاريا". علمًا بأن البروليتاريا في مجتمعات التخوم لا تمثل سوى طبقة ما زالت في أوائل مراحل تكوينها. فيضم الشعب طبقات كادحة أخرى: الفلاحون (الأغلبية منهم مستغَلون، بعد استبعاد أغنيائهم) وعمال القطاع الحضري "غير الرسمي"، وأقسام من الطبقات الوسطى (خاصة فئة المثقفين الثوريين - الإنتلجنسيا).

والمطلوب من الجبهة الشعبية بقيادة طليعتها "الشيوعية" أن تحيِّد فعل البرجوازية المحلية. يتحدث ماو عن "تحييد"، لا عن "إلغاء"، ذلك لأن البرجوازية تبذل مجهودها لإيقاف حركة الثورة، لا لدفعها إلى الأمام.

لم تسمح ظروف الصين الموضوعية (أي "تخلفها" الموروث من

ماضيها وحاضرها) عدا إقامة "اشتراكية الدولة" في المرحلة الأولى التي تلت انتصار الثورة عام 1950. بيد أن النمط الصيني لاشتراكية الدولة، الذي استلهم النموذج السوفيتي أول الأمر، أخذ يبعد عنه في مجالات مهمة، وخاصة فيما يتعلق بقضية الفلاحين.

اعتبر ماو أن حفظ التحالف بين العمال والفلاحين هو الذي جعل الانتصار العسكري ممكنًا، وأن تكريسه بعد هذا الانتصار، يقتضي إدارة للعلاقة بين الحضر والريف تقوم على احترام مبدأ المساواة بين الطرفين. أي بمعنى آخر: رفض ماو نظرية "التراكم الاشتراكي الأولى" التي تلقي عبء تحمل نفقات التصنيع على الفلاحين. واعتبر ماو أن ضمان حفظ هذا التحالف بشروطه (مساواة الطرفين) هو بدوره يتيح الدفع إلى الأمام نحو دمقرطة المجتمع. وألقى ماو على الشكل الذي يتيح التقدم في هذا الاتجاه اسمًا هو "الخط الجماهيري".

وما استنتجته من تجربة الصين (وقد أسهبت في كتاباتي في هذا الموضوع) هو أن السلطة استطاعت إلى الآن أن تدير التناقض بين الحاجة إلى الوحدة وبين تعددية الأطراف بأساليب مقبولة وفاعلة. بحيث ضمنت هذه الإدارة دوام شرعية السلطة المركزية الحاكمة. علمًا بأن نجاح الصين في الصعود الاقتصادي الراهن المترتب على هذه الشرعية، لا مثيل له في المناطق الأخرى من "الجنوب" (مثل الهند والبرازيل).

هناك أمثلة أخرى من تجارب الحركة نحو الاشتراكية مرت بنجاح خلال مرحلتها الأولى (فيتنام، كوبا) لأنها هي أيضًا استطاعت أن تدير

التناقض "وحدة/ تعددية" بأساليب فاعلة.

ويمكننا أيضًا أن نذكر هنا الخطوات الإيجابية التي حققتها الحركات الشعبية في بعض بلدان أمريكا الجنوبية خلال العقود الأخيرة (فنزويلا، البرازيل، بوليفيا، أكوادور). فانطلقت هذه الحركات من انتفاضات شعبية، ثم كسبت انتخابات (وهو الاستثناء الصعب والشاذ) فهي تواجه الآن تحدي الدفع إلى الأمام لكي تصبح حركات نحو الاشتراكية ناجحة بالفعل، الأمر الذي يتطلب منها اكتشاف الأساليب السليمة في إدارة التناقض المذكور والدائم (الوحدة/ التعددية).

ولكن علينا أيضًا أن نذكر تجارب فشلت في أن تحول انتفاضات شعبية عظيمة إلى حركة فاعلة نحو الاشتراكية. فلنتذكر هنا أمثلة مالي والفلبين وإندونيسيا، حيث أسقطت الانتفاضات الشعبية ديكتاتوريات رجعية دون أن تنجز اتحاد أطرافها على أهداف إستراتيجية مشتركة. هذا هو أيضًا الأمر في البلاد العربية بعد عام 2011، للأسف.

فلنتذكر أيضًا ما حدث خلال المرحلة السابقة، أقصد عصر باندوج (1955/ 1980)، عصر صحوة حركة التحرر في آسيا وأفريقيا وتحقيق انتصارات عظيمة في هذه السبيل. حملت معظم الحركات المعنية احتمال تطورها نحو الاشتراكية. ولكن هل تحقق هذا الأمل؟ وإلى أية درجة؟ لا تفيد الإجابة "بالجملة" في هذا الصدد.

نعم. في بعض الأحوال ارتسمت خطوط التطور نحو الاشتراكية ومن الأمثلة: اليمن الجنوبى، وكذلك في العديد من التجارب الوطنية الشعبية

الأفريقية (مالي، غانا، تنزانيا، وغيرها) -والتي قدمتُ دراسات في مجالها في كتابي عن "صحوة الجنوب" (بالفرنسية)- ظهرت نظم أعلنت نفسها "اشتراكية"، بل في بعض الأحوال قبلت مبادئ "الماركسية اللينينية" و لم يكن هذا الإعلان ديماجوجيا. بل انعكست من خلاله ميول صحيحة للفئة القائدة. على أن هذه النظم شددت على مقتضيات "الوحدة" ومالت إلى احتقار التعددية الواقعة بالفعل. لذلك لم تتجاوز هذه النظم آفاق موجة أولى من الإنجازات المتواضعة، ثم فقدت زخمها وبالتالي شرعيتها، فأخذت تتكيف بالتدريج مع مطالب العودة إلى حظيرة الكومبرادورية.

وفي جميع هذه التجارب لم تثبت الأحزاب الشيوعية -حيث كان لها وجود- قدرة على أن تؤثر بفاعلية على التطور. ويرجع هذا النقص إلى أسباب متباينة. ولكن أعتقد أن منها بالأساس تحيزها للمعسكر الذي يقوده الاتحاد السوفيتي. فقبلت هذه الأحزاب نظرية "الطريق غير الرأسمالي" التي نصح بها موسكو. فأصبحت هذه الأحزاب بمثابة "الجناح اليساري" للنظم الوطنية الشعبية، ولا أكثر، فانهارت شرعيتها مع انهيار شرعية النظم.

ففي تجربة الهند انفجر الحزب الشيوعي ("الهندي") -بعد أن صارت قيادته تصطف وراء حزب المؤتمر- وأنشئ الحزب الشيوعي "الماركسي" عام 1960 الذي مال إلى قبول مبادئ الماوية. بيد أن هذا الحزب لم ينجز النقلة المطلوبة لكي يصبح -في ظروف الهند- ناجحًا على مثال الحزب الصيني.

لقد حقق هذا الحزب إنجازات ملحوظة في ولاية البنجال وفي ولاية كيرالا حيث كسب الانتخابات. ولكن لم ينتج في قلب ميزان القوى على صعيد الاتحاد الهندي. وبالتالي استوعبته بالتدريج ممارسات السياسة الهندية، الانتهازية الطابع. الأمر الذي أدى إلى انفجار الحزب، وظهور "حزب شيوعي ماركسي لينيني" قال بفتح المقاومة المسلحة. وضم هذا الحزب فئات واسعة من فقراء الفلاحين ومن "الداليت" (الفئة الأدنى في نظام الطوائف الطبقية الخاص بالهند) ولكنه ظل ضعيفًا عسكريًا أمام القوات العسكرية للدولة الهندية. فانفجر الحزب بدوره. يلاحظ أن خط عمل مماثلًا قد عمل فعله في النيبال، حيث ظهرت بالفعل حركة نحو الاشتراكية الصحيحة.

وقد أعطيت لجميع هذه التجارب في عصر باندونج اسمًا، هو "وطنية شعبية" (ولا أقول "شعبوية"!). بمعنى أنها حملت في طياتها احتمال تحولها إلى حركة نحو الاشتراكية، دون أن تحقق الهدف -للأسف- إلى الآن على الأقل.

التحدي: لحم نسيج إدارة اشتراكية في ظل نظام اقتصادي حديث

أستخدم هنا مصطلحًا جديدًا غير متداول في لغتنا السياسية -الاجتماعية العربية الحديثة للأسف هو مصطلح "لحم النسيج المجتمعي". الكلمة بالإنجليزية هي (socialization) ولعل المصطلح الأقصر- "الشركنة

المجتمعية"- يفي بالمعنى. وأقصد من وراء إدخال هذا المفهوم في لغتنا لفت النظر أن جميع المجتمعات البشرية عبر التاريخ قائمة على نمط خاص لكل منها يضفي فاعلية وشرعية لممارسات العمل في مجال إدارة الاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية التي تصاحبها، وفي مجال إدارة السياسة.

وعلى الرغم من تعددية الأنماط الملموسة المتباينة في لحم النسيج المجتمعي، فهناك أربع مجموعات من هذه الأنماط، كل واحدة منها تخص مرحلة في تاريخ تطور الحضارة البشرية.

أولًا: قيام لحم النسيج المجتمعي على أساس تحكم "القرابة" (بين العائلات، والقبائل وفخود القبائل)، وهو نمط جميع المجتمعات القديمة، قبل حدوث تبلور واضح للطبقات. ومنها على سبيل المثال مجتمعات الجزيرة العربية القديمة والراهنة، إلى حد كبير.

ثانيًا: قيام لحم النسيج المجتمعي على أساس تحكم سلطة ملكية والأرستقراطية المصحوبة والمدعومة بتحكم دين الدولة. وأنماطها عديدة عبر التاريخ، فهو نمط أوروبا "الإقطاعية" ("المسيحية") ونمط المجتمعات العربية الإسلامية السابق على التحديث الرأسمالي.

ثالثًا: قيام لحم النسيج المجتمعي على أساس تحكم علاقات "السوق" (التبادل في مجال الأنشطة الاقتصادية). وهو النمط الخاص بالمرحلة الرأسمالية لتاريخ البشرية. ولا يزال هو النمط المتحكم عالميًا. ويفترض فعل النمط إقامة نوع من الاعتراف باستقلالية الأفراد Human individuals وهو بدوره القاعدة التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية

البرجوازية. كما يفترض أيضًا إلغاء دور دين الدولة، أي العمل طبقًا لمبدأ العلمانية.

ويصحب كلًا من هذه الأنماط الثلاثة المتتالية تاريخيًا نمط خاص لظاهرة الاستلاب alienation. والمقصود هنا ظاهرة تعمل فعلها في المجال الفكري/ الأيديولوجي حتى تعطي الشرعية للممارسات الاجتماعية بكل أوجهها.

فهناك بالتوالي: الاستلاب القائم على مبدأ "القرابة: kinship" ثم الاستلاب القائم على مبدأ دين الدولة، وأخيرًا الاستلاب القائم على مبدأ سيادة "السوق".

وفي ظروف بعض مجتمعات التخوم الراهنة، يتضافر فعل نمطين من الاستلاب. على سبيل المثال في المجتمع الإسلامي الراهن (في معظم الأحوال) يشترك الاستلاب القائم على دين الدولة (وبالتالي رفض فكرة العلمانية) والاستلاب "السوقي". هكذا نستطيع أن ندرك السبب الذي يجعل "الجمهور" الذي يتصور نفسه "إسلاميًا" في جوهر مرجعيته يقبل في الآن نفسه سيادة علاقات السوق المتحكمة على أرضية الواقع في إطار الرأسمالية.

وأرجو من القارئ أن يقرأ الملحق الذي يشدد على التمييز بين استلاب دين الدولة المتناول نقاشه هنا وبين الفكر الديني.

أما النمط الرابع في لحم النسيج المجتمعي، فهو النمط المطلوب للتوصل إلى مرحلة أعلى من الحضارة الإنسانية، تتجاوز آفاق الرأسمالية،

واسمها "الاشتراكية". ومضمون هذا النمط هو قيامه على أساس تحكم الديمقراطية لتحل محل السوق، هذا هو معنى المفهوم الذي يعبر عنه بالإنجليزية بالمصطلح: Socialization by democratization .

تتصدى الحركة نحو الاشتراكية إلى هذا التحدي بالتحديد: كيف ندفع المجتمع في سبيل التطور نحو إنجاز (تدريجي) لتحكم مبدأ لحم النسيج المجتمعي على أساس الدمقرطة.

لم تكن الإجابة عن هذا السؤال -ولن تكون- يسيرة. فمجتمعات التخوم تواجه تحديًا مزدوجًا، يتناقض كل طرف من طرفيه مع الآخر. فمن جانب وضعت السلطة الحاكمة التي تميل إلى الاشتراكية هدفًا لها تطوير لحم النسيج المجتمعي على أساس الدمقرطة. ولكن من الجانب الآخر يتصدى المجتمع لمقتضيات "اللحاق"، بمعنى تطوير قوى الإنتاج إلى الأمام "التحديث" و"التنمية".

والأسلوب الوحيد المعروف لإنجاز هذا الهدف الثاني يوعز باقتداء الوسائل التي استخدمت تاريخيًا في الرأسمالية.

قدمت الحركة نحو الاشتراكية إجابتها لحل هذا التناقض بين الهدفين من خلال إقامة "اشتراكية الدولة" بصفتها المرحلة الأولى (وليس الأخيرة!) في الطريق الطويل نحو الاشتراكية.

وخلاصة القول: إن دفع المشروع الاشتراكي إلى الأمام يفترض إنجاز خطوات في سبيل إبداع أساليب مجددة في دمقرطة المجتمع. وأعتقد أن

التذكير بهذا المبدأ يفرض نفسه بالضرورة، حيث إن التجارب السوفيتية والصينية وغيرها مالت وتميل إلى أن تنسى ذلك!

خريف الرأسمالية؟ ربيع الشعوب؟

لعل القارئ سوف يستغرب من وصفي للرأسمالية المعاصرة بأنها دخلت مرحلة "الأفول". وتكاد جميع الظواهر البينة تكذب هذا الحكم الذي سيبدو قائمًا على "نية طيبة" لا أكثر. ويبدو –على نقيض قولي– أن الاشتراكية هي التي تعاني من أزمة عميقة. نعم الحركة نحو الاشتراكية في مأزق.

ولكن لا يعني ذلك أن الرأسمالية من جانبها قادرة على أن تواصل مسيرتها. قلت إنها تمثل "جملة معترضة" في التاريخ. وحددت معنى هذا المصطلح الذي قد يبدو استفزازيًا، فقلت إن الرأسمالية قد أنجزت تحولا حضاريًا لا مثيل سابقًا له في اتساعه وشموله وطابعه التقدمي. وأنجزت ذلك في فترة تاريخية قصيرة (قرنًا أو قرنين!)، بعد أن طالت (ربما لمدة عشرة قرون) في ظل الشروط التي أتاحت ازدهارها بشكلها المتكامل. ثم دخلت مرحلة الأفول، بمعنى أن تواصل عملية التراكم أصبح يهدد مستقبل الإنسانية والكوكب. لماذا؟ لسبب بسيط ألا وهو؛ أن التراكم قائم على نمط أُسِّيّ للنمو. وهو نمط كتفشي السرطان، لابد أن يؤدي إلى الموت. لذلك أصبح من الضروري الانعتاق من الأسر في هذا النمط، أي بمعنى آخر إبداع نمط آخر للحضارة. يضاف أن هذا الإبداع أصبح ممكنًا

موضوعيًا، ولو أن الشروط الذاتية للدفع إلى الأمام لم تتبلور بعد بالدرجة المطلوبة.

هذا هو مغزى دراما أيامنا: إن خريف الرأسمالية وربيع الشعوب لم يصيرا مترادفين، لابد أن يتحققا في آن واحد، فيصيرا وجهين لنفس العملة. ويمكن أن تفصل مدة من الزمن (قد تطول للأسف) الوجه الأول عن الوجه الآخر لهذه الظاهرة.

أزعم أن تحول الرأسمالية إلى رأسمالية الاحتكارات المعممة نقلة وإيذان بأن زمان هذا النظام قد انتهى، فالمطلوب والممكن منذ الآن هو إغلاق الجملة الاعتراضية التي فتحتها الرأسمالية في تاريخ الإنسانية.

نعم. لقد لعبت الرأسمالية دورا تقدميًا إيجابيًا حاسمًا في التاريخ. فخلقت الشروط المادية (تجلى هذا في تقدم القوى الإنتاجية بمعدلات لا سابق لها في التاريخ) والمعنوية التي جعلت تجاوز آفاقها المحدودة ممكنًا بل مطلوب.

وتم جمع هذه الشروط في فترة تاريخية قصيرة، ألا وهي القرن التاسع عشر. علمًا بأن عملية التراكم الرأسمالي نفسها تحمل وجهين: الوجه الإيجابي الموصوف، والوجه السلبي الذي يتجلى في سيادة الاستلاب السوقي واستنفاد الثروات الطبيعية اللازمة لضمان استمرار حياة الكوكب. وأزعم أن الوجه السلبي قد أخذ في التفوق على الوجه الإيجابي منذ قرن حتى بلغ مستوى الخطر الأقصى بعد ظهور رأسمالية الاحتكارات المعممة في أواخر القرن العشرين.

يضاف إلى ذلك أن عملية التوسع المعولم للرأسمالية التاريخية قد أنتجت "تخلف" مجتمعات تخوم النظام وأغلقت باب تقدمها.

وقد طرحت قراءة لهذا التاريخ ووضعت في إطارها تحليلًا للأزمتين المنهجيتين الطويلتين اللتين اتسم بهما النظام. فالأزمة الأولى نشأت في سبعينيات القرن التاسع عشر (نحو 1875) وامتدت إلى الحرب العالمية الثانية (1940 – 45). وانفجرت الأزمة الثانية بعد قرن من الأولى، أي نحو 1975 وظلت قائمة إلى الآن.

ثم وجهت نظري إلى الوسائل التي استخدمتها رأسمالية الاحتكارات في مواجهة أزمتها الأولى، والتي تستخدمها في مواجهة الأزمة الراهنة. وتوصلت إلى أن هذه الوسائل هي هي لم تتغير، وتجلت في تضخيم قطاع من النشاط الاقتصادي وظيفته امتصاص الفائض الصاعد الذي لم يعد من الممكن استثماره في توسيع وتعميق المنظومة الإنتاجية.

أدرك لينين مغزى التحول الذي تجلى في تبلور الموجة الأولى من الاحتكارات، واعتبر أنه إيذان بنهاية الرأسمالية. وظل لينين متفائلًا فتصور أن هذه الأزمة المنهجية الأولى سوف تكون أيضًا الأخيرة. ثم عمق ماو هذه النظرة ونظر إلى الطريق إلى الاشتراكية باعتبارها مسيرة طويلة (ربما قرن أو أكثر) تحدث خلالها تقدمات ثورية تارة وردّات تارة أخرى.

شاهد القرن العشرون بسط الموجة الأولى من صحوة شعوب وأمم ودول تخوم النظام. فافتتح القرن بثورة روسيا عام 1905 (أدت إلى ثورة 1917)، ثورة الصين عام 1911 (أدت إلى ثورة 1950)، ثورة

المكسيك (1910 – 20) وغيرها. ثم تبلور مشروع باندونغ (1955) وتكونت كتلة دول عدم الانحياز.

وبالمضاد لم تحدث ثورة في الغرب المتقدم بعد ثورة كوميونة باريس (1871). بل صارت الحركات العمالية الغربية تصطف وراء رأسمال الاحتكارات حتى رضيت بسياساتها بشكل أساسي.

هنا تحل دراما القرن العشرين. فليست عيوب ونواقص ما تحقق في التخوم هي مصدر النكبة. إذ إن مصدر هذه النواقص هو غياب تضامن شعوب الغرب مع نضال شعوب الشرق والجنوب.

وبالتالي أخذت إنجازات الموجة الأولى من ربيع الشعوب تفقد زخمها. الأمر الذي أتاح عودة رأس المال إلى تضافر العوامل الثلاثة الآتية:

1 – نواقص انتفاضات الشعوب التي لم تدرك أن المطالب الديمقراطية لا يمكن فصلها عن النضال ضد السياسات الاقتصادية الليبرالية.

2 – ردود فعل النظم في السلطة بالعنف المتصاعد أمام مطالب الجماهير.

3 – التدخل المنهجي المتواصل للدول الغربية في شئون دول الجنوب، بما فيه قيامها بحروب استباقية بذريعة "مقاومة الإرهاب".

هكذا صار خريف الرأسمالية وربيع الشعوب منفصلين في الزمن. فظل خريف الرأسمالية هو المحرك صاحب المبادرة. وتجلت إستراتيجية الثلاثية الإمبريالية الموحدة (الولايات المتحدة، أوربا، اليابان) في بسط

مشروع السيطرة العسكرية على الكوكب. و لم تبلغ بعد ردود فعل شعوب الجنوب المستوى المطلوب، بل أخذت في بعض الأحوال تنجرف في اتجاه حلول ماضوية وهمية وغير فاعلة.

وطالما ظلت الأمور على ما هي عليه حاليًا لن يصبح خريف الرأسمالية مرادفًا لربيع الشعوب. وبالتالي، من المحتمل في الأجل القصير أن تتكرر دراما القرن العشرين، أي غياب الأممية المطلوبة لكي تحقق معًا شعوب الجنوب وشعوب الشمال انتصارات تقدمية.

شروط إنجاز وحدة العمل مع تعددية المصالح

لم تحقق الحركة نحو الاشتراكية خطوات ملحوظة فاعلة دفعتها إلى الأمام دون اكتشافها السابق على وسائل إنجاز وحدة العمل، وتجاوز عواقب تعددية المصالح الممثلة في الحركة. علمًا بأن حدوث هذا الاكتشاف يفترض قدرة الطليعة على تحديد معيار التعددية الفاعلة المحورية التي يستوجب تجاوزها.

ذلك لأن التعددية هي نفسها متعددة الأوجه بلا نهاية! فهناك رجال ونساء، صغار ومسنون، وفي بعض الأحوال يعتبر الاختلاف في لون البشر أو الانتماء الديني أو استخدام اللغة "تعددية"، وكذلك يتجلى انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية في صور ملموسة خاصة بالمكان والزمان. فلا يكفي الحديث عن "البرجوازية" و"الطبقة العاملة" (أو

البروليتاريا). فتنقسم الطبقة العاملة نفسها إلى فئات لا تتشارك بالضرورة في مصالحها، أو على الأقل مصالحها الفورية، فهناك عمال أجراء يتمتعون بدرجة من الثبات في وظائفهم وبالتالي بدرجة من الرفاهية (لاحتكارهم النسبي لمعارف معينة مثلًا). وهناك عمال لا يتمتعون بمثل هذا الاستتباب في العمل. وهناك درجات متباينة في شدة الاستغلال.... إلخ. وكذلك ليست البرجوازية طبقة متجانسة في تكوينها. ولا يتساوى ترتيب فئاتها في هرم الثروة، فقد يقع مجال أعمالها في قطاع أو إقليم صاعد، أو آخر آخذ في الافول... إلخ.

وكذلك بالنسبة إلى الفلاحين الذين يندرجون في أنماط اجتماعية متباينة، موروثة من مسيرات تاريخية خاصة بالمجتمع المعني، وأنماط مختلفة من التحول الذي حدث بفعل اندماجها في الرأسمالية العالمية.

هناك قوى حاسمة تتحكم في المنظومة الاجتماعية وتوجه تحولاتها في إطار الرأسمالية الحديثة. بيد أن بعض الأفكار المتداولة في هذا المجال تبدو لي تبسيطًا خطيرًا للواقع. وهي الآتية:

1 – فكرة أن التناقض الأساسي بين البرجوازية (رأس المال) والطبقة العاملة (العمل) ينفي أهمية المواقف المتخذة منها في المجالات السياسية، أو على الأقل يخفف من أهميتها.

2 – فكرة أن البرجوازية والطبقة العاملة تميلان إلى أن يصيرا كتلتين متجانستين بشكل متصاعد.

3 – فكرة أن النمو الرأسمالي ينتج تقاربًا تدريجيًا بين هيكل النظام الاجتماعي في مراكز النظام وفي تخومه.

فلننظر على سبيل المثال إلى الرأسمالية الصناعية الأوربية في القرن التاسع عشر. لم يؤد النمو الرأسمالي المتعجل إلى إلغاء الدور السياسي للطبقات الأرستقراطية المتحكمة في العصر السابق.

فالبرجوازيات الأوربية استولت بالتدريج على وسائل السيطرة على الإقصاء من خلال سلسلة من الاتفاقيات مع نظام الحكم الأرستقراطى فرضت تنازلات قبلتها البرجوازية واستمرار مشاركة الأرستقراطية المصاحبة لاستمرار النظام "الملكي" (بريطانيا) أو "الإمبراطوري" (ألمانيا، النمسا). ففي ألمانيا والنمسا ظلت الأرستقراطية تتحكم في أمور الدبلوماسية وقيادة القوات المسلحة، وفي بريطانيا ظلت تتحكم في إدارة السياسة الخارجية. وأخذت البرجوازية نفسها تقلد ممارسات الأرستقرطية في نمط الحياة.

فإذا كانت الحرب العالمية الأولى نتاج احتدام الصراع بين الإمبرياليات الاقتصادية الرأسمالية بالأساس (وهذا صحيح)، إلا أنها عبرت أيضًا عن اصطدام الملوك والأباطرة المتوَّجين. وكانت فرنسا الجمهورية الوحيدة التي دخلت الحرب، إلى أن صارت الولايات المتحدة طرفًا فيها.

وليست البرجوازية كلمة ترادف مصطلح "ملاك وسائل الإنتاج الحديثة". فقد انفصل الوجه القانوني للملكية عن وسائل التحكم في إدارة هذه الملكية، وذلك منذ ابتكار الشكل القانوني المعروف باسم "الشركة المساهمة". بيد أن تكوين الاحتكارات المعممة حديثًا قد رفع حدة هذا

الانقسام إلى مستوى لا مثيل له سابقًا، وبالتالي تغيرت آليات إدارة رأس المال تغيرًا حاسمًا.

فتدهورت جميع الأنشطة -أو تكاد- إلى وضع "المنتج من الباطن" لصالح الفئة الصغيرة التي تسيطر على إدارة الاحتكارات "المأمولة" (الـ 1 % المذكورة في مظاهرات "احتل وول ستريت") كأن نسيج البرجوازية قد انكمش. هذا صحيح. إلا أنه -ومن الجانب الآخر- أخذت فئة العاملين المشتركين في إدارة رأس المالِ المؤمول تتوسع وتستوعب أقسامًا من "الطبقة الوسطى" التي صارت مشكّلة من "موظفين" من حيث الشكل (دخلهم اتخذ شكل الأجر "للعمل") ولكنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البرجوازية بصفتها الطبقة الحاكمة. وقد وصفت هذه الظاهرة بأنها تجلٍ تدريجي لعملية مفادها أن رأس المال بصفته المجردة حل محل الأشكال الملموسة السابقة التي ربطت الملكية بالمسئولية في إدارتها.

سبق أن قلت؛ إن برجوازية التخوم ليست صورة من برجوازية المراكز، فقد ظلت في مرحلة التكوين الأولى (ومتخلفة بهذا المعنى، أي متأخرة في الزمن) فالبرجوازية هنا كومبرادورية الطابع بالأساس، وإن استطاعت في بعض الظروف أن تستغل هامشًا للتحرك أضفى لها طابعًا وطنيًا.

وكذلك -ولنفس السبب (أي إنتاج وإعادة إنتاج التضاد مراكز/تخوم، المصاحب للتوسع الرأسمالي على صعيد عالمي)- اختلفت منظومة تشكيل الطبقات "الكادحة" والمستغلة في التخوم عما هي في المراكز.

بيد أن هناك قوى حاسمة تحكمت في توجيه التطور العام للرأسمالية

المعاصرة، وهي المذكورة سابقًا، أي:

– تلك القوة التي أدت إلى تعميم العمل الأجير في المراكز حتى أصبحت نسبة أصحاب الأجر تمثل 80 % وأكثر من القوى العاملة). وليس تعميم هذا الواقع مرادفًا لمزيد من التجانس في تكوين "طبقة موحدة لأصحاب الأجور" لأن هذه الكتلة أصبحت منقسمة على بعضها إلى أقصى حد. فإذا استمرت أغلبية العمال والموظفين الأجراء يشاركون في إنتاج الفائض إلا أن هناك أيضًا فئة منهم تشارك البرجوازية في استهلاك هذا الفائض.

– تلك القوة التي أدت إلى إخضاع جميع الأنشطة الإنتاجية أو يكاد لتحكم الاحتكارات المأمولة والتي أشرت إليها سابقًا ("العمل من الباطن").

– تلك القوى التي أدت إلى تشديد مغزى الفصل بين الملكية وإدارتها والتي أشرت إليها سابقًا أيضًا (تحكم رأس المال المجرد).

أقول: إن هذه التطورات لم تحقق مزيدًا من الاستقرار والثبات في موازين القوى الاجتماعية. بل على عكس ذلك تمامًا أنتجت تدهورًا اجتماعيًا بشكل عام، وبالتالي تصاعد التناقضات، وهي مصدر النزاعات والنضالات التي نشاهد تصاعدها حاليًا.

تتجلى التعددية في العديد من الأشكال الملموسة المتغيرة. وبالتالي تقع العبقرية الثورية بالتحديد في القدرة على اكتشاف تلك التعددية التي يصبح تجاوزها بسياسات ملموسة سليمة الرافعة الفاعلة التي تتيح الدفع الثوري إلى الأمام.

أتحدث هنا عن تناقض ديالكتيكي فلا يصح حل التناقض من خلال نفي أحد طرفيه، بل من خلال تحويل التضاد إلى تكامل إيجابي، ولا تتيح النظرة المثالية الميتافيزيقية إبداع هذه الوسيلة. بيد أن النظرة الميتافيزيقية هي المتداولة، لأنها بسيطة فتطرح حلًا يسيرًا ظاهريًا، يبدو حلًا واقعيًا.

على سبيل المثال: هناك من يقول بالوحدة المطلقة "للشعب" فينكر على التعددية التي تقف عقبة في سبيل إنجاز الوحدة المستدعاة.

وهناك من يقول بالمعكوس الموازي: لا حاجة إلى الجري وراء "وحدة" وهمية فالحركة - بتعددية الأطراف المكونة لها - سوف تنتج من تلقاء نفسها الحل الصحيح للمشكلة. أقول إن هذا الموقف الأخير يُسَيِّج الحركة، فتظل على خط الدفاع، تظل أسيرة العدو المستمر في المبادرة، وتكتفي بالرد يومًا بيوم، دون أن ترتفع إلى مستوى خط الهجوم. فهي إذن مواقف لا تتيح دفع الحركة إلى الاشتراكية إلى الأمام.

يكمن سر انتصار الثورات هنا بالتحديد في قدرة الطليعة على إبداع حل للتناقض حتى يصبح رافعة في تحقيق الوحدة.

حدث ذلك عندما طرح لينين شعار "السلام والأرض" عام 1917 فكسب لصالح معسكر الثورة الأغلبية الكبرى من الفلاحين، صغارهم وفقرائهم. فكان خروج روسيا من الحرب وتسريح الجنود الفلاحين هو ما أتاح استيلاءهم على الأرض المهداة لهم والتي طالما اشتهاها أجدادهم.

لم تكن للحزب البلشفي جذور في الريف قبل ذلك، حيث نجح في

التجنيد في صفوف الطبقة العاملة الصناعية للمدن الكبرى، وفي صفوف الإنتلجنسيا الثورية فقط. وهكذا حقق الشعار تحالفا صلبًا بين طرفي الحركة: العمال والفلاحين. وصار هذا التحالف سر انتصار الثورة ثم انتصار الجيش الأحمر للعمال والفلاحين أثناء الحرب الأهلية التي تلت.

وفي الصين ركز ماو مجهود الحزب في بناء قواعد في الريف انطلاقًا من ثلاثينيات القرن. فجند صغار وفقراء الفلاحين للاستيلاء على أراضي كبار الملاك. وحَيَّد أغنياء الفلاحين. أقول: حَيَّد، ولا أقول: قاوم. بمعنى أن الحزب نظم الاستيلاء على أرض الأرستقراطية فقط لا أرض أغنياء الفلاحين. وهذا هو سر انتصار 1949.

أما حدث فيما بعد في الاتحاد السوفيتي وفي الصين، سواء كانت سياسات دعمت استمرار الوحدة العمالية الفلاحية أم سياسات خاطئة ضربت هذه الوحدة، فهو موضوع آخر يستحق مناقشته.

خلاصة القول: اتسمت الاستجابة للتحدي في المثالين بطابعها الملموس الدقيق، حيث اكتشف كل من لينين وماو مكمن التناقض الرئيسي الخاص باللحظة، فلا يفيد في هذا المجال الحديث المجرد والعام عن "التعددية". ويمكن تلخيص كل ما يمكن أن يقال على مستوى "عام" في الفقرتين التاليتين:

1 – في المراكز: يجب أن يرتفع اليسار الجذري (الحركة نحو الاشتراكية) إلى مستوى الجسارة المطلوبة، انطلاقًا من طرح تأميم الاحتكارات المعممة هدفا له بصفته الخطوة الأولى التي تتيح الدفع نحو

إبداع أشكال لحم النسيج المجتمعي على أساس إدارة ديمقراطية للاقتصاد، ولو بالتدريج، علمًا بأن السير نحو المستقبل البعيد يبدأ اليوم. ويقتضي بسط مثل هذه الإستراتيجية اكتشاف –عند كل خطوة من الخطوات المحققة– الرافعة الفاعلة، أو بمعنى آخر تحديد الاختلافات المهمة والعاملة وإخراجها من غابة التعددية عديدة الأوجه!

2 – في التخوم: يجب تحديد العناصر التي يمكنها معًا أن تشكل كتلة معادية للكومبرادرية، أي بكلمات أخرى تحديد مضمون البديل للمرحلة القادمة. علمًا بأن الكتلة الكومبرادورية الحاكمة قائمة هي الأخرى على تأليف ملموس من القوى الاجتماعية، وتقديم حل يوافق مصالحها المختلفة.

الشيوعية مرحلة أعلى من حضارة الإنسانية نحو موجة ثانية لصحوة دول وشعوب الجنوب

تسعى الحركة نحو الاشتراكية إلى إعادة بناء المجتمع الإنساني على أساس مبادئ ليست هي المبادئ التي تقوم عليها البنية الرأسمالية. وبالتالي فإن الاشتراكية الشيوعية تمثل مرحلة أعلى من الحضارة، وليست رأسمالية "مصلحة"، في اتجاه تحقيق "عدالة اجتماعية" ورفع فاعلية المنظومة الإنتاجية والتخلص من التبذير.

ويبدأ إعداد المستقبل البعيد من اليوم. فتفيد معرفة ماذا نريد؟ ما المبادئ التي نسعى إلى تحقيق فعلها بحيث تصبح متحكمة؟ ما معنى حلول التضامن

محل المنافسة؟ ما أشكال الحرية التي تدعم المساواة؟ ما الوسائل التي تضمن استغلال الثروات الطبيعة دون وضع مستقبل الكوكب في خطر؟

وستكون الاشتراكية ديمقراطية، وإلا لن تكون. ولا أقصد هنا الاكتفاء بالمفهوم الدارج المتداول للديمقراطية الذي يتلخص في ممارسة السياسة في إطار ما تسمح به انتخابات متعددة الحزبية. وهو "الحل" الذي تطرحه بلا ملل وسائل الإعلام الغربية السائدة. وينحصر الشعار لجميع بلدان العالم -في أية لحظة من تاريخها المعاصر- في كلمتين: "انتخابات فورية". وقد اصطفت منظمات "المجتمع المدني" كمايقال (أو العديد منها على الأقل) وراء هذا الشعار البسيط، غير أن العديد من التجارب الحديثة قد أثبت فراغ هذا "الحل" الذي يتحول إلى مهزلة، إن لم يكن إلى "نكبة"، فقد استطاعت دائمًا قوى الرجعية السائدة أن تستخدم "الانتخابات" من أجل إيقاف الحركة. وذلك لأن "الصراع الطبقي" الأصيل يختفي دائمًا وراء فعل تفتيت كتلة الطبقات الشعبية إلى فئات ذات مصالح فورية مختلفة، مما يمنع تبلور وحدتها.

لم تصل دمقرطة المجتمع إلى نهاية مسيرتها، حتى نستطيع تلخيصها في وصفة جاهزة. فالدمقرطة عملية إبداعية متواصلة لا نهاية لها. وبالتالي يصبح مضمون الديمقراطية والأشكال المؤسساتية المطلوبة للدفع إلى الأمام غير معلوم مسبقًا، بل سيكون ناتج الإبداع المتواصل والتجربة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ستكون الاشتراكية "خضراء" وإلا لن تكون. أضيف أن الرأسمالية لا يمكنها أن تتصالح مع مقتضيات

احترام الثروة المشتركة للإنسانية التي يمثلها الكوكب. وذلك لأن عقلانية الرأسمالية نسبية ومحدودة ومشوهة؛ فهذه العقلانية في القرار خاضعة لمقتضيات تحقيق أعظم ربح ممكن في الأجل القصير. ولكن ما الوسائل -بما فيها من الإطارات المؤسسية المطلوبة- التي تضمن صلاحية القرارات في مجال إدارة الاقتصاد من مستوى المنشأة إلى المستوى الوطني ثم العالمي، بما يخضع لمبادئ الحفاظ على شروط إعادة تكوين الثروات الطبيعية، لصالح الأجيال القادمة؟ هنا أيضًا يتوجب فتح باب الإبداع والتجربة.

فلا نستطيع في هذين المجالين الأساسيين أن نكتفي بالإجابات التي أتت بها الحركة نحو الاشتراكية للقرن السابق. فقد حدثت اكتشافات علمية في مجالات عديدة يجب استيعابها في مشروع الاشتراكية للمستقبل. وبالأخص في المجالات المتعلقة بمعرفة الآليات الطبيعية التي تحكم إعادة إنتاج شروط الحياة بأوجهها المختلفة بما فيها حياة الكوكب نفسه.

ملاحظة أخيرة دون أن تقل أهمية عن غيرها. يتجلى التحدي العام بأوجهه المختلفة في مجتمعات تخوم النظام. ويتلخص هذا التحدي هنا في كلمات استخدمتها سابقًا وأكررها هنا:

ما شروط تبلور موجة ثانية من "صحوة الجنوب" بعد أن استنفدت الموجة الأولى زخمها؟ وما الأهداف التي تستطيع الحركة نحو الاشتراكية أن تنجزها في مرحلتها الراهنة؟ وتتصدى في هذا المجال رؤى أيديولوجية وسياسية متباينة يتوجَّب تحديد مغزاها.

التحرر من إطار العولمة القائمة

يحول الإطار الذي تمثله العولمة القائمة دون ظهور هامش تستطيع الحركة نحو الاشتراكية استغلاله للدفع إلى الأمام. فقد أقيم هذا النمط بالتحديد لمنع ذلك، حتى أصبح "لا بديل له" كما يقال، ويتم تكراره بلا ملل. ويفرض هذا الإطار الانغلاق في نمط "التنمية الرثة" كما وصفتها، أي تنمية قائمة على قاعدة العمل من الباطن لصالح الاحتكارات المعولمة وامتصاصها للفائض المنتج في تخوم المنظومة، والقائمة كذلك على نهب لثرواتنا الطبيعية لصالح استمرار تبذيرها في الغرب.

يقول البعض: المشكلة عالمية، وبالتالي لابد أن يكون حلها عالميًا. أقول إن الجزء الأول من الجملة صحيح، ولكن الجزء الثاني ليس تابعًا منطقيًا له.

أثبتت التطورات الحديثة -أقصد السلسلة اللا نهاية من "المؤتمرات الدولية" خلال العقود الأخيرة- أن النظام لن يتغير من خلال قرارات من الأعلى، على أرضية المفاوضات على الصعيد العالمي، في إطار الأمم المتحدة.

فلم يحدث في التاريخ أن تغير النظام الدولي بهذا الأسلوب. وكانت التغيرات في النظام الدولي التي حدثت في الماضي دائمًا ناتج تغيرات سبقتها "من تحت"، أقصد على المستويات الوطنية. ذلك لأن الدولة الوطنية تمثل الفضاء الحقيقي حيث تنبسط الصراعات الاجتماعية والسياسية فتتبلور البدائل، فالتغير الذي قد يحدث هنا وهناك يحوِّل بدوره ميزان القوى على المستوى العالمي فيفتح مجالًا لتحول النظام العالمي.

ويضرب المثل في هذا المجال بالبناء الأوربي الراهن. فقد تم تصور ومن ثم بناء هذه البنية بحيث يحول دون احتمال انعتاق أي من البلدان الأوربية من الخط المرسوم من فوق على المستوى الأوربي. فالنظام غير قابل للإصلاح. وبالتالي لابد أن يؤدي صعود التناقضات الناشئة عن تنفيذه إلى انفجار المؤسسة الأوربية، لا إلى قيامها بالإصلاحات المطلوبة للتكيف مع تطور الأوضاع.

وينحصر خط العمل من أجل تحقيق التغير المطلوب وطنيًا في الجملة الآتية: رفض مبدأ التكيف من جانب واحد لما يقتضيه تواصل بسط العولمة بنمطها الراهن، ويحل محله الدفع في تطوير مشروع وطني مستقل، سَمِّه كما تشاء: مشروع وطني، مشروع مستقل، علمًا بأن الاسم المتداول بالإنجليزية هو Sovereign Project.

ما مضمون مفهوم المشروع المستقل؟

يفتح مثل هذا المشروع هامشًا لدفع الحركة نحو الاشتراكية إلى الأمام، إذا توافرت شروط ملائمة.

بيد أن مفهوم المشروع المستقل هو نفسه موضوع تساؤلات فيما يتعلق بمضمونه ومغزاه. فأصبحت عمليات التداخل الرأسمالي المعولم (والمقصود أنشطة الشركات المتعدية الجنسية الكبرى) تؤثر في جميع بلدان العالم، في جميع قطاعات النشاط. وبالتالي تظل درجة استقلالية القرار الوطني الذي يمكن تصور تنفيذه نسبية ومحدودة. هذا صحيح اليوم كما كان صحيحًا

بالأمس. فلم توجد (ولا توجد ولن توجد) دولة "مستقلة" بشكل مطلق بمعنى أن تستطيع تجاهل ما يحدث على الصعيد العالمي.

لذلك ينبغي أن نتناول موضوع "المشروع المستقل" بالانطلاق من البحث والنقاش حول قضايا فرعية تخص مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية. حيث إن الاصطدام بين أهداف العولمة السائدة من جانب وبين المشروع الوطني من الجانب الآخر يحل بالتحديد وبشكل ملموس في المجال المعني.

أبدأ بقضية الثروات الطبيعية. إذ أصبح التوصل إلى هذه الثروات متحكمًا في تواصل عملية التراكم الرأسمالي المعاصر. فهناك دول تحتاج إلى التوصل لثروات خارج أرضها الوطنية، مثل الولايات المتحدة وأوربا والصين. وهناك دول تتسم بأن بنيتها أقيمت لتقدم مثل هذه الثروات "للتصدير". ويشكل الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية كتلة من النظم أقيمت بنيتها من أجل تيسير نهب ثرواتها، ولا غير، وذلك بالتعاون بين الإمبريالية السائدة والبرجوازية والدولة الكومبرادورية. فلم تبذل نظم الحكم المحلية مجهودًا يذكر في سبيل إقامة منظومة صناعية مندمجة تسعى إلى أن تصبح متكاملة ومستقلة. بينما التجارب التي اسمَّيتها "وطنية شعبية" بذلت بالفعل مجهودًا في هذه السبيل، سواء كانت الدول المعنية غير غنية من حيث الثروات الطبيعية (مثل مصر وسوريا) أم غنية (مثل العراق في عصر صدام حسين والجزائر والبرازيل).

فالسؤال المطروح بهذا الصدد اليوم هو التالي: هل تستطيع دول

الجنوب الغنية بالثروات الطبيعية رسم سياسات جديدة في مجال استغلال هذه الثروات تسعى إلى حفاظها للمستقبل (الأمر الذي قد يوحي بخفض مستوى تصديرها لهذه الثروات) إلى جانب تعبئة الأموال التي يوفرها هذا التصدير من أجل التقدم المعجل في بناء منظومتها الصناعية والزراعية الحديثة؟

وهناك سؤال آخر خاص بالعلاقات بين دول الجنوب الغنية بالموارد الطبيعية والصين. فهل من الممكن إنماء علاقات تعاون صحيحة في مصلحة الطرفين مختلفة عن العلاقات التي تحكم السوق العالمية للموارد الطبيعية.

أقصد هنا علاقات تسعى إلى:

1 – توفير إنتاج وتصدير موارد للصين.

2 – وحصول الدول المعنية على مساندة الصين في إقامتها البنيات التحتية المطلوبة وتعجيل تقدمها الصناعي. علمًا بأن "كتلة الدول المانحة" (وقد اسمَّيت هذه الكتلة "نادي النهابين") ترفض بالتحديد استخدام "المعونات" التي تقدمها في التصنيع!

هناك أوجه أخرى مهمة تتعلق ببسط مشروع مستقل فاعل وأقصد بالتحديد مجالات تخص السياسة الاجتماعية. فيواجه التوجه نحو مشروع وطني مؤامرات الإمبريالية لضرب هذا الخيار. فلن تستطيع نظم الحكم المستقلة المعنية مواجهة هذه الخطط دون اعتمادها على وحدة شعبها.

ولن تكسب السلطة هذا الاعتماد بمجرد إعلانها تمسكها "بالاستقلال"

بصفته شعارًا بل يقتضي مصاحبة سياسة الاستقلال في المجال الدولي بسياسات اقتصادية واجتماعية تقدمية تخدم مصالح الأغلبية الشعبية.

وأعتقد أن وجود أو غياب مثل هذه السياسات التقدمية اجتماعيًا يمثل المعيار الذي نستطيع على أساسه تبويب تجارب الدول الصاعدة كما يقال (مجموعة الـ BRICS).

أولًا : **الصين**: هي الدولة الصاعدة الناجحة الصحيحة. وهي وحيدة في حالها. تنفذ السلطة مشروعًا مستقلًا يسعى إلى:

1 – إقامة منظومة صناعية حديثة شاملة ومتكاملة، مستقلة دون أن تكون رافضة المشاركة في الأسواق العالمية (بل يتخذ المشروع مواقف هجومية في مجال تصدير منتجاتها الصناعية).

2 – تمفصل المشروع بإنماء الإنتاج الزراعي والغذائي (حتى تحقق الصين الاستقلال الغذائي) على أساس قاعدة صلبة من المزارع العائلية الصغيرة (دون أن يصاحبها حق الملكية الخاصة لهذه المزارع).

فهل يستحق هذا المشروع أن يعتبر وطنيًا برجوازيًا" أم "وطنيًا شعبيًا"؟ وبالتالي هل هو مرحلة في تطوير اشتراكية الدولة في اتجاه الدفع نحو الاشتراكية؟ أم هو حقبة في سبيل التنمية الرأسمالية؟

تقتضي الإجابة مزيدًا من التحري في الجوانب الاجتماعية التي تصاحب تنفيذ المشروع. وقد توصلت في هذا المجال (وقد يرجع القارئ إلى قراءة ما كتبته في هذا الشأن) إلى أن الإجابة لم تحسم حتى الآن.

ثانيًا: روسيا: عادت روسيا تحتل في الساحة الدولية مكانة دولة عظمى مستقلة، دخلت في صراع علني مع الولايات المتحدة. هل معنى ذلك أن روسيا أصبحت "دولة صاعدة"؟ ليست الإجابة يسيرة. لعل بوتين يفكر في إعادة بناء رأسمالية دولة مستقلة لا تخضع لخطط الاحتكارات الغربية. ولكن السياسة الاقتصادية الروسية لم تخرج بعد عن إطار "الليبرالية" التي تسيطر عليها الاحتكارات الخاصة الروسية، على نمط الغرب. ولا تضمن مثل هذه السياسة حصول الحكام على شرعية تدعمها الجماهير الشعبية.

ثالثًا: الهند: هناك عناصر توحي بوجود مشروع مستقل، تتجلى في مشروعات قطاعية يقوم بها رأس المال الاحتكاري الهندي في بعض القطاعات الصناعية والمالية، وتساندها الحكومة. ولا أكثر من ذلك. فتظل السياسة الاقتصادية العامة ليبرالية، الأمر الذي ينتج بدوره تعجيل عمليات الإفقار، لا سيما في الريف. فهنا نجد جانبًا إلى جانب عناصر مشروع مستقل وعناصر تنمية رثة.

رابعًا: البرازيل: كذلك نجد في هذا البلد القاري عناصر مشروع مستقل تقوم بها رأسمالية الاحتكارات البرازيلية الخاصة، إلى جانب سياسة ليبرالية (نموذج تنمية رثة). على أن الحكومة أخذت في تخفيف الكارثة الاجتماعية بممارسة إعادة توزيع الدخل لصالح سكان الأحياء العشوائية (وهذا غير موجود في الهند). يضاف إلى ذلك أن البرازيل من الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي تواصل في هذا المجال التكيف لتطورات الأسواق العالمية ولا غير.

وأشك -في حالة البرازيل، وكذلك الهند- أن توجد إمكانية لأن تتطور الأمور إلى أفضل، وذلك لأن البرجوازية الحاكمة لن تقبل الدخول في صراعات قاطعة ضد الرأسمالية العالمية، بل تبحث دائمًا على حلول "وُسطى" مقبولة من الطرفين.

خامسًا: جنوب أفريقيا: لا يوجد هناك بالمرة مشروع مستقل دخل في مرحلة التنفيذ. فلا يزال رأسمال الاحتكارات الأجنبية (خاصة الأنجلو/ أمريكان: Anglo American) يسيطر تمامًا على المنظومة الاقتصادية المحلية.

سادسًا: الدول الأخرى غير القارية: هل يمكن تصور مشروع مستقل في هذه الظروف؟ ما الهوامش التي يمكن استخدامها؟ ما أشكال التعاون الإقليمي والجنوب/ الجنوب القادرة على تيسير التطور المطلوب؟

من أين نبدأ؟

أنطلق هنا بطرح يعلن الأفكار حول هذا التحدي: كيف نفتح الطريق لتبلور مشروعات مستقلة تضمن احتمال تقدم الحركة نحو الاشتراكية في الجنوب بشكل عام؟

في المجال الاقتصادي

- أفتح النقاش بطرح قضية الانعتاق من العولمة المالية، أقول العولمة المالية ولا أقول العولمة بجميع أوجهها (التجارة العالمية على سبيل المثال).

وذلك لأنني أعتقد أن الوجه المالي للعولمة القائمة يمثل "كعب أخيل" (الحلقة الضعيفة) في المنظومة المعولمة.

وعلى أساس هذه الفرضية ألفت النظر إلى:

- قضية كون الدولار لا يزال يمثل العملة الوحيدة، أو يكاد، المقبولة عالميًا؛ وذلك على الرغم من العجز المتصاعد في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة. فما مستقبل الدولار في هذه الظروف؟ الإفلاس أم استمرار الأوضاع على ما هي عليه؟

- القضية الخاصة بقبول التحويلية الشاملة بالنسبة إلى اليوان الصيني والروبل الروسي والروبية الهندية. وقد سبق أن كتبت تعليقًا في هذا المجال تم نشره في الصين، دون أن يهتم آخرون به!

- قضية احتمال الخروج من التحويلية لبعض العملات الأخرى (البرازيل، جنوب أفريقيا... إلخ).

- قضية عملات الدول الضعيفة (أفريقيا وغيرها).

وتشير بعض الإجراءات التي اتخذت على المستويات الإقليمية إلى

رغبة في الانعتاق من سيادة العولمة المالية القائمة. ومنها مبادرات "مجموعة شنج هاي" (الصين، وروسيا وبلدان آسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق آسيا)، وإنشاء بنك الجنوب في أمريكا اللاتينية، ومشروع التعاون باسم "ألبا: ALBA" ومشروع خلق عملة مشتركة لبعض دول أمريكا الجنوبية (السوكر) ومشروع بنك الـ BRICS، بيد أن جميع هذه المبادرات -السليمة من حيث أهدافها- لا تزال متأخرة في التنفيذ فلم تصل إلى نقطة الإعلاء الصحيح.

في المجال السياسي

أعتقد أن التحدي العسكري يمثل حاليًا أخطر وجه للقضية في مجال السياسة الدولية.

أنطلق هنا من ملاحظتي؛ أن التكتل الإمبريالي السائد (الثلاثية المشكلة من الولايات المتحدة وأوربا واليابان) قد أدرك أنه لن يستطيع أن يستمر في ضمان سيادته دون سيطرته العسكرية على الكوكب.

وقد أخذ المشروع في التنفيذ عبر سلسلة من الحروب "الاستباقية" التي قامت بها الولايات المتحدة والناتو، انطلاقًا من حروب يوغسلافيا وحروب الخليج وأفغانستان وليبيا حتى مشروعات العدوان ضد إيران وسوريا وكوريا الشمالية. وأخذت واشنطن تدعم شبكة قواعدها العسكرية عبر الكوكب ولا سيما حول الصين، وتشجع إعادة عسكرة اليابان، وعمليات استفزاز تقوم بها في بحر الصين، وتحرك النزاعات بين

الصين، الهند وبلدان شرق جنوب آسيا... إلخ.

ما النتائج التي حققتها الولايات المتحدة والناتو من تنفيذ هذه الخطة؟ هل حققت الولايات المتحدة انتصارًا ملحوظًا في هذا المجال أم تعرضت لعواقب متصاعدة "أفشلت" المشروع؟

تصعب الإجابة عن هذا السؤال المعقد.

"كسبت" واشنطن الحروب المذكورة. ولكنها فشلت في إقامة نظم محلية تتمتع بدرجة من الشرعية تتيح لها ضمان نوع من الاستقرار. فالبلدان المذكورة -ضحايا الحروب الأمريكية- تفككت دون أن تخرج من سيادة الفوضى. وعلى الرغم من هذا الفشل للمشروع لم تغير واشنطن نظرتها العدوانية الحاملة لمزيد من الإجرام يومًا بعد يوم.

أعتقد إذن أن إلحاق الهزيمة بخطة السيطرة العسكرية الأمريكية على الكوكب يمثل حاليًا هدفًا محوريا لفرض التراجع في المجالات الأخرى الاقتصادية والسياسية.

وقد بدأت دول الجنوب بصفة عامة تدرك الخطر، جزئيًا على الأقل. فأخذت تدين مؤامرات أمريكا العسكرية والسياسية وتطالب باحترام مبدأ سيادة الدول، بل تساند -إلى حد ما- استخدام روسيا والصين حق الفيتو في مجلس الأمن لإيقاف المؤامرة التي ترمي إلى تفكيك سوريا وتدمير مؤسساتها الوطنية.

آن الأوان –في رأيي– للاستعداد لمشروع تجديد روح باندونغ، وفتح الطريق نحو تقارب دول الجنوب في مجالات السياسة الدولية، لا سيما العسكرية. ولعل مجموعة "عدم الانحياز" التي لا يزال لها وجود في الساحة، ولو رمزيًا حاليًا، تقوم بمبادرة في هذا الاتجاه.

ملحق قضية الفكر الديني في مواجهة سلطة دين الدولة

أود هنا أن أرفع الالتباس الذي قد ينبع عن قراءة سريعة لما كتبته بشأن "الاستلاب الديني".

لعل القارئ لاحظ استخدامي مصطلح دين الدولة في هذا الشأن (فلم أكتب "الدين") في حديثي عن مضمون الاستلاب الخاص بالمجتمعات السابقة على الحداثة الرأسمالية.

نعم، أشدد على هذا التمييز بين ظاهرة انتشار الفكر الديني بشكل عام من جانب وبين ممارسات دين الدولة من الجانب الآخر.

يرجع هذا التمييز إلى ماركس، أو إلى قراءتي لماركس على الأقل. لاحظ ماركس الطابع الشفاف لعملية استغلال العمل لصالح الطبقات القائدة في النظم القديمة. على سبيل المثال: يعمل الفلاح القن ثلاثة أيام على أرضه وثلاثة أيام على أرض السيد. فيقتضي قبول الأمر من طرف الفلاح قناعة أخلاقية بأن هذا الوضع شرعي وطبيعي. وتنبع هذه القناعة عن تضافر أفكار مقبولة في المجتمع المعنى: اللا مساواة الطبيعية بين الأسياد وأهل

الرق، شرعية سلطة "الملك" ("ظل الله")، الوظيفة التي تقوم بها طبقة الأسياد (حماية الشعب من غزوات شعوب أخرى)، الطابع "المقدس" لهذا النظام الموروث من الأسلاف (ومن هنا الكلمة "سلفية"). ويشكل هذا الخلط مضمون أيديولوجيا ودين الدولة.

تختلف الأمور في الرأسمالية. فهنا تلغي علاقات التبادل المعممة في الأسواق شفافية عملية استخراج الفائض لصالح الطبقة المستغلة. فالعامل الذي يبيع عمله طبقًا لنص قانون العقد الحر، يبيع في الواقع قوة عمله (أي قدرة عمله على إنتاج فائض). وتنبع شرعية النظام من قبول الفكرة لدى الجميع "أن السوق تقول الحقيقة" المتجلية في موافقة الطرفين على العقد.

فلنلاحظ إذن قلب الأوضاع الذي يصاحب التحول من النظام السابق (الإقطاعية) إلى النظام الجديد (الرأسمالية) تصبح "السياسة" (بمعنى قبول الطابع" الطبيعي والشرعي" لحكم الأسياد) المجال المتحكم مباشرة في فعل "القانون الاقتصادي الذي ينص على تقسيم أيام العمل بين القسمين المذكورين في المثال.

أصبح الوضع بالمعكوس في الرأسمالية، حيث صار الاقتصاد (التبادل في السوق) هو المحرك المباشر، دون توسط فعل سلطة السياسة.

وينعكس هذا الانقلاب في أن الثروة صارت مصدر السلطة في الرأسمالية، بينما كانت السلطة هي مصدر الثروة في الإقطاعية.

تجد منظومة دين الدولة مكانها في هذا الإطار. يحتاج فعل السلطة في الإقطاعية تمتعها بطابع "مقدس" مقبول لدى الجميع، المستغَل والمستغِل. ويضمن نظام دين الدولة هذه القداسة. فلا مانع أن يكون الدين المعني هو المسيحية أو الإسلام أو غيرها. فلا فرق بين كون الإقطاعية الأوربية قائمة على دين دول مسيحية والإقطاعية العربية على دين دولة إسلامية. القاسم المشترك الفاعل هو إقامة دين دولة.

يختلف الأمر في الرأسمالية نتيجة انقلاب العلاقة بين مجال السياسة ومجال الاقتصاد. فلم يعد للسياسة طابع مقدس. ولكن الممارسة الاقتصادية هي التي كسبت هذا الطابع! أصبح المال يحل محل السيد والملك. على أن إلغاء الطابع المقدس للسلطة هو الشرط الذي أتاح تصور الديمقراطية في إدارة السياسة. فلا يصطلح نظام دين الدولة مع مفهوم الديمقراطية (لا بديل للعلمانية!).

وقد أثبتت ذلك مشروعات إقامة واستتباب نظام دين دولة في العالم المعاصر. فقال الإخوان المسلمون في مصر: إن مشروعهم –الساعي إلى تكريس المرجعية الإسلامية– لا يعادي الديمقراطية ولكن "أسلمة الدولة" تجلت فورًا في "أخونتها". ولم يكن من الممكن أن يكون الوضع مختلفًا كذلك في إيران. من يحكم البلاد: "الإسلام" أم قادة "شبه الكنيسة الشيعية" الذين يحتكرون حق "تفسير الإسلام"؟ ليس من الصدفة أن "النظرية" القائمة وراء هذه المشروعات الماضوية (أقصد كتابات المودودي المنقولة بالحرف من كتابات المستشرقين الإنجليز في خدمة الإمبريالية)

تتحدث عن "ولاية الفقيه" (لا عن سلطة شعب) وإن كانت الأمور تبدو مختلفة في تركيا، فالسبب هو أن الحزب الحاكم "باسم الإسلام" لم يستطع (حتى الآن) أن يلغي تمامًا مبدأ العلمانية.

هذا عن سلطة دين الدولة بصفتها نمطًا تاريخيًا. أما قضية انتشار الفكر الديني فموضوع آخر تمامًا.

يعلم الجميع تواصل عمل الطقوس الدينية عبر التاريخ والقارات، فعاش وتفشى الدين (المتجلي في ديانات محددة - مسيحية، إسلام، بوذية... إلخ).. في ظل الإقطاعية ثم الرأسمالية. وأراهن أنه سيكون معنا في الاشتراكية. تتجلى عبر هذه الظاهرة سمة أنثروبولوجية تتجاوز تطور المجتمع البشري. هل هناك تفسير منطقي ممكن لهذا الأمر؟

يرتدي الفكر الديني المعنيّ هنا أزياء عديدة، تتجلى عادة في تبني عقيدة دينية محددة (المسيحية، الإسلام... إلخ) بل عبر تفسير محدد لها (لاهوت معين). ويمكن أيضًا للفكر الديني أن يتخلى عن هذا اللبس فيصبح فلسفة "تأليه: deism" هناك قاسم مشترك حاسم تشترك فيه جميع أنماط الفكر الديني، ألا وهو قبول "المجهول" وهو مرادف لما فوق الطبيعي metaphysical. والمجهول نوعان. هناك المجهول القابل لأن يصبح معروفًا. على سبيل المثال: كان سبب حمية معينة مجهولًا، وكانت تنسب إلى فعل "جن" أو شيطان"، ثم أصبح المصدر معلومًا -فعل ميكروب- وبالتالي العلاج ممكن.

ولكن هناك المجهول الذي سيظل مجهولًا للأبد. لأن تعريف مجاله

يحول دون قدرة المعرفة أن تعبر حدوده. المجهول بالتعريف. تساؤلات دون إجابة. مثل: ما معنى الحياة والموت. ليست هناك إجابات عدا الإجابات التي تطرحها العقائد الدينية أو الفلسفة فوق الطبيعة. ومن يقول "فوق الطبيعة" يقول غير قابل للمعرفة، إذ إن المعرفة تخص فقط مجال الطبيعة.

هل يلغي هذا الحديث أهمية تبني منهج المادية؟ كلًا. يقوم منهج المادية بوظائف حيوية. فهو المنهج الذي يتيح تفسير ظواهر الطبيعة، ويشمل ذلك الظواهر التي تحكم المجتمع البشري. تشكل المادية المنهج الذي يستخدمه تلقائيًا العالم مهما كان مجال علمه، ومهما كان انتماؤه الفلسفي. وتتجلى المادية في مجال علوم المجتمع في المادية التاريخية التي انطلق ماركس في سبيل اكتشاف مكوناتها.

ولكن –بعد ذلك وخارج مجاله– تبقى الأسئلة فوق الطبيعية مشروعة تمامًا. فهناك من يهتم بها، وهناك من لا يهتم بها. فلنطلق عليهم –تبسيطًا للأمور– لقب "المؤمنين" و"غير المؤمنين". علمًا بأن هذا المعيار ليس صالحًا لتبويب المواقف الاجتماعية والسياسية.

وبالعودة إلى موضوعنا (الحركة نحو الاشتراكية) أقول: هناك في معسكر الحركة نحو الاشتراكية مؤمنون وغير مؤمنين، كما أن هناك في معسكر الرجعية مؤمنين وغير مؤمنين.

فما المانع أن يجد مفكرو لاهوت التحرير المسيحي مصدرًا لشرعية قيم

الاشتراكية في قراءتهم للمسيحية؟ ما المانع أن يجد محمود طه شرعية قيم الاشتراكية في قراءته للقرآن؟

لا يستبعد التبني بالفكر الديني التلاحقي الممكن مع الفكر القائم على مبادئ المادية.